صراع النفط
بين السودان وجنوب السودان










إعداد
الدكتور / عبد العزيز محمد موسي اسحاق
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر


الدار العالمية
للنشر والتوزيع

صراع النفط
بين السودان وجنوب السودان

صــــراع النفــــط

بين السودان وجنوب السودان

إعداد الدكتور

عبد العزيز محمد موسي اسحق

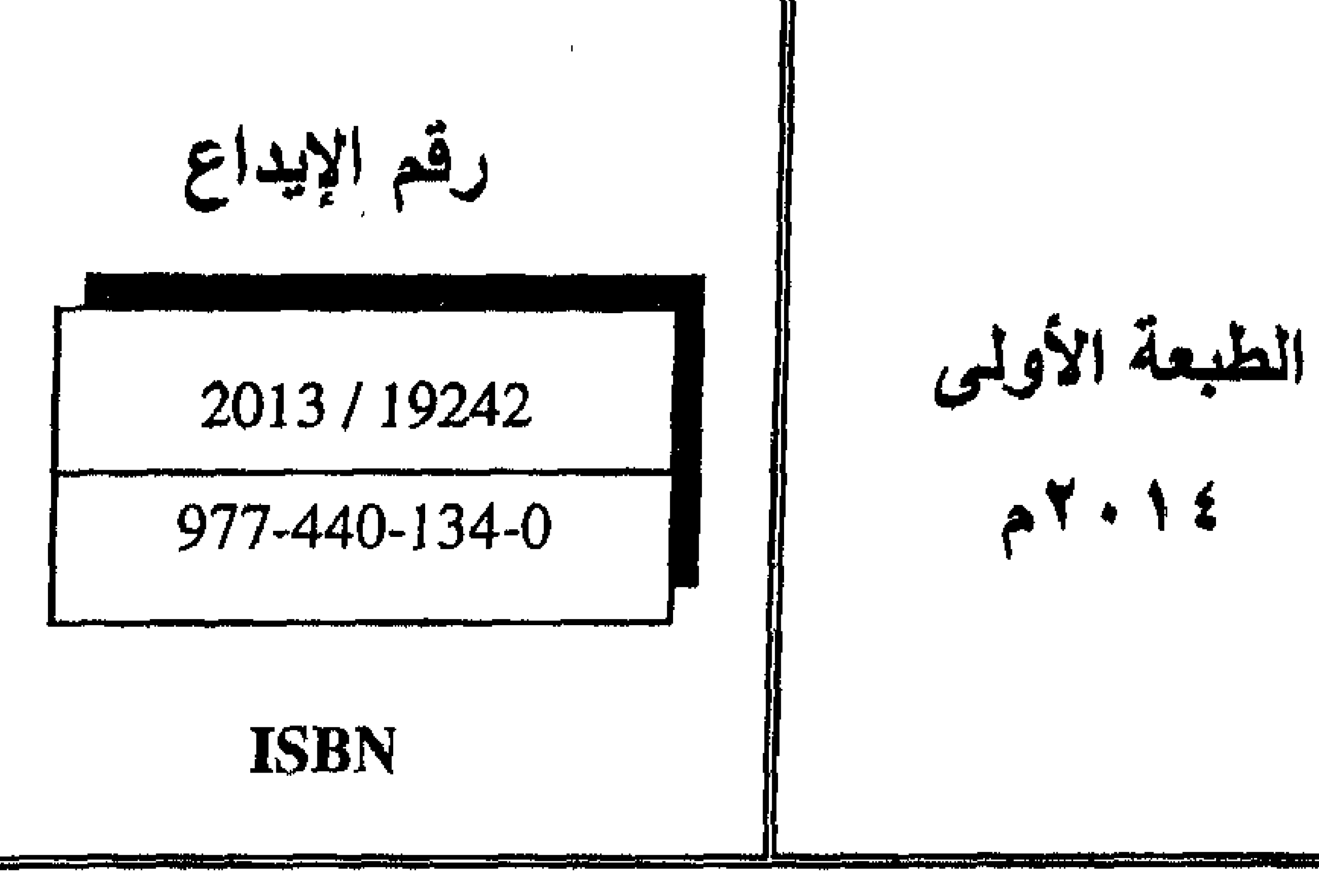
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

جامعة بحري – السودان

2014






رقم الإيداع

2013 / 19242

977-440-134-0

ISBN

الطبعة الأولى

٢٠١٤م

اسحاق ، عبد العزيز محمد موسى .

صراع النفط بين السودان وجنوب السودان / عبد العزيز محمد موسى اسحاق - ط١ – الدار العالمية للنشر والتوزيع ، ٢٠١٤

١٢٠ص ، ٢٤سم .

تدمك : ٠- ١٣٤ – ٤٤٠ - ٩٧٧

الدار العالمية للنشر والتوزيع

١١١ شارع الملك فيصل – الهرم

ص. ب : ٢٦٢ الهرم – ج.م.ع

ت : ٣٧٤٤٦٤٣٨ – ٣٧٤٤٦٣٢٤

ف : ٢٠٢-٣٧٧١٩٨٩٩

daralamiya@hotmail.com

محتويات الكتاب

المقدمة :ـــ

ظلت مشكلة جنوب السودان إحدى الموضوعات التي شغلت السياسيين والباحثين في تاريخ السودان الحديث والمعاصر من جميع النواحي وقد اعتقد الكثيرين بأن انفصال جنوب السودان وقيام دولة خاصة به في العام ٢٠١١م قد وضع حداً لهذا الصراع إلا إن الموضوعات العالقة بين الجانبين بمثابة قنبلة موقوتة قابلة للانفجار في أي لحظه ومن هذه الموضوعات النفط الذي يوجد معظمه في الجنوب بينما جميع معالجته وتصديره يوجد في شمال السودان وهذا ما يناقشه هذا البحث متناولاً خلفية الصراع التاريخي بين الشمال والجنوب في إطار الدولة الواحدة ثم بعد ذلك تاريخ استخراج البترول والمراحل التي تمت فيه والشركات التي ساهمت في استخراجه والكميات المنتجة والمصدرة إلى دول العالم . ثم تناول البحث اتفاقية تقاسم ثروة البترول بين الشمال والجنوب مشيراً إلى الصراع الذي اندلع بين الدولتين . ومن ثم إيقاف دولة الجنوب لضخ البترول وتصديره عبر السودان ومن ثم الدخول في مفاوضات مارثونية شهدتها العاصمة الإثيوبية أديس أبابا بوساطة افريقية دون أن تفضي إلي حل مما جعل وفد دولة الجنوب التوجه إلى السودان بأفكار جديدة ودعوة الرئيس عمر البشير إلى جوبا من اجل عقد قمة ثنائيه مع الرئيس سلفاكير ميارديت رئيس دولة الجنوب من اجل الوصول إلى حل لعدد من الملفات ومن بينها ملف النفط وهو ما تناوله هذا البحث كما أسلفنا .

أهمية البحث: ـــ

تنبع أهمية البحث في انه يتناول موضوع خاص بالعلاقة بين دولتين في الأساس كانت دولة واحدة ثم انشطرت إلى دولتين كحل للمشاكل القائمة بينهما ولكن ظلت تلك المشاكل قائمة بسبب الملفات العالقة والتي لم تحسم من خلال الاتفاقيات التي تم عقدها بين الجانبين .

أهداف البحث :ـــ

١. دراسة أسباب النزاع بين الشمال والجنوب من الناحية التاريخية وتطوره .
٢. إبراز المجهودات التي بذلتها الحكومات السودانية من اجل استخراج البترول
٣. إحصاء بالكميات المنتجة والمصدرة من البترول السوداني من خلال الوثائق المتاحة للباحث.
٤. إبراز سير المفاوضات بين السودان وجنوب السودان حول إحدى أهم الملفات الاقتصادية وهو البترول ومدى تأثيره على الدولتين

منهج البحث : ـــ

اقتضت الدراسة أن يعتمد الباحث على عدة طرق من مناهج البحث العلمي المنهج التاريخي والتحليلي والإحصائي .

مصادر البحث : ـــ

اعتمد البحث على العديد من الوثائق والمصادر الأولية سواء منبعها دار الوثائق السودانية ، أو إصدارات وزارة الطاقة والتعدين من دوريات ومجلات بالإضافة، إلى بعض الرسائل الجامعية ذات الصلة بموضوع البحث . بينما شكلت

الصحف ووسائل الإعلام الأخرى أهم مرتكزات البحث لما حملته من معلومات ثرة . وشكلت الكتب التي تناولت استخراج البترول السوداني دوراً ممنونا في هذا البحث .

الفصل الأول
خلفـــية النـــزاع

بدأت جغرافية السودان السياسية تتبلور بشكلها الحديث عقب غزو محمد علي للسودان في عام ١٨٢١- ١٨٨٥م وما أعقبها من حكومات الدولة المهدية ١٨٨٥ – ١٨٩٨م ثم أخذت شكلها المعاصر عقب اتفاقية وفاق التي عقدت في ١٩ يناير ١٨٩٩م بين انجلترا ومصر وما تبعها اتفاقيات لترسيم الحدود ومؤتمرات مثل : مؤتمر إدارة السودان ١٩٤٦م ومؤتمر جوبا ١٩٤٧م، وعندما نال السودان استقلاله في عام ١٩٥٦م أصبح أكبر رقعة جغرافية في القارة الأفريقية، وبدأت الصراعات والنزاعات الأثنيه و الجهوية بأشكالها المختلفة تظهر.

وللنزاع عدة تعريفات :

١/ النزاع حالة نتيجة الاختلاف في الآراء والتضارب في الأهداف بين جماعات مختلفة في موضوع معين مما يقود للعنف [١]

٢/ الصراع المباشر بين طرفين من أجل الوصول إلى نفس الغايات ،إلا أن هزيمة الطرف الآخر ضرورية لتحقيق هذه الغاية ،وقد يحدده أحيانا أن تكون هزيمة الطرف الآخر مقدمة على تحقيق الغايات [٢]

٣/ الصراع على القيم والموارد القادرة ،أو الادعاء بوضع معين عندما تهدف الأطراف المتنازعة ليس فقط على الحصول على مصالح معينة ، ولكن أيضا

---

(1) هويدا صلاح الدين العتباني ، الهوية والتعدد الأثني في الصراع بين شمال وجنوب السودان دراسة حالة إتفاقية السلام الشامل CPA ١٩٥٦ – ٢٠٠٥ "دكتوراه" جامعة جوبا ٢٠١٠م ، ص ٤٠ .

(2) المرجع نفسه ، ص ٤١ .

لتحييد المتأثرين و إقصاء الخصوم والخلافات في الحالة التي تكون فيها القضايا قابلة للنقاش ويمكن التوصل فيها إلى حل وسط [١]

النزاع يظل أحيانا كامناً بين مكونات وعناصر المجتمع وقد ينفجر بفعل المسببات الأيدلوجية أو الإدارية أو السلوكية فينقل المجتمع من الوضع الذي يتسم بالرضا إلى أوضاع النزاع والصراع ، فإذا أيقنا أن تلك البذرة الآمنة في الحياة الاجتماعية قد تنبت بظهور أي سبب فقد يتأكد ضرورة المقارنة المتواصلة بين ظروف السلم والنزاع [٢].

وللنزاعات عدة أشكال [٣].

١/ ممتداً Protracted

٢/ صعب الحل Intractable

٣/ عميقاً متجذراً deep rooted

حد بعض الدراسات العناصر المتنازع عليها في النقاط التالية [٤]

١/ الموارد والثروة مثل الإقليم والمال ومصادر الطاقة والغذاء وكيفية توزيع تلك الموارد.

٢/ السلطة إذ يتم النزاع عليها بشأن كيفية تقسيم آليات الحكم والمشاركة السياسية في عملية صنع القرار.

---

(1) محمد مكي أحمد ، التفاوض وأثره في فض النزاعات دراسة حالة حول مشكلة جنوب السودان ١٩٥٥ – ٢٠٠٥م ، ماجستير ٢٠٠٥ جامعة جوبا ، ص ٣ .
(2) هويدا العتباني ، المرجع السابق ، ص ٤١ .
(3) المرجع نفسه ، ص ٤٢ .
(4) محمد مكي أحمد ، المرجع السابق ، ص ١٤-١٥ .

٣/ الأوضاع الاجتماعية والسياسية والعرقية والأثينية للأقليات ومنها مدى شهور الناس بأنهم يعاملون باحترام وتقدير وان حكومتهم تحافظ على تقاليدهم الدينية والأيدلوجية.

٤/ الهوية التي تتعلق بالمجموعات الثقافية والاجتماعية والسياسية.

هناك عدة وسائل لفض الصراعات والنزاعات نوجزها فيما يلي:-

أولا : الوسائل الدبلوماسية والسياسية :

أ / المفاوضات Negotiation

وهي مباحثات أو مشاورات تجري بين طرفين أو أكثر بهدف تسوية خلاف أو نزاع قام بينهما بطريقة ودية مباشرة [1]

ويشير أكلي في دراسة متكاملة عن التفاوض قدمها عام ١٩٦٤ م االتفاوض عملية تقدم فيها الاقتراحات الصريحة لغرض التوصل لاتفاق متبادل أو تحقيق مصلحة مشتركة في أمر تتصارع فيه المصالح بينما يشير ولنيكولن بان االتفاوض تبادل لوجهات النظر وتسوية الاختلافات والبحث عن مناطق محل اتفاق مشترك والمصلحة المتبادلة والتوصل لبعض إشكال الاتفاق أو التعاهد شفويا أو كتابيا رسميا أو غير رسميا ،

المفاوضات الدولية مثلها مثل معظم الظواهر في العلاقات الدولية الاخري وخاصة تلك المرتبطة بظاهرة الصراع الدولي لا تدور في فراغ إنما تدور في بيئة مناخ مليء بالمتغيرات والتفاعلات التي تؤثر وتتأثر بهذه المفاوضات فالمفاضون

---

(1) عادل الفكي الشيخ ، وسائل واليات فض النزاع في إطار الاتحاد الإفريقي "دراسة حالة دارفور" ، جامعة جوبا ٢٠١١ دكتوراه ص ٢١.

الذين يجتمعون حول مائدة في قاعة مغلقة لبحث مسالة ذات اهتمام مشترك لبلادهم أنما يخضعون لعدد غير محدود من المؤثرات يبدأ تأثيرها قبل المفاوضات وخلالها.

وأول هذه المؤثرات طبيعة المسالة محل التفاوض وأهداف التفاوض

ثانيا : ظروف الوضع السابق علي المفاوضات ووضع مسالة المفاوضات وعلاقات إطراف التفاوض وتوازنات القوة بينهم .

ثالثا: متغيرات صنع القرار والمؤثرات الداخلية

رابعا : الإبعاد الثقافية

خامسا : الجوانب النفسية ومهارات التفاوض

سادسا : البيئة الخارجية وتدخلات إطراف خارجية أو أخري

سابعا : عوامل أخري كتشكيل الوفد وأنماط التفاوض والخبرات التفاوضية والتساومية في المفاوضات .[١]

وللمفاوضات عدة إشكال أهمها مفاوضات إعادة توزيع redistribution وهذا يعني طلب طرف بإعادة توزيع أو تغيير الأوضاع لصالحه علي حساب طرف أخر أي هناك طرف هجومي وطرف أخر دفاعي وكثيرا ما يكون هذا توزيعا جديدا لإقليم ونفوذا اقتصاديا وسياسيا أساسه أن ما يكسبه طرف يخسره أخر وكثيرا ماترتبط هذه المفاوضات باستخدام أدوات الضغط كالتهديد والإجبار[٢]

---

(1) محمد بدر الدين مصطفي زايد ، المفاوضات الدولية ، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٩١م ،ص ٥٢،٥١،١٠
(2) نفس المرجع ،ص ٥٦

ب/ المساعي الحميدة Good offices

هي الجهود السلمية التي يبذلها طرف ثالث ليس طرفاً في النزاع هدفه تقريب وجهات النظر بين أطراف النزاع ومساعدتها على إيجاد صيغة ودية لتسوية النزاع بأي وسيلة سلمية توافق عليه أطراف النزاع.

ج/ الوساطة Mediation

يكون بتدخل طرف ثالث ليوفق بين ادعاءات الأطراف المتنازعة ويدعوهم إلى حل الخلافات القائمة بينهم بالمفاوضات أو استئنافها إن كانت قطعت أو وصلت إلى طريق مسدود ويتولى وضع الأسس الرئيسية للحل السلمي الذي يجوز [١].

د/ لجان التوفيق Conciliations

يهدف إلى التوفيق إلى تسوية المنازعات المتعلقة بتنازع المصالح وتعارضها

---

(1) المرجع نفسه ، ص ٢٩ .

ثانياً / التحكيم Arbitration

وهو يعني قيام طرف ثالث شخصياً فرداً أو هيئة. بحل نزاع معين بناء على طلب من قبل أطراف النزاع ويكون قراره قطعياً وملزماً للأطراف المتنازعة وهو إجباري [١]

يرجع تيم نبلوك[٢] أسباب النزاع بين الشمال والجنوب في السودان إلى أسباب تاريخية في المقام الأول منها السياسي ، ومنها الاقتصادي ومنها الاجتماعي ، ففي الجانب الاجتماعي يشير إلى الأضرار الكبيرة التي أصابت المجتمعات الجنوبية جراء حملات تجارة الرقيق التي كان يقوم بها بعض الشماليون طوال قرون عديدة وخاصة في منتصف القرن التاسع عشر، وما أفرزته من عداوات وسط الجنوبيين تجاه الشماليين، وقد ظلت تلك الذكريات الأليمة متوارثة في أزمات الجنوبيين وعبرت عن نفسها في أشكال مختلفة ، وكان العنف المسلح ضد عدوهم التاريخي ومن أجل الوصول إلى الانفصال ، ولكن التركيز على تأثيرات الشمال في تحطيم المجتمعات الجنوبية قد يعكس اتجاها غير منصف ،فحالة الفوضى التي كانت تعم الجنوب في القرن التاسع عشر كانت في بعض جوانبها نتيجة للصراعات القبلية الجنوبية فيما بينها حيث كانت القبائل الكبيرة تحاول فرض بصمتها على القبائل الصغيرة ، وتستولي على أراضيها وكان الاسترقاق يمثل أحدى أشكال العلاقات الداخلية وسط القبائل الجنوبية ، وعاملاً من عوامل الفوضى وعدم الاستقرار في الجنوب.

---

(1) عادل الفكي الشيخ ، المرجع السابق، ص ٣٠ .
(2) يتم بنلوك ، صراع السلطة والثروة في السودان ، ترجمة الفاتح التجاني ومحمد علي جادين ، دار الخرطوم للطباعة والنشر التوزيع ، ص ١٣٨- ١٤٢ .

وفي الجانب الاقتصادي كانت هناك تفاوتا كبيرا في التطور الاقتصادي في نهايات الحكم الثنائي الذي حكم البلاد ١٨٩٩م – ١٩٥٦م "المصري البريطاني" إذ تركزت الجهود التنموية في المنطقة النيلية شمال الخرطوم ومناطق النيلين الأزرق والأبيض ووسط كردفان وجنوب كسلا ، حيث تتركز معظم المشاريع الزراعية الكبيرة الخاصة والحكومية والصناعات وخدمة الصحة والتعليم الواسعة نسبياً بالمقارنة مع مناطق البلاد الأخرى وخاصة المديريات الجنوبية ،مما كان لها الانعكاسات السياسية وفي الخدمة المدنية خاصة في الوظائف القيادية.

وقد عملت الإدارة البريطانية في نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥م في اتخاذ سياسة واضح المعالم فيما يخص العلاقة ما بين الشمال والجنوب ، وقد عبر عن هذا المنحنى الخطاب الذي بعث به السير جيمس روبرتسون (1) السكرتير الإداري لحكومة السودان في ١٤ أغسطس ١٩٤٥م أشار فيه إلى ثلاث مقترحات حول المستقبل السياسي لجنوب السودان وتتمثل في الآتي :-

١/ الانضمام إلى السودان الشمالي

٢/ الانضمام إلى أفريقيا الشرقية

٣/ تقسيمه بين السودان الشمالي وأفريقيا الشرقية.

وأشار هذا الخطاب بأن سياسة الإدارة البريطانية في السودان فيما يتعلق بالجنوب تعمل طبقاً لحقيقتين أولهما أن أهل السودان الجنوبي زنوج أفارقة وثانيهما انه للاعتبارات الجغرافية والاقتصادية تم ربطهم بالسودان الشمالي العربي على هذا

---

(1) التحق بالخدمة السياسية في السودان عام ١٩٢٢م مساعداً لمفتش رفاعة والحصاحيصا وتجول في مناطق عديدة في السودن ، بعد انتهاء خدته عمل حاكماً عاماً بنيجيريا توفي عام ١٩٨٩م .

يجب أن يهيئوا عن طريق التعليم والاقتصاد للوقوف على أقدامهم في المستقبل كانداوا من الوجهتين الاجتماعية والاقتصادية لشركائهم في الشمال [١]

ومن خلال ما تقدم ترى أن الإدارة البريطانية لم تعمل على قيام وحدة جغرافية سياسية قائمة بذاتها في الجنوب لعدم وجود مقومات دولة ولا يتسنى ذلك إلا عن طريق ربطها بشمل السودان خاصة من الناحية الاقتصادية.

وفي عام ١٩٥٣م بدأ النشاط الحزبي لجنوب السودان بتأسيس أول حزب سياسي "حزب الأحرار الجنوبي الذي لم يكن له أي مطالب بل كانت أهدافه ومبادئه تحقيق استقلال السودان ، وخلال الانتخابات الأولى العامة حصل الحزب على تسع مقاعد من المقاعد المخصصة للمديريات الجنوبية البالغ عددها أربعة وعشرون مقعداً وفي عام ١٩٥٤م أزداد نشاط حزب الأحرار عندما أعلنت ترقيات الخدمة المدنية والشرطة والجيش وأعلن الحزب أن الجنوبيين لم يستفيدوا من السودنة ولابد من أن تنال المديريات الجنوبية الحكم الفيدرالي، ولقد خاطب أعضاء حزب الأحرار التجمعات الجنوبية متهمين الشماليين بأنهم ظلموا الجنوبيين ويعملون للسيطرة عليهم. [٢]

وفي أغسطس ١٩٥٥م اندلع التمرد في المديرية الاستوائية وسادت أعمال الفوضى لمدة أربعة عشر يوماً؛ فتعطلت المصالح والخدمات وقطعت طرق المواصلات وأغلقت دواوين الحكومة وفي ١٩٥٥/٨/٢٠م أعلنت حالة الطوارئ في المديريات الجنوبية. [٣]

---

(1) عبدالعزيز محمد موسى ، جنوب السودان في الفترة الديمقراطية الثانية "الخطط والنتائج" ١٩٦٤-١٩٦٩ جامعة النيلين ٢٠٠٧م ، ص ١٤.
(2) عبدالعزيز محمد موسى ، المرجع السابق ، ص ١٨ .
(3) المرجع نفسه ، ص ١٨ .

عندما استولى الجيش [١] على السلطة في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م حل البرلمان ، وحظر العمل السياسي في البلاد فعاد النواب الجنوبيين إلى مناطقهم بعد أن جردوا من كل نفوذهم الذي كانوا يتمتعون به وسط أهاليهم ، وبدأ السياسة الجنوبيون العمل ضد الحكومة سراً كما هاجر البعض إلى دول الجوار الأفريقي للعمل على عرض قضيتهم للعالم الخارجي بشتى الطرق والوسائل [٢] وفي عام ١٩٦٢م ظهر منشور يحمل اسم مذكرة الانيانيا anynya [٣]

والتي أعلنت أهدافها بقولها "أما وقد نفذ صبرنا واقتنعنا بأن استخدام العتق والقوة سيؤديان إلى الوصول لقرار حاسم في الأمر فقد عقدنا العزم إن نشرع في العمل فوراً وأننا راغبون في استخدام الرأفة معنا كما أننا لسنا على استعداد للإشفاق على أحد" [٤]

وقد شكل ظهور هذه المنظمة مرحلة جديدة في النزاع القائم بين الشمال والجنوب الذين شاركوا في أحداث ١٩٥٥م [٥] وفي الثالث من مارس ١٩٧٢م ، توصلت الحركة المسلحة الجنوبية إلى اتفاق مع الحكومة السودانية في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا أهم ما جاء فيه من مواد :-

١/ قيام إقليم ذو حكم ذاتي في الجنوب داخل إطار جمهورية السودان.

٢/ اللغة العربية اللغة الرسمية للبلاد واللغة الانجليزية هي اللغة الرسمية للإقليم الجنوبي.

---

(1) دار الانقلاب الفريق إبراهيم عبود القائد العام للجيش السوداني الذي ولد بمدينة في قول بالبحر الأحمر عام ١٩٠٠ ، تخرج في الكلية الحزبية .
(2) قاد الانقلاب الفريق إبراهيم عبود القائد العام للجيش السوداني الذي ولد بمدينة في قول بالبحر الأحمر عام ١٩٠٠ ، تخرج في لكلية الحربية.
(3) دار الوثائق داخلية ١٠٠٧/١٣/٦٧ .
(4) يعني بلغة إحدى القبائل الجنوبية سم الثعبان القاتل .
(5) عبد العزيز محمد موسى، صفحات من تاريخ السودان غير منشور، ص ٢٨٠ .

٣/ للإقليم الجنوبي أجهزة تشريعية وتنفيذية.

٤/ يمارس مجلس الشعب الإقليمي التشريع الإقليمي في الإقليم الجنوبي وينتخب المواطنون السودانيون المقيمين في الإقليم الجنوبي هذا المجلس وتنظيم القانون لائحة أعضاء المجلس.

٥/ لا يجوز لمجلس الشعب الإقليمي أو المجلس التنفيذي العالي إن يشرع أو يمارس أي سلطات ذات صفة قومية.

٦/ يقوم مجلس الشعب الإقليمي بوضع تشريع للحفاظ على النظام العام والأمن الداخلي والإدارة الفعالة وتنمية الإقليم الجنوبي في المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية [١]

وبدأت مظاهر الحياة الطبيعية تعود إلى الجنوب، ولكن ذلك لم يدم طويلاً وفي فبراير ١٩٨٣م أصدرت مجموعة جنوبية أطلقت على نفسها اسم "الحركة المتحدة للتحرير الكامل لجنوب السودان" منشوراً جاء فيه: "لقد بدأت معركتنا للتحرر من عرب الشمال الغزاة يجب أن يدرك الجنوبيون أن عرب الشمال الاستعماريين لن يتركوا لنا حقوقنا ولذلك يجب أن نأخذها بأيدينا.

إن الحركة المتحدة للتحرير الكامل لجنوب السودان ليس لها خيار إلا نزع حقوقنا من المقتصين ومن الواضح أن ذلك لن يتأتى إلا عن طريق الكفاح المسلح مهما استمر إراقة الدماء. "

وفي مايو ١٩٨٣م تشكلت الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان واستولت على العديد من المناطق في الجنوب وتطورت مشكلة جنوب السودان ، وراح من

---

(1) دار الوثائق القومية ، الحركة المتحدة للتحرير الكامل لجنوب السودان منفستو رقم (١) ، فبراير ١٩٨٣م.

جراءها الملايين من السودانيين ضحايا الحرب الأهلية ، وأصبحت مشكلة دولية فدخل الجانبين المتنازعين في جولة مفاوضات مارثونية تحت إشراف دولي توصلا في نهاية المضمار إلى اتفاقية سلام شامل عام ٢٠٠٥م ، في ضاحية نيفاشا بكينيا ، وكان من بنودها التي سبقت الاتفاقية إجراء استفتاء حول وضع الجنوب ٢٠٠٣/١٢/٣١م وقعت حكومة السودان والحركة الشعبية على ملحق اتفاق لوقف إطلاق النار الشامل وملحق لطرائف واليات وتنفيذ البروتوكولات الإطارية السنة لاتفاقية السلام الشامل وتشمل: مبادئ مشاكوس تقسيم السلطة والثروة والترتيبات الأمنية والعسكرية، مناطق جنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق وأبيي (١)

ونص بروتوكول تقسيم السلطة على مبادئ عامة: (٢)

١/ الاعتراف بكل من سيادة الأمة المخولة من الشعب والحاجة إلى حكم ذاتي في جنوب السودان والولايات وفي كل أنحاء السودان.

٢/ تأكيد الحاجة إلى كل المعايير القومية والولائية والجنوبية حتى ينعكس ذلك على وحدة البلاد وتنوع الشعب السوداني.

٣/ الاعتراف بالحاجة إلى الارتقاء برفاهية الشعب وحماية حقوقه الإنسانية والحريات الأساسية.

٤/ الاعتراف بتضمين ومشاركة شعب جنوب السودان على كل مستويات الحكم والمؤسسات القومية كتعبير عن الوحدة الوطنية للبلاد.

---

(1) تم التوقيع عن ملحق إتفاق إطلاق النار الشامل بحضور عدداً من الشخصيات "الرئيس السوداني عمر البشير، ثامبو امبيكي رئيس جنوب إفريقيا ، اوبري أمجي نائب الرئيس الكيني" .

(2) البروتوكولات الثلاثة الموقعة بضاحية نيفاشا يوم ٢٠٠٤/٥/٢٦م بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان .

٥/ السعي إلى إرساء دعائم الحكم الجيد والمحاسبة والشفافية والديمقراطية وحكم القانون على كافة مستويات الحكم لكي يتحقق السلام.

٦/ سن قوانين انتخابات في كل مستويات الحكم التي ستعقد بمشاركة جميع الناخبين البالغين.

٧/ يكون هناك نظام لا مركزي متوارث للسلطات يتعلق بمستويات الحكم القومي والجنوبي والولائي والمحلي.

أما النزاع حول أبيي [١] فقد كانت المبادئ العامة تشير إلى انها جسر بين الشمال والجنوب ، وتربط شعب السودان ويشتمل الإقليم على تسع مشيخات من دينكا نقوك حولت إلى كردفان في عام ١٩٠٥م ، تحتفظ المسيرية [٢] والجماعات الرعوية الأخرى بحقوقها التقليدية في الرعي عبر أراضي أبيي، وبتوقع اتفاقية السلام تمنح أبيي وضعاً إداريا خاصة بحيث يصبح المقيمون في أبيي مواطنين في كل من غرب كردفان وبحر الغزال ، ويكون لهم ممثلون في المجالس التشريعية في الولايات خلال الفترة الانتقالية ، ويدير أبيي مجلس تنفيذي محلي ينتخبه المقيمين فيها وحتّى إجراء الانتخابات تعين رئاسة الجمهورية الأعضاء ، يوزع صافي عائدات بترول أبيي في الفترة الانتقالية عن سن حصص تحصل فيها الحكومة القومية على ٥٠% وحكومة الجنوب على ٤٢% ومنطقة بحر الغزال على ٢% وغرب كردفان ٢% والجهات المحلية في دينكا نقوك ٢% ، تساعد الحكومة

---

(1) يطلق على الدينكا المقيمون بدار المسيرية اسم دينكا نقوك وقد بدأ اتصال العرب بهم منذ زمن طويل وهي القبيلة الجنوبية الوحيدة التابعة إداريا إلى شمال السودان وموقع أبيي استراتيجي بالنسبة لكل من الشمال والجنوب .

(2) ترجع أصول المسيرية إلى جهينة "خزام" . وتنقسم هذه القبيلة إلى قسمين رنيسيين "مسيرية زرق ولها عدة أفرع "العلاينة ، العتينات ، الزرق" والمسيرية الحمر وينقسمون إلى فرعية "العجايرة، الفلاتية" وتم توحيد المسيرية عام ١٩٤٢م.

القومية أبيي علي تحسين الظروف المعيشية لسكانها بما في ذلك رعاية مشاريع تنموية وحضرية، يتم نشر مراقبين دوليين في أبيي لضمان التنفيذ الكامل لهذه الاتفاقيات ، في نهاية المرحلة الانتقالية يجري سكان ابيي استفتاء منفصلاً بالتزامن مع استفتاء جنوب السودان ويضمن الاستفتاء لسكان أبيي الخيارات الآتية بصرف النظر عن نتيجة استفتاء جنوب السودان :-

أ/ تحتفظ أبيي بوضع إداري خاص في الشمال.

ب/ تكون أبيي جزءاً من الشمال.

أما البروتوكول الخاص بوضع ولايتي النيل الأزرق وجبال النوبة فقد نص القانون على أن الطرفيين يعترفان بأن إقرار التسوية السليمة الشاملة التي يتوق إليها الشعب السوداني تقضي حل المشكلات القائمة في جنوب كردفان، وجبال النوبة والنيل الأزرق كنموذج لحل المشكلات على امتداد البلاد "سيتم حسم موضوع اسم الولاية قبل التوصل إلى اتفاقية السلام من جانب اللجنة التي تمثل الولاية والمشكلة من قبل الطرفين" ، وان المواطنة ستكون أساسا للحقوق والواجبات المتساوية لكل المواطنين السودانيين بغض النظر عن عرقهم أو دينهم وأهمية الاعتراف بالتنوع الثقافي والإجتماعي للسودان كمصدر للقوة والوحدة والمساواة والعدل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار كأهداف متقدمة للشعب السودان عامة ولسكان المناطق المتأثرة بالنزاع بصفة خاصة [1]

وفي التاسع من يناير ٢٠٠٥م أقيم حفل تاريخي بنيروبي تم التوقيع فيه على اتفاق السلام النهائي بشهادة عشرة ممثلين للمنظمات الدولية والإقليمية ، وعدداً من

---

(1) عبدالعزيز محمد موسى ، جنوب السودان اجنده حوار ١٩٤٧ – ٢٠٠٥ ، جائزة الشهيد الزبير للابداع العلمي ، الدورة التاسعة ٢٠٠٨ ، ص ١٦٦ .

الحكومات الغربية ودخل السودان عقب التوقيع على الاتفاقية في الفترة التمهيدية المحدودة بستة أشهر والتي يتم خلالها إقرار الاتفاقية، ووضع الدستور الانتقالي وتشكيل الحكومة الجديدة والبرلمان تمهيداً للفترة الانتقالية التي تمتد لست سنوات اعتباراً من يوليو ٢٠٠٥م ودفع عن اتفاقية السلام التي تضمنت ست بروتوكولات وملاحق إضافية ، على عثمان محمد طه النائب الأول لرئيس الجمهورية إنابة عن حكومة السودان والدكتور جون قرنق رئيس الحركة الشعبية إنابة عن الحركة الشعبية واهم ما جاء في الاتفاقية :[1]

١/ تبدأ الفترة الانتقالية وتكون جميع التبعات والالتزامات المحددة في اتفاقية السلام الشامل ملزمة وفقاً للأحكام.

٢/ تضم اتفاقية السلام الشامل نصوص البروتوكولات والاتفاقية التي تم توقيعها بالفعل مع هذا الاستهلال ، الاتفاق على وقف إطلاق النار الدائم ووسائل تطبيق الترتيبات الأمنية وملاحقة كذلك الاتفاق بشأن وسائل التنفيذ الشامل وملاحقته.

٣/ إقامة فرق مشتركة لمهام ذات أولوية خاصة ألفريق القومي المشترك، مفوضية حدود أبيي، فريق العمل الدستوري، فريق العمل الفني المشترك بشأن العملية القومية الجديدة وكما هو مطلوب لتسهيل الاستعدادات من أجل تفعيل الاتفاق حينما يوضع موضع التنفيذ.

(1) عبدالعزيز محمد موسى ، جنوب السودان اجنده حوار ، المرجع السابق ، ص ١٧٠ .

٤/ اتخاذ الخطوات الضرورية لضمان توفير الموارد والأموال لإنشاء الهياكل والأجهزة والمؤسسات كما تنصص عليها اتفاقية السلام الشامل خاصة إنشاء حكومة جنوب السودان.

وقد خاطب الحفل ألمراسمي عدداً من الرؤساء وممثلي الدول والمنظمات حيث تعهد الرئيس السوداني بالتنفيذ الدقيق لكل بند من بنود الاتفاقية والعمل على مشاركة المواطنين في الاقتناع بها وإنفاذ التزاماتها وتحقيق استحقاقاتها توسيعاً للحريات والديمقراطية ولشراكة حقيقية في خيرات البلاد ومواردها [١]

وأيضاً أكد جون قرنق قائد الحركة الشعبية بتطبيق كل ما جاء في اتفاقيات نيفاشا والالتزام بالجداول الزمنية المدرجة لتحقيقها في مراقبة القوى الإقليمية والدولية، ولابد أن يكون حولها إجماع وطني، ولهذا ستفتح الحركة أبوابها نحو القوى السياسية لخلق جبهة عريضة من كافة القوى السياسية تهدف لخلق السودان الجديد الذي يقوم علي العدل والديمقراطية وإشاعة الفرص بين الجميع دون أن يكون هناك تمييز لهم بالجنس أو اللون أو الدين [٢]

وهكذا بدأ الجنوب يمشي نحو غاياته بخطى سريعة بعد أن جرب كل الوسائل منذ مؤتمر جوبا ١٩٤٧م مروراً بتمرد توريت الذي اندلع عام ١٩٥٥م ، بالإضافة إلى تشكيل التنظيمات والأحزاب السياسية والحركات المسلحة الجنوبية التي لعبت دوراً كبيراً في سبيل انفصال الجنوب.

---

(1) جريدة الأنباء ، العدد ٢٥٩٦ بتاريخ ٢٠٠٥/١/١٠م.
(2) جريدة الرأي العام ، العدد ٢٦٥٢ بتاريخ ٢٠٠٥/١/١٠م.

الفصل الثاني

البترول أرقام وحقائق

بدايات التنقيب في البترول :

تشير كل المصادر التي تناولت بدايات التنقيب عن البترول في السودان بأنه بدأ في منطقة البحر الأحمر عام ١٩٥٩م خلال فترة الحكم العسكري الأول للسودان بحصول شركة أجب الايطالية على ترخيص التنقيب بمناطق محمد قول شمالاً وحتى دلتا طوكر جنوباً وتعاقبت على المنطقة عدة شركات حتى تم اكتشاف كمية من الغاز الطبيعي بواسطة شركة شيفرون في منتصف السبعينات، بعد ذلك شهدت عمليات التنقيب عن النفط طفرة ونهضة كبيرة بصدور قانون الثروة النفطية وحصول شركة شيفرون على امتياز التنقيب في حوض المجلد في وسط وغرب السودان وتم أول اكتشاف لشركة شيفرون في مجال النفط بالسودان في عام ١٩٧٤م في منطقة أبوجابرة وتوالت الاكتشافات مما شجع عدد من الشركات للدخول في عمليات التنقيب منها شركة تكساس بمنطقة حلايب ومنطقة دلتا طوكر وشركة توتال وشركاؤها بالبحر الأحمر ومنطقة جونقلي وبور في عام ١٩٨٠م وشركة صن أويل وشركة فيلبس بمنطقة الجزيرة و عطبرة شمالاً حتى دنقلا(١)

وفي عام ١٩٩٢م تم الاتفاق بين حكومة السودان وشركة شيفرون للتنازل عن امتيازاتها للدولة عبر ترتيبات خاصة وفي عام ١٩٩٢م اعتمدت الإدارة العامة لاستكشاف وإنتاج النفط نظام القطاعات Blocks System في تقسيم الأحواض الرسوبية بالبلاد وعلى هذا الأساس تم توقيع اتفاقيات مع شركة النيل الكبرى

---

(1) وزارة الطاقة، دليل النفط ، ص ١١.

والشركة الكندية للبترول والشركة القومية الصينية للبترول حيث تلتها اتفاقيات مع عدة شركات أخرى[1]

وتم تكوين مجموعة الكونسوريتوم الأول عام ١٩٩٥م من شركات (الصينية الوطنية - بتروناس الماليزية، سودابت السودانية، استيت الكندية) تحت مسمى شركة النيل الكبرى لعمليات البترول وساهمت هذه الشركات مجتمعة في زيادة الاكتشافات بحقول "النور"، توماثاتوث، النار، الحربامبو، أم ساقورا، الفل، باركي وكنفا المحافير[2]

<u>المربعات النفطية والشركات العاملة :-</u>

أولا: مربعات (٤،٢،١)

بدأت العمل فيه شركة شيفرون الأمريكية إبان فترة حكومة مايو واستطاعت إن تكتشف حقول الوحدة وهجليج وفي عام ١٩٩١م تخلت شركة شيفرون على الامتياز لصالح شركة استيت بتروناس الماليزية، سودابت السودانية، استيت الكندية وفي عام ١٩٩٦م تم تكوين مجموعة الكونسوديتو كما أسلفنا تحت مسمى شركة النيل الكبرى لعمليات البترول

ثانياً : مربعي (٣،٧)

بدأت النشاط الاستكشافي فيهما شركة شيفرون وحددت ثلاثة أحواض " ملوط، الروان، قامت شركة الخليج بتطوير حقل عداريبل عام ١٩٩٣م الذي يحتوي على آبار "عداداً، عداد ج، وييل " وفي عام ٢٠٠١م عملت مجموعة من الشركات تحت

---

(1) وزارة الطاقة والتعدين ، وحدة الاستثمار ، دليل المستثمر في مجالات الطاقة والتعدين ، الخرطوم ٢٠٠٦م ، ص ٣٢.

(2) وزارة الطاقة ، الكتاب الإحصائي لقطاع النفط ، ص٧.

مسمى بترودار في المربعين والشركات هي "الخليج الثاني ، سودابت، الشركة الوطنية الصينية". ثم تخلت شركة الخليج عن نصيبها لشركة بتروناس وشركة Sinopec الصينية وتخلت شركة آل ثاني في جزء من أنصبتها لشركة CNPC الصينية (١)

ثالثاً : مربع (٤-٥)

تم تكوين كونسوريتو من""OMV – PETRONAS – IPCL – SUDABET"

في عام ١٩٩٧م واكتشفت حقل تارجاس وقد تخلت شركة IPCL عن نصيبها لشركة بتروناس وشركة OMV لشركة ONCC الهندية (٢)

رابعاً : مربع (B-٥)

تعمل فيه مجموعة من الشركات "بتروناس" ، OMV ، IPC ، سودابت ، تخلت شركة OMV عن نصيبها لشركة ONCC الهندية (٣)

خامساً : مربع (٦)

يوجد فيه أول بئر تم بها اكتشاف نفطي في السودان وهي بئر أبو جابرة والتي اكتشفت بواسطة شركة شيفرون وفي عام ١٩٩٦م دخلت شركة CNPC الصينية للعمل فيه واكتشف حقول الفوله، الفوله شمال دسوقا(٤)

---

(1) وزارة الطاقة ، دليل النفط ، المرجع السابق، ص ١٢.
(2) نفس المرجع ، ص ١٣.
(3) نفس المرجع ، ص ١٣.
(4) نفس المرجع ، ص ١٣.

وفي فبراير ٢٠١٢م أعلنت شركة بتروانرجي لعمليات البترول عن وجود اكتشافات نفطية جديدة بالمنطقة الغربية لمربع ٦ وبكميات مقدرة من خام النفط الخفيف الذي يعد الأفضل في العالم ويقع هذا المربع في منطقة بليلة [١]

سادساً : مربع(٨)

حفرت شركة شيفرون بئر الدندر وفي عام ٢٠٠٣م تم الترخيص في هذا المربع لشركة، بتروناس الماليزية وشركة سودابت وشركة هاي تك السودانية[٢]

سابعاً : مربعي (٩،١١)

ظل مرخص لشركة صن اويل الامريكية خلال الفترة من عام ١٩٨٢ - ١٩٩٩ وحفرت حوالي ثلاثة أبار بمربع ٩ وثلاثة أبار بمربع ١١ وفي عام ٢٠٠٢م منح مربع ٩ لشركة روسية هي اسلافنقت وأيضا تم ترخيص المربعين ٩،١١ لشركة ظافر الباكستانية وسودابت السودانية [٣]

ثامناً : مربع (١٢)

في عام ١٩٥٩م بدأت فيه شركة شل وشركة BP مسحاً لمدة خمسة أشهر وفي عام ١٩٨٦م ، طلبت الحكومة من شركة كونتنال العاملة في جنوب البحرالاحمر عمل مسوح مغنطيسية ، وفي عام ١٩٩٥م عملت شركة RRi عدة مسوح وفي عام ١٩٩٨م تم تقسيم مربع ١٢ إلى A-١٢ و B- ١٢ وتم ترخيصه

---

(1) جريدة التيار ، العدد ٨٩٢ بتاريخ ٢٠١٢/٢/٨م.
(2) وزارة الطاقة ، دليل النفط، المرجع السابق، ص ١٣.
(3) نفس المرجع ، ص ١٣.

لشركة SAHARA والتي تضم الشركة السعودية ALQHTANI واليمنية ANSAN والشركات السودانية (سودابت ، الدندر ، هاي تك) والشركة الإفريقية الليبية [1]

تاسعاً : مربع (١٥)

يقع مربع ١٥ في ولايات القضارف ، كسلا، نهر النيل، الجزيرة تبلغ مساحته ثلاثة وثمانية إلفا ومائة وثلاثة وثمانين كيلو متراً مربعاً (١٨٣،٨٣) ويمتاز موقعه بأنه قريب من أنابيب الصادر والسكة حديد والمرور السريع بورتسودان الخرطوم وبالقرب من مناطق الاستهلاك مما يسهل عملية استغلال البترول الذي قد يكتشف [2]

وقد منحت شركة فينو كليدونيات الفنلندية وسودابت السودانية الترخيص [3] للعمل في هذا المربع وتم الاتفاق على توزيع السهم على النحو [4]

١/ شركة فينو كليدونيات ٨٥%

٢/ شركة بسودابت ١٥ %

عاشراً : مربع (١٣)

بدأت النشاط الاستكشافي فيه شركة أجب عام ١٩٥٩م حفرت ثلاثة آبار، حازت شركة شيفرون الأمريكية على جزء من المربع عام ١٩٧٤ – ١٩٧٧م وفي الفترة من ١٩٧٤ – ١٩٧٦م حازت شركة اوشنك على جزء من المربع للتنقيب فيه [5]

---

(1) وزارة الطاقة، دليل النفط، ص ١٤.
(2) وزارة الطاقة، مجلة النفط والغاز، العدد السابع والعشرون اكتوبر ٢٠١٠م ، ص ٣٥.
(3) تم التوقيع على إتفاقية التنقيب في هذا المربع بين حكومة السودان ومثلها وزير النفط الدكتور لوال أتوبل دينق ، بينما وقع في الشركة الفنلدية مديرها العاصمة Heikki jutil. ومن سودابت صلاح.
(4) وزارة الطاقة، مجلة النفط ، المرجع السابق ، ص ٣٥.
(5) وزارة الطاقة، دليل النفط، ص ١٤.

وفي العام ٢٠٠٧م تم التوقيع علي قسمة الإنتاج لمربع ١٣ ولاية البحر الأحمر بين حكومة السودان والشركات العالمية التالية :

١/ الشركة الوطنية الصينية CNPC

٢/ شركة براتيما الاندونيسية

٣/ شركة اكسبريس EXPRESS النيجيرية

٤/ شركة سودابت السودانية

٥/ شركة الدندر العالمية "سودانية"

٦/ شركة أفريكا اترجي AFRICA ENERCY النيجرية.

تبلغ مساحة المربع ١٣ حوالي ٢٧ إلف كيلو متراً أكثر من ٨٠% منه يقع داخل مياه البحر الأحمر[١]

الحادي عشر : المربع (١٤)

تم ترخيصه لشركة SAKIMA وتضم شركة PETRO – SA وشركة سودابت[٢]

(1) وزارة الطاقة، دليل النفط، ص ١٤.
(2) المرجع نفسه ، ص ١٤.

الثاني عشر : المربع (١٥)

بدأت النشاط الاستكشافي فيه شركة أجب عام ١٩٥٩م حفرت ثلاثة آبار بها شواهد غازية ونفطية ثم الترخيص لشركة شيفرون الأمريكية (١٩٧٤- ١٩٧٧) وحفرت آبار بشاير ، سواكن ، سواكن جنوب ، حازت شركة يونيون تكساس على جزء من المربع عام ١٩٧٩م – ١٩٨٣م وحفرت بئراً واحداً ثم حازت شركة توتال الفرنسية على جزء من المربع (١٩٧٩م – ١٩٨٣م) وحفرت بئراً واحداً ورخص لشركة IPSL عام ١٩٩١ – ١٩٩٧م حفرت بئر سواكن وفي عام ٢٠٠٥م تم ترخيصه لمجموعة شركات البحر الأحمر RSPO[١]

الثالث عشر : مربع (١٦)

بدأت النشاط الاستكشافي فيه شركة تكساس ايسترن عام ١٩٧٩م أي ١٩٨٣م وحفرت بئر حلايب وفي العام ١٩٩١م تم الترخيص لشركة IPSL ١٦ [٢]

الرابع عشر : المرجع (A)

رخصت لشركة ZPG الباكستانية وشركة سودابت تحت مسمى شركة سوداباك[٣]

الخامس عشر : المرجع (B)

تم ترخيص هذا المربع لمجموعة من الشركات التي تضم توتال الفرنسية في نوفمبر ١٩٨٠م وقامت هذه الشركات بتنفيذ بعض الأعمال الاستكشافية ثم توقفت عام ١٩٨٣م بعد اندلاع التمرد في الجنوب مرة أخرى وفي عام ٢٠٠٤م عادت

---

(1) وزارة الطاقة ، دليل النفط ، المرجع السابق ، ص ١٤.
(2) نفس المرجع ، ص ١٤ .
(3) وزارة الطاقة ، دليل النفط ، المرجع السابق ، ص ١٤..

الشركة للعمل مرة أخرى بعد توقيع اتفاقية جديدة مع السودان وتضم الشركات الآتية [1]

١/ توتال الفرنسية ٣٢،٥ %

٢/ شركة مارثون الأمريكية ٢٣،٥ %

٣/ شركة كوينبك الكويتية ٢٥ %

٤/ شركة سودابت السوذانية ١٠ %

السادس عشر : المربع (٢)

يقع المربع ٢ في ولاية جنوب دارفور وجزء من ولاية شمال بحر الغزال وبدأ العمل فيه أوائل ٢٠٠٥م وتم منح الترخيص للشركات الآتية :-

١/ شركة CLIVEDEN ٣٧%

٢/ شركة هايتك ٢٨%

٣/ شركة سودابت ١٧%

٤/ شركة هجليج ٨ %

٥/ حكومة ولاية الخرطوم ١٠%

السابع عشر : المربع (E)

المربع E يقع في جنوب دارفور ، ثم شمال بحر الغزال و وراب والبحيرات وتبلغ مساحة هذا المربع تسعة وأربعين آلفا وخمسمائة اثنين وثلاثين كيلوا متراً

(1) نفس المرجع ، ص ١٤ .

مربعاً "٥٣٢ ، ٤٩" يمتاز هذا المربع بموقعه القريب من خطوط أنابيب شركة النيل الكبرى لعمليات البترول حيث يمكن ضخ الخام المنتج عبر خطوط أنابيب الشركة وقد حازت على امتياز التنقيب في هذا المربع الشركات الآتية [١]

١/ شركة استار بتروليوم وهي شركة مسجلة في لولسنبورج وتمتلك ٧٥% من أسهم المربع.

٢/ نايل بيت وهي شركة سودانية وتمتلك ١٠%

٣/ سودابت شركة سودانية وتمتلك ١٠%

٤/ شركة حملة وهي شركة ترويجية مسجلة في أوسلو وتمتلك ٥% من أسهم المربع.

ويوجد بمربع E مربعات بها اكتشافات وهي 5A التي تعمل فيها شركة النيل الأبيض لعمليات البترول بالإضافة إلى مربعات "١-٢-٤" التي تعمل فيها شركة النيل الكبرى لعمليات البترول [٢]

الإنتاج النفطي :

بدأ الإنتاج في السودان من امتياز CNPOC من ثلاثة عشر بئراً وذلك في يونيو ١٩٩٦م من حقول أبوجابرة وشارف ثم لحق بهم حقول عدارييل وهجليج وكان مجمل الإنتاج حتى يونيو ١٩٩٨م يفوق ثلاثة ملايين برميل تفاصيلها في الجدول التالي [٣]

---

(1) وزارة الطاقة ، جملة النفط والغاز ، العدد السابع والعشرون ، اكتوبر ٢٠١٠م ، ص ٣٦ .
(2) نفس المرجع ، ص ٣٦ .
(3) سيف حسن صالح ، المرجع السابق ، ص ٥٦ .

جملة الإنتاج	الحقل
٤٧١٦٢٦٩	ابوجابرة وشارف
١٩٦٣٤٧	عداربيل
٢٥١٧٧١٥	هجليج
٣١٨٥٦٩١	**إجمالي الإنتاج**

وبدأت مناطق الفوله بإنتاج حوالي ١٢ ألف برميل في اليوم ثم يرتفع إلى ٤٠ ألف برميل في اليوم (١)

وقد تطور إنتاج النفط الخام خلال الفترة ١٩٩٩م إلى ٢٠٠٥م كما هو أدناه (٢)

إنتاج الخام بالبرميل	السنة
٢٠ ، ٧٣٦ ، ٠٥٣	١٩٩٩م
٦٣ ، ٥٢٢ ، ١١٣	٢٠٠٠م
٧٩ ، ٩٥٣ ، ٠٠٣	٢٠٠١م
٩٠ ، ٦٢٢ ، ٢٣٣	٢٠٠٢م
٩٨ ، ٥٥٠ ، ٠٠٠	٢٠٠٣م
١٠٥ ، ١١٥ ، ٦٩٤	٢٠٠٤م
١٠٧ ، ١٨٠ ، ٠٧٦	٢٠٠٥م

1 وزارة الطاقة ، دليل المستثمر ، المرجع السابق ، ص ٤١ .
2 نفس المرجع ، ص ١٤ .

وأيضا يوضح الجدول التالي تطور الإنتاج النفطي الخام بالحقول للفترة "١٩٩٩ – ٢٠٠٦م" [١]

السنة	الإنتاج بالبرميل				الإجمالي
	مربعات ١،٢،٣	مربعات ٦	مربعات A-5	مربعات ٣،٧	
١٩٩٩	٩٥٨٩٣١١٥				٩٥٨٩٣١١٥
٢٠٠٠	٦٥٢٧٧٥٦٢				٦٥٢٧٧٥٦٢
٢٠٠١	٧٦٢٨٧٩٦٤				٧٦٢٨٧٩٦٤
٢٠٠٢	٨٧٢٢٧٣٣٩				٨٧٢٢٧٣٣٩
٢٠٠٣	٩٥٦٧٧٥٦٥				٩٥٦٧٧٥٦٥
٢٠٠٤	١٠٥١١٥٩٦٤	١٤٤٠٥٤٥،٨١			١٠٦٥٥٦٢٣٩,٨١
٢٠٠٥	١٠٢٩٣٦٥٤	٤٢٥٦٨٢٧،٢٦			١٠٧١٩٣٣٥١,٢٦
٢٠٠٦	٩٢١٤٨٥٣٨	٩٤٤٧٧٦٦,٥٨	٤٣٤٢٤٣٠	٢٦٣٦٤٦٠٤	١٣٢٣٠٣٣٣٨,٥٨

مواصفات الخام السوداني :

تختلف خصائص الخام السوداني باختلاف الحقول المنتجة وتعتبر من الخامات ذات الأساس البرافيني.

أ/ مزيج النيل

من أجود الخامات لقلة نسبة الشوائب وتركيبه الكيمائي وجودة المنتج المستخلصة منه فهو من الخامات المتوسطة الكثافة إذ تبلغ ٢٤ AP وتتراوح درجة انسكاب بين ٣٣– ٣٦ درجة مئوية محتوى المركبات العطرية المعقد يمكن تجاهله من الناحية العملية [٢]

---

(1) نفس المرجع ، ص ٤٤ .
(2) وزارة النفط ، دليل المستثمر ، المرجع السابق ، ص ٤٤..

ب/ خام الفولة

يعتبر من الخامات الثقيلة وتبلغ كثافته ٢٠ درجة API ، درجة انسكابه ١٢ درجة مئوية وذو لزوجة عالية (١)

ج/ خام حوض ملوط

من الخامات متوسطة الكثافة وتبلغ كثافته ٢٦ درجة API درجة انسكابه ٤٢ درجة مئوية ومحتوى المركبات المعدنية والمواد الإسفلتية قليل (٢)

<u>خطوط أنابيب البترول</u> :

تنقسم خطوط أنابيب البترول إلى نوعين :-

١/ خط أنابيب وارد البترول

وقد تم إنشاء خط بورتسودان الخرطوم سنة ١٩٧٦م بموجب اتفاقية بين السودان ودولة الكويت لنقل المواد البترولية من بورتسودان إلى الخرطوم طوله حوالي ٨١٥ كيلو متر وقطره ٨ بوصة وطاقته "٦٠٠" إلف طن متري في العام ، وبعد إنشاء مصفاة الخرطوم تم تأهليله وتطويره سنة ٢٠٠٠م ليعمل في اتجاهين الأول لتصدير فائض البنزين من مصفاة الخرطوم "الجيلي" إلى ميناء بورتسودان ، ومنه إلى الأسواق العالمية بطاقة ٦٠٠ إلف طن متري في العام والاتجاه الثاني لنقل المواد البترولية للاستهلاك المحلي من الجيلي إلى مستودعات الشجرة بطاقة "٨٠٠" إلف طن متري في العام، ونتيجة للسعة التكريرية لمصفاة الخرطوم إلى الضعف ثم إنشاء خط أنبوب طوله حوالي ٧٤١ كلم وقطره ١٢ بوصة بموجب

(1) نفس المرجع ، ص ٤٤ .
(2) نفس المرجع ، ص ١٤ .

اتفاق مع شركة ONGC إلى الخرطوم طوله حوالي ٨١٥ كيلو متر وقطره ٨ بوصة وطاقته (٦٠٠) ألف طن متري في العام وبعد إنشاء مصفاة الخرطوم تم تأهيله وتطويره سنة ٢٠٠٠م ليعمل في اتجاهين الأول لتصدير فائض البنزين من مصفاة الخرطوم "الجيلي" ألي ميناء بورتسودان ، ومنه إلى الأسواق العالمية بطاقة ٦٠٠ ألف طن متري في العام ، والاتجاه الثاني لنقل المواد البترولية للاستهلاك المحلي من الجيلي إلى مستودعات الشجرة بطاقة "٨٠٠" ألف طن متري في العام ونتيجة لارتفاع السعه التكريرية لمصفاة الخرطوم إلى الضعف ثم أنشاء خط أنبوب طوله حوالي ٧٤١ كلم وقطره ١٢ بوصه بموجب أتفاق مع شركة ONGC الهندية عام ٢٠٠٥م موازياً لخط منتجات البترول بورتسودان الخرطوم من مصفاة الخرطوم إلى ميناء بورتسودان ليعمل بطاقة قدرها ٨٠٠ ألف طن متري/ السنة في المرحلة الأولى لتصدير الفائض من مصفاة الخرطوم بعد توسعها برأس مال قدره ٢٠٠ مليون دولار [(١)]

٢/ خطوط أنابيب تصدير الخام السوداني

١-الرويان – بورتسودان

تم أنشاء الخط بطول ٧٤١ كلم وقطر ١٢ بوصة موازياً لخط بورتسودان / الخرطوم لنقل المنتجات بطاقة قدرها ٨٠٠ ألف طن متري في العام لتصدير الفائض من المنتجات [(٢)]

(1) وزارة النفط ، دليل المستثمر - المرجع السابق ، ص ١٩-٢٠ .
(2) نفس المرجع ، ص ١٧ .

وشاركت في بناء وتشييد الخط وملحقاته سبع شركات أجنبيه في شكل عطاءات مع شركة النيل الكبرى التي دعت لمناقصة كبرى لتنفيذ الخط والذي جاء محصلته على النحو التالي :

١/ شركة مانيسمان الألمانية لتصنيع الأنابيب بطول ٥٠٠ كيلوا متر وقطر ٢٨ بوصه ، سمك ٣٦،١٦ ملم بقيمة ١١٩ مليون دولار.

٢/ شركة CPTDC الصينية لتصنيع الأنابيب بطول ١١٣٠ كيلو متراً بقطر ٢٨ بوصة، سمك ١٠،٧٢.

٣/ شركة وير الاسكتلندية ورولزرويس البريطانية لتوريد محطات الضخ والطلمبات بقيمة ٢٩ مليون دولار.

٤/ شركة والنديزل البريطانية لتوريد المولدات الكهربائية عبر وكيلها في السودان شركة وال الهندية بقيمة ٤١ مليون دولار.

٥/ شركة تكنين الار لتشييد محطات الضخ ووسائل الاتصال والتحكم وتشييد مرسى الصادر في ميناء بشائر بالتعاون مع شركة سيام الايطالية بقيمة ١٠٩ مليون دولار.

٦/ شركة OGP الماليزية للعمل كمستشارين للإشراف الفني الكامل علي مشروع خط الأنابيب وضبط الجودة.

٧/ شركة CPECC الصبينية لإنشاءات وحدة المعالجة المركزية CPF وخمس وحدات إنتاج حقلية FPF بالتعاون مع شركة هجليج مقاول من الباطن بمبلغ ١٨٥ مليون دولار.

ب/ خط أنبوب الفوله الخرطوم

تم إنشاء خط أنبوب الخام الفوله – الخرطوم عام ٢٠٠٣م لنقل الخام المنتج من مربع ٦ والخاصة بالشركة الصينية الوطنية للبترول العالمية سودان CNP CIS وشركة سودابت السودانية يبلغ طول الأنبوب حوالي ٧١٥ كلم وقطره ٢٤ بوصه وسعته ٢٠٠ إلف برميل في اليوم وقد تم تنفيذ المرحلة الأولى من الخط بسعة ٨-١٦ إلف برميل في اليوم وبتدرج إلى ٤٠ ألف برميل/اليوم في المرحلة الثانية [١]

د/ خط أنبوب فلوج – بورتسودان

شيد هذا الخط لنقل الخام المنتج من مربعي ٣ و ٧ الخاصين بشركة بترودار طول الخط حوالي ١٤٠٠ كلم وقطره ٣٢ بوصة وطاقته القصوى حوالي ٥٠٠ ألف برميل في اليوم [٢]

المصافي :

١/ مصفاة بورتسودان

أنشئت مصفاة بورتسودان عام ١٩٦٤م بين السودان وشركة شل لتكرير النفط الخفيف المستورد من حقول السعودية والعراق بطاقة تصحيحية ٢٥ ألف برميل في اليوم وهي عبارة عن مصفاة بسيطة بالمقاييس العالمية وتنتج Lpc والبنزين وغاز الطائرات والجازولين والفيرنس وقد آلت ملكيتها إلى حكومة السودان عام ١٩٩١م إلا أنها توقفت عام ١٩٩٩م لعدم الحاجة إلى منتجاتها بعد

---

(1) وزارة الطاقة ، دليل المستثمر ، النمرجع السابق ، ص ٢١ .
(2) وزارة الطاقة ، دليل المستثمر ، النمرجع السابق ، ص ٢٣.

إنشاء مصفاة الخرطوم وفي ٢٠٠٥م تم توقيع عقد مع شركة بتروناس الماليزية لإنشاء مصفاة بورتسودان بطاقة إنتاجية تبلغ ١٥٠ ألف برميل يومياً[١]

1 1 وزارة الطاقة ، دليل المستثمر ، النمرجع السابق ، ص ٣٠.

الجدول التالي يوضح الكميات المستخلصة بالطن المتري بمصفاة بورتسودان

السنة	البوتجاز	البنزين	غاز الطائرات	الجازولين	الفيرنس	المجموع
١٩٧٥	٢٩٤١	١١٣٣٣١	٧٤٤٢٨	٣٤٧٤٣٨	٤٥٢٦٥٦	٩٩٦٨٣٤
١٩٧٦	٣٥٧٨	١٢٠٦٤٦	٧٨٥٤٥	٣٣٠٩٦١	٤٦٠٥٣٣	٩٩٤٣١٣
١٩٧٧	٣٦٥٦	١٣٧٦٨٦	٦٨٨٣٩	٣٢٥٥٨٣	٤٧٠٦٤٩	١٠٠٦٤١٣
١٩٧٨	٤٥٢٥	١٤٢٤٧٢	٤٩٩٣٠	٣٢٥٧٣٢	٦٤١٥٠٤	١١٦٤١٦٣
١٩٧٩	٣٩١٦	١٣٤٨٩	٣٦٥١٧	٣٠٧٠٩٨	٣٨٧٢٩١	٨٧٦٤٠٦
١٩٨٠	٤٧٧٩	١٣١٥٦٣	٥٥١٩٨	٣١٧١٢٦	٣٨٧٢٩١	٨٩٥٩٥٧
١٩٨١	٤٨٠٣	١٢٩٣١٥	٣٩٦٩٩	٢٩٤٦٣٣	٣٦٣٢٧٨	٨٣١٧٠٨
١٩٨٢	٢٦٤١	٩٣٢٠١	٢٥٥٤٦	١٩٥٣٤٣	٢٧١٧٩١	٥٨٩١٢٢
١٩٨٣	٣٦٨٧	١٠٧٩٠٥	٤٩١٠٨	٢٠٨٨٥٥	٣٠٠٦١٢	٦٧٠١٦٧
١٩٨٤	٢٨٤٨	٩٠٧٨٨	٣٤١٠١	١٩٢٧٩٨	٢٥٣٧٩٠	٥٨٣٣٢٥
١٩٨٥	٢٩٥١	٩٧١٢٩	٥٩٦٨١	١٩٦٩٧٨	٠	٣٥٦٧٣٩
١٩٨٦	٦٧٨٢	١٢٦٧٣٠	٧٨٧٢٠	٢٦٣١٤٧	٢٩٩١٥٨	٧٧٤٥٣٧
١٩٨٧	٤٣١٨	٦٦٣٤٣	٤٦٢٢١	١٤٥٣٤٣	٠	٢٦٢٢٨٥
١٩٨٨	٦٠٦٣	١١٠٠٣٩	٧٤٨٠٦	١٩٨٩٧٧	١٧٨١٧٩	٥٦٨٠٦٤
١٩٨٩	٧٠٤٦	٩٧٥٣٠	٥٩٢٣٥	١٦٧٦٠٦	١٣٦٧٦٦	٤٦٨١٢٣
١٩٩٠	١٢٥١٣	٢٠١٤٩٤	٨٨٥٥٣	٢٥٩١١٩	٣٩٧٧٥٠	٨٢٤٧٩٣
١٩٩١	١٤٨٣٨					
١٩٩٢	١١٢٤٩	١٣٥٩٤١	٨٦٣٠١	٣١٨٨٥٤	٢٧٦٩٥٠	٧١٨٤٢٩
١٩٩٣	٣١١٧	٥٤٦٤٢	٣٣٦١٢	٨٩٦٠٥	١٢٥٨٣٤	٣٠٦٨١٠
١٩٩٤	٥٣٣٢	٩٦٥٤٥	٤٤٠٤٦	١٨٤٤٩٥	٢٨١٢١٩	٦١١٦٣٧
١٩٩٥	٧٧٨٤	١١٤١٨٢	٤٢٦١٧	٢١٤٣٠٣	٣٠١٥٧٢	٦٨٠٤٥٨
١٩٩٦	٩٤٣٠	١٣٦٩٨٣	٤٠٨١٠	٢١٠٣٢٩	٢٨٧٨٧٣	٦٨٥٤٢٥
١٩٩٧	٤٩٦٣	١٢٠٥٩٣	٥٦٢١٦	٢١٤٢٩٤	٣٢١٦٢٩٤	٧١٧٦٧٠
١٩٩٨	٣٥٩٦	٦٠١١٠	٢٧٢٩٢	١١٧٠٥٠	٢١٧١٠٢	٤٢٥١٥٠
١٩٩٩	٢٤٥٠	٣٣٥٦٥	١١٦٤٠	٥٦٠٩٣	٩٠١٩٣	١٩٣٩٤١
المجموع	١٣٩٨٠٦	٢٨١٣٣٠٦	١٣٣٤٦٤٥	٥٧١٢١٤٥	٧١٧٩٤٤٤	١٧١٧٩٨٤٦

٢/ مصفاة الخرطوم

تقع مصفاة الخرطوم على بعد ٧٠ كلم شمال الخرطوم وبتعد ١٣ كلم من الضفة الشرقية لنهر النيل وتغطي مساحة قدرها ٨٦٠ ألف متر مربع وتصمم ٥٥ وحدة.

ومصفاة الخرطوم هي شراكة بين وزارة النفط والمؤسسة الوطنية الصينية للبترول بنسبة ٥٠% لكل وذلك لتكرير النفط السوداني ليغطي حاجة البلاد من المنتجات البترولية [١]

وتوجد عدد من الوحدات الإنتاجية الرئيسية بالمصفاة :-

١/ وحدة التقطير الجوي ٢،٥ مليون طن سنوي.

٢/ وحدة التضخم ٢ مليون طن سنوي.

٣/ وحدة التكسير الحضري ١،٨ مليون طن سنوي.

٤/ وحدة تحسين البنزين ١٥٠ ألف برميل سنوي.

٥/ وحدة معالجة الديزل ٥٠٠ ألف طن سنوي.

٦/ وحدة معالجة الديزل والنافتا ١،٢ مليون سنوياً.

٧/ وحدة تحسين البنزين بالعامل الدوار ٤٠٠ ألف طن سنوياً

الجدول التالي يوضح كميات الخام المكررة والمنتجات التفصيلية بمصفاة الخرطوم[٢]

---

(1) وزارة الطاقة ، دليل المستثمر ، النمرجع السابق ، ص ٣٠.
(2) وزارة الطاقة ، دليل المستثمر ، المرجع السابق ، ص ٣٠.

السنة	البنزين	الفيرنس	جازولين	غاز الطائرات	بوتجاز	كيروسين	نافتا	ديزل	الكوك	المجموع
٢٠٠٠	٥٨٤١٢٩	٩١٧٥	٧٣٧٩٤٨	–	١٦٢٤١٢	٢٥٥٦	–	–	–	١٤٩٦٢٢٠
٢٠٠١	٨٤١٩٩١	–	٨٧٢٦٩١	١١٤٦٩٣	٢١٤٨٩٢	١٤٩٣	–	–	–	٢٠٤٥٧٦٠
٢٠٠٢	٨٨٤٦٢٠		٩١٥٨٥٠	١٦٨٩٦٨	٢٤٠٦٨٥	–	٨٤٣٤	–	–	٢٢١٨٥٥٧
٢٠٠٣	٨٥٧٨٩٤	١٠٧٧٩	٩٧٥٢٣٢	١٥٥٨٩٠	٢٢٩١٣٧	–	–	–	–	٢٢٢٨٩٣٢
٢٠٠٤	٩٥٠٨٩٣	–	١١٦٥٢٧٣	١٩٧٠٠٠	٢٧٨٩٢١	–	–	–	١٧٢٠٠	٢٦٠٩٢٨٧
٢٠٠٥	٩١٧٥٧٨	–	١١٩٣١٢٠	٢٠١٢٦٩	٢٥٩٤٥٦	–	–	٢٥٧٥٦	٩٠٠١٣	٢٦٨٧١٩٢
٢٠٠٦	١١٣٩٠٧٧	–	١٦٧٥٩٦٨	١٨٢٢٦٤	٣٢٢٥٨٨	–	–	١٧٦٤٢٩	٢٠٥٩٣١	٣٧٠٢٢٥٧
المجموع	٦١٧٦٢٤٢	١٩٩٥٤	٧٥٣٦٠٨٢	١٠٢٠٠٨٤	١٧٠٨٠٩١	٤٠٤٩	٨٤٣٤	٢٠٢١٨٥	٣١٣١٤٤	١٦٩٨٨٢٦٥

٣/ مصفاة الأبيض

أنشئت عام ١٩٩٦م بمدينة الأبيض بطاقة تكريرية ١٠ ألف برميل في اليوم ثم ارتفعت إلى ١٥ ألف برميل في العام ٢٠٠٢م وتعتبر مصفاة بسيطة التركيب حيث تتكون من حلقات التخزين والمبادلات الحرارية ووحدات التسخين وبرج التقطير الرئيسي وأبراج تنقية المنتجات ، تعتمد المصفاة في إمداد النفط الخام على خط الأنابيب الممتد من حقول هجليج والوحدة ماراً بالأبيض ومن ثم إلى ميناء الصادر وذلك عبر خط فرعي يصل بين المصفاة وخط الأنابيب [١]

الجدول التالي يوضح الكميات المستخلصة بالطن المتري [٢]

السنة	نافتا	كيروسين	جازولين	فيرنس	المجموع
١٩٩٦	١٠٣٨,٨٠	٩٠,٥٠	٥٣٦٥,١٠	٣٦٥٦٨,٤٠	٤٣٠٦٢,٨
١٩٩٧	٧٢٤٠,٧٠	٥٣٩٢,٧٠	٢٤٣٧٥٦,٧٠	١٤٠١١٤٩٠	١٧٧٥٠٤,٣
١٩٩٨	٦٢١١,٠٠	٨٣٦٧,٠٠	٣١٠٧٦,٠٠	١٢٤٣٠٨,٠٠	١٦٩٩٦٢,٠
١٩٩٩	١٢٦٣٧,٨٠	١٤٥٠٩,٠٠	٣٩٤٨٧,٨٠	١٤٢١٠٩,٥٠	٢٠٢٨٧٤٤,١
٢٠٠٠	٢٩٢٨٤٢,٠٠	٣٣٢٤٤,٠٠	٩٣٢٦٥,٠٠	٢٨٠٦٣٣,٠٠	٤٣٦٩٨٤,٠
٢٠٠١	٢١٠٤٥,٠٠	٢٨٢٥٩,٤٠	٨٨٨٨٣,٥٠	٢٣٩٧٥٦,٩٠	٣٧٧٩٤٤,٨
٢٠٠٢	٢٤٢٢٩,٣٠	٣٣٥٠٣,٤٠	١٠٤٥٤٤,١٠	٢٩٠٠٧٨,٣٠	٤٥٢٣٥٥,١
٢٠٠٣	٢٨٠٨١,٥٠	٣٦٥٣٠,٩٠	١٢٧١٢٣,١٠	٣٥٧٧٠٦,٩٠	٥٤٩٤٤٢,٤
٢٠٠٤	٢٦٩٨١,٠٠	٣٨٠١٠,٩٠	١٣٤٤٤٥,٥٠	٣٦١٦٣٩,٤٠	٥٦١٠٧٦,٨
٢٠٠٥	٢٧٢٩٩,٧٩	٤٠٤٠٤,٦٨	١٤١٦٠٦,٠٣	٣٨٥٣٣,٤٤	٥٩٤٦٤٠,٩
٢٠٠٦	٢٤٢٤٥,٢١	٤١٤٣٨,٥٤	١٤٠٩٠٠,٦٤	٣٨٥٣٥١,٥٥	٥٩١٩٣٥,٩
المجموع	٢٠٨٨٥٢,١	٢٧٩٧٥٠٣	٩٣١٤٥٣,٥	٢٧٤٣٥٩٧	٤١٦٣٦٥٣

(1) وزارة الطاقة ، دليل المستثمر ، النمرجع السابق ، ص ٣٠.
(2) وزارة الطاقة ، دليل المستثمر ، النمرجع السابق ، ص ٣٠.

٤/ مصفاة أبو جابرة

بدأ العمل في مصفاة أبو جابرة عام ١٩٩٢م لتكرير الخام السوداني بطاقة تصميمه تبلغ ٢٠٠٠ برميل في اليوم لإنتاج ثلاثة منتجات أساسية من "الفيرنس ، النافتا ، الجازولين" وتعتمد المصفاة على بئري أبوجابرة [1] في إمدادها بالنفط بالإضافة إلى حقل شارف الذي يبعد ٧٢ كلم من المصفاة ويستفاد بشكل رئيسي من منتجات مصفاة أبوجابرة في كل من محطة بحري الحرارية ومصنع اسمنت عطبرة وبعض مصانع القطاع الخاص والعام وولايتي غرب كردفان وجنوب دارفور [2]

مواني التصدير :

تاريخياً كان ميناء سواكن الميناء الأول في السودان ولكن نسبة لوجود الشعب المرجانية الكثيرة في الميناء ولذلك تم المسح في شمال سواكن "مرسي الشيخ برغوث" وبدا العمل في أبريل ١٩٠٩م وتم التقسيم الميناء عند إنشاءه إلى ثلاثة أقسام "القسم الشرقي ، القسم الجنوبي ، القسم الغربي" وخلال حقب متتالية شهد ميناء بورتسودان تطوراً كبيراً [3]

وبعد دخول السودان إلى مرحلة التصدير في مجال النفط كان لابد من وجود العديد من المواني وكلما تقع على البحر الأحمر.

١/ ميناء بشائر

يقع ميناء بشائر على بعد ٢٥ كلم جنوب مدينة بورتسودان في منطقة مستوية مع انحدار تدريجي أجرت شركة شيفرون الأمريكية للدراسات الأولية في مايو ١٩٩٨م وبدأ التشغيل بمستودعات الميناء منتصف عام ١٩٩٩م بلغت تكلفة الميناء

---

(1) وزارة الطاقة ، دليل المستثمر ، النمرجع السابق ، ص ٣٠.
(2) وزارة الطاقة ، دليل المستثمر ، النمرجع السابق ، ص ٣٠.
(3) وزارة الطاقة ، دليل المستثمر ، النمرجع السابق ، ص ٣.

حوالي مائة وعشرين مليون دولار وتم شحن أول باخرة في أواخر أغسطس من العام ١٩٩٩م إلى شرق آسيا (١)

٢/ ميناء بشائر

يقع في ولاية البحر الحمر تم افتتاحه في يوليو ٢٠٠٧م (٢) لتصدير البترول الخام من الحقول بولايتي أعالي النيل والنيل الأبيض وقد شيدته حكومة السودان وشركة بترودار لعمليات البترول ويمتاز ميناء بشائر بالمواصفات الآتية :-

١/ ستة صهاريج سعة "٥٠٠ ، ٠٠٠" برميل أي أجمالي السعة التخزينية تساوي ثلاثة ملايين برميل.

٢/ المرافق الساحلية : مبدلات الحرارية ومقياس الانزلاق، وحدات تقوية الضخ ومقياس الانزلاق، وحدات تقوية الضخ، مضخات الشحن.

٣/ المرافق البحرية المغمورة، خط أنابيب مغمورة ، مشعب نهاية خط الأنابيب البحري ودعامة إرساء ، تحميل ورصيف (٣)

٣/ميناء الخير

يقع ميناء الخير جنوب شرق الميناء الجنوبي الحالي بمدينة بورتسودان وشمال شرق مصفاة بورتسودان على بعد ٢ كيلو متر من المصفاة يتكون الميناء من مربط طوله حوالي ٣١٠ متر ويرتبط مع الساحل بسقاله طولها ٨٠٠ متر وعرضها ١١ متر (٤)

---

(1) وزارة الطاقة ، دليل المستثمر ، النمرجع السابق ، ص ٣٠.
(2) افتتح هذا الميناء رئيس الجمهورية عمر حسن البشير بحضور رئيس السلطة الانتقالية بدارفور من أركو مناي..
(3) وزارة الطاقة ، دليل المستثمر ، النمرجع السابق ، ص ٣٠.
(4) وزارة الطاقة ، دليل المستثمر ، النمرجع السابق ، ص ٣.

الجدول التالي يوضح الكميات المصدرة من الخام خلال الفترة من ٢٠٠٠- ٢٠٠٦م [١]

السنة	الكمية بالبرميل
٢٠٠٠	١٥٢٤٠٢٢٨
٢٠٠١	٧٦٠٢٤٩٨
٢٠٠٢	١٠٩٤١٦٥٧
٢٠٠٣	٤٢٢٥٣٣٠
٢٠٠٤	٥١٣٧٧٨٢٩
٢٠٠٥	٥٢٢١١٥٦٩
٢٠٠٦	٤٧٩٣١٦٧٦

(1) وزارة الطاقة ، الكتاب الاحصائي لقطاع النفط ، المرجع السابق ، ص ٣٧.

الجدول التالي يوضح الكميات المصدرة من المنتجات النفطية خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠٠٦م (١)

السنة	البوتجاز	البنزين	السافنا	الجازولين	الفيرنس	فحم الكوك	الاجمالي
٢٠٠٠	٢٠٧٣٦	٣١٠٥٥٢	–	٩٨٣٩١	–	–	٤٢٩٦٧٩
٢٠٠١	١١٢١٥٩	٤٧٧٣٥٢	٢٥٤١٨	٢٠٤٧	–	–	٦١٦٩٧٦
٢٠٠٢	١١٥٣٧٢	٤٧٧٢٢١	٤٦٥٩٦	–	–	–	٦٣٩١٨٩
٢٠٠٣	٧٣٨١٩	٤٢٥٠٧٣	٢٣٠٩٣	–	٩٣٤٢	–	٥٣١٣٢٧
٢٠٠٤	٥٢٨٠٣	٤٦٣٢٧٤	٣٢٨٣٨	–	–	–	٥٤٨٩١٥
٢٠٠٥	٢٠٣١٩	٤٢٦٤٣٤	٢١٥٣٨	–	–	–	٤٦٨٢٩١
٢٠٠٦	١٤٣١٤	٦٠٠٥٣٨	٢٠٩٣١	٢٦٥٩٦	١٧١٢٥	٤١٣٨٠	٧٢٠٨٨٤
الاجمالي	٤٠٩٥٢٢	٣١٨٠٤٤٤	١٧٠٤١٤	١٢٧٠٣٤	٢٦٤٦٧	٤١٣٨٠	٣٩٥٥٢٦١

(1) وزارة الطاقة ، دليل المستثمر ، المرجع السابق ، ص ٣٧.

ويوضح الجدول التالي الكميات المستوردة من المنتجات النفطية [١]

السنة	الجازولين	غاز الطائرات	الفيرنس	البنزين	البوتجاز	بنزين الطائرات	الاجمالي
٢٠٠٠	٢٥٨٨٠٦	١١٨٢٢٠٦	٤٤٨١٠	٨٥٠٥٩	١١٩٢٦	١٦٣١	٥٢٠٤٥٥
٢٠٠١	٢٢٥٠١٥	–	٨٩٩٣٢	–	–	–	٣١٤٩٤٧
٢٠٠٢	٥٠٦،١٨٢	–	٤٤٩٠٩	–	٤٠٣٠	–	٢٢٧٤١٥
٢٠٠٣	٣٠٤٦١١	١٢٩٦١	١٧٥٩٥	–	٤٠٣٠	–	٣٣٩١٩٧
٢٠٠٤	٢٩٤٢٨١	٣٥٨٤٦	١٦٠٧٣	–	–	–	٣٤٦٢٠٠
٢٠٠٥	٥٢٨٢٣٨	٧٨٤٩٢	–	–	١٦٧٦٤	–	٦٢٣٤٩٤
٢٠٠٦	٥٠٠١٣٤	٥٥٦٥٥	–	–	–	–	٥٥٧٨٩
الإجمالي	٢٢٩٣٥٩١	٣٠١١٧٧	٢١٣٣١٩	٨٥٠٥٩	٣٢٧٢٠	١٦٣١	٢٩٢٧٤٩٧

ومع تطور إنتاج النفط بالبلاد ثم تحقيق الاكتفاء الذاتي من معظم المنتجات النفطية وتصدير الفائض منها [٢]

إلا أن انفصال الجنوب في يوليو ٢٠١١ ونتيجة لعدم الوصول إلي اتفاق بين الدولتين حول هذا الملف والذي يعتبر أهم الشرايين الاقتصادية الذي يربط بين البلدين ونتيجة لقرار دولة جنوب السودان بإيقاف ضخ النفط الذي يصدر عبر السودان توقف معظم الإنتاج الذي كان يأتي من أبار الجنوب .

(1) وزارة الطاقة ، دليل المستثمر ، المرجع السابق ، ص ٤١.
(2) وزارة الطاقة ، دليل المستثمر ، المرجع السابق ، ص ٤١.

الفصل الثالث

الصراع حول البترول

لقد تم توقيع تقاسم الثروات والتي قوامها العائدات البترولية بين حكومة السودان والحركة الشعبية في شهر يناير ٢٠٠٤ م أي قبل عام من التوقيع النهائي لاتفاقية السلام الشامل وخلال المفاوضات أشارت الحركة الشعبية في سبتمبر ٢٠٠٣ م أن الأرض الواقعة في جنوب السودان ((كل من سطح الأرض والمواد الطبيعية الجوفية)) هي ملك للمجتمع الجنوبي بينما أشارت الحكومة السودانية بأن سطح الأرض وما دونه ومن ضمنه الموارد الطبيعية الجوفية هي قضايا مختلفة ووافقت من حيث المبدأ بمطالبة الحركة الشعبية بالحقوق المرتكزة علي أساس المجتمع الخاص باستخدام سطح الأرض ولكن تمسكت الحكومة بموقف الملكية الوطنية للموارد الطبيعية الجوفية وبعد مناقشات حادة اتفق الطرفان علي تأسيس لجنة بترول خاصة لكل السودان مهمتها وضع السياسات العامة و المبادئ التوجيهية لقطاع النفط والموافقة علي كل عقود النفط والإشراف عليها (١).

وتم الاتفاق علي مبادئ مادية للتوزيع العادل للثروة القومية بحيث يتمكن كل من مستويات الحكم من الإيفاء بمسؤولياته وواجباته الدستورية والقانونية وذلك بهدف تأكيد ترقية نوعية حياة المواطنين وكرامتهم و أحوالهم المعيشية دون تمييز علي أساس النوع أو الجنس أو العنصر أو الدين أو الانتماء السياسي أو العرقي أو اللغة أو الإقليم وتقييم الثروة والموارد العامة وتوزع علي أساس أن لكل مناطق السودان

---

(1) وزارة النفط ، مجلة النفط و الغاز ، السنة التاسعة ، العدد التاسع والعشرون ، أبريل ٢٠١١ ، ص ٥٥

حقاً في التنمية وتلتزم الحكومة القومية بالوفاء بالتحويلات المالية لحكومة جنوب السودان (١) .

ووضعت أسس لاقتسام عائدات البترول كما يلي :

١- يقسّم صافي عائدات الثروة الناتجة عن استخراج الموارد الطبيعية في جنوب السودان في إطار الموازنة بين احتياجات التنمية القومية واحتياجات إعادة تعمير جنوب السودان .

٢- صافي عائدات دخل البترول هو صافي الدخل من :

(أ) صادرات البترول الحكومي.

(ب) البترول الحكومي الذي يتم تسليمه للمصافي العالمية .

٣- تقدر قيمة الصادر علي أساس السعر الفعلي للبترول تسليم ظهر السفينة ناقصاً تكلفة نقل البترول إلي موقع التصدير ويشمل ذلك خط الأنابيب والإدارة .

يقدّر البترول المسلّم إلي المصفاة علي أساس متوسط أسعار التصدير في آخر شهر ميلادي تمت فيه مبيعات الصادر ناقصاً التكاليف التي يمكن أن تترتب علي التسليم لأي موقع تصدير بما في ذلك تكاليف خط الأنابيب وتكاليف الإدارة .

٤- ينشأ حساب استقرار إيرادات البترول وتورد صافي إيرادات البترول الحكومي التي يتم تحصيلها من مبيعات الصادر الفعلية فوق السعر القياسي المقرر الذي يحدد سنوياً ضمن الموازنة السنوية القومية.

---

(1) دستور جمهورية السودان الانتقالي ٢٠٠٥ م .

٥- يخصص اثنان بالمائة علي الأقل من عائدات البترول للولايات المنتجة للبترول حسب الكمية المنتجة في الولاية دون الإخلال بالترتيبات الخاصة بمنطقة أبيي.

٦- بعد الدفع لحساب استقرار إيرادات البترول والولايات المنتجة يخصص لحكومة جنوب السودان ابتدءا من أول الفترة قبل الانتقالية خمسون بالمائة صافي عائد البترول المستخرج من آبار البترول المنتج في جنوب السودان وتخصص الخمسون بالمائة المتبقية للحكومة القومية وولايات شمال السودان .

٧- ينشأ صندوق لأجيال المستقبل عندما يصل الإنتاج القومي للبترول إلي مليون برميل يومياً.

٨- كل الصناديق و الحسابات الخاصة المشار إليها وكل الحسابات التي تنشأ مستقبلاً يجب أن تضمن في الموازنة العامة وفق ضوابط الموازنة ، وتم الاتفاق أيضاً علي الأسس الحاكمة لتطوير إدارة قطاع البترول في النقاط التالية [١] :

أ- الاستغلال الأمثل للبترول بوصفه مصدراً طبيعياً غير متجدد وبما يتفق مع :

أولاً :- المصلحة القومية و الصالح العام.

ثانياً :- مصلحة الولايات المتأثرة.

ثالثاً :- مصلحة السكان المحليين في المناطق المتأثرة.

رابعاً :- السياسات القومية للبيئة وأسس المحافظة علي التنوع الحيوي و مبادئ حماية التراث الثقافي .

---

(1) دستور جمهورية السودان الانتقالي لعام ٢٠٠٥ م .

ب- تمكين المستويات الحكومية الملائمة بالتعاون مع المجتمعات المحلية ذات الصلة من المشاركة في تنمية وإدارة البترول في المراحل المختلف وذلك في الإطار الشامل لإدارة تنمية البترول .

ت- إيلاء الاهتمام اللازم لتهيئة المناخ المناسب لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تقليص المخاطر المتصلة بعدم التيقّن من نتائج تقرير المصير في نهاية الفترة الانتقالية .

ث- التشاور مع أصحاب الحقوق في الأراضي وأخذ آرائهم في الاعتبار عند اتخاذ القرارات باستثمار موارد باطن الأرض في المناطق التي يفترض انتهائهم من استثمارها.

ج- التعويض العادل للذين يستمتعون بحقوق الملكية في الأرض التي يتم الاستيلاء عليها أو استثمارها لاستخراج الموارد الطبيعية من باطن الأرض في المنطقة التي لهم فيها حقوق.

ح- إشراك المجتمعات التي تباشر في أراضيها تنمية موارد طبيعية في باطن الأرض عبر ولاياتهم في مفاوضات التعاقد عبر استغلال تلك الموارد.

خ- يكون هنالك إطار لإدارة تنمية البترول في السودان خلال الفترة الانتقالية .

وتم تشكيل المفوضية القومية للأراضي وأيضا مفوضية أراضي جنوب السودان وأوضح الدستور الأسس للتعاون بين المفوضية القومية للأراضي ومفوضية أراضي جنوب السودان في النقاط التالية [1] :

١- تنسيق الجهود لاستخدام الموارد استخداما فعالاً .

٢- تبادل المعلومات و القرارات الصادرة.

---

(1) دستور جمهورية السودان الانتقالية لعام ٢٠٠٥ م.

٣- إزالة التعارض بين النتائج أو التوصيات .

٤- يجوز للمفوضية القومية للأراضي أن توكل لمفوضية أراضي جنوب السودان أداء بعض مهامها ويشمل ذلك جميع البيانات و البحوث.

٥- في حالة عدم الوصول إلي اتفاق بين المفوضيات يحال الأمر إلي المحكمة الدستورية .

وتشكلت المفوضية القومية للبترول علي النحو التالي :-

أ- رئيس الجمهورية ورئيس حكومة الجنوب رئيسان مشتركان أربعة أعضاء دائمون يمثلون الحكومة القومية.

ب- أربعة أعضاء دائمون يمثلون حكومة جنوب السودان .

ت- ما لا يزيد عن ثلاثة أعضاء غير دائمين يمثلون الولاية أو الولايات التي يجري فيها استثمار البترول.

٣- تكون مهام المفوضية للبترول كالآتي :

أ- وضع السياسات العامة والموجهات المتعلقة بتنمية وإدارة قطاع البترول .

ب-رصد وتقويم تنفيذ السياسات المذكورة في الفقرة (أ) للتأكد من أنها تخدم مصالح الشعب السوداني.

ت-وضع استراتيجيات وبرامج قطاع البترول .

ث-التفاوض حول عقود استكشاف استثمار البترول في السودان وإبرامها والتأكد من توافقها مع مبادئ وسياسات وموجهات المفوضية.

ج- إعداد لوائحها وإجراءاتها الداخلية

٤- عند الإطلاع علي الأعباء المشار إليها في البند (٣) أعلاه تراعي المفوضية القومية للبترول الاعتبارات ذات الصلة بما في ذلك ما يلي :

أ- مدى الفوائد التي تعود علي المجتمعات المحلية المتأثرة من الاستثمار الناجم عن عقود البترول.

ب- مدى الأخذ بوجهات نظر الولاية والمجموعات المتأثرة عند إبرام العقود المقترحة.

ت- حق الأشخاص ذوي حقوق الملكية في الأرض والمتضررين من القرار ، طلب اللجوء إلي التحكيم أو القضاء إذا قررت المفوضية القومية للبترول الموافقة علي العقد ز

ث- إذا اعترض الأعضاء غير الدائمين في المفوضية القومية للبترول الذين يمثلون الولاية أو الولايات المنتجة للبترول جميعاً علي قرار المفوضية لا يوقّع الوزير القومي علي العقد ويحول الأمر إلي مجلس الولايات فإذا رفض مجلس الولايات الاعتراض بأغلبية ثلثيه يوقّع الوزير القومي علي العقد وإذا لم يرفض مجلس الولايات بأغلبية الثلثين خلال أربع وعشرين يوماً يحيل مجلس الولايات الاعتراض خلال تلك المدة وبأغلبية الثلثين إلي آلية ينشاها المجلس للتحكيم فيه ويتم إصدار قرار التحكيم خلال ستة أشهر من الإحالة إليها ويكون قرار التحكيم ملزماً .

ج- إذا وافقت المفوضية القومية للبترول علي العقد يتولي الوزير القومي المسئول عن البترول التوقيع نيابة عن حكومة السودان.

ح- عند إطلاعها بمهامها بموجب الفقرات (أ) (ب) (ج) الواردة في البند (٣) تضم عضوية المفوضية القومية للبترول أعضاءها الدائمين فيها.

خ- عند إطلاعها بمهام التفاوض والنظر من أجل الموافقة علي عقود استكشاف البترول وإنتاجه وفقاً لأحكام البند ٣ .

د- تشمل عضوية المفوضية إلي جانب الأعضاء الدائمين ممثلي الولايات المنتجة للبترول.

وقد أنشأت جوستين تلتيس[1] إلي المقترح الذي تقدمت به الحركة الشعبية أثناء المفاوضات في شهر سبتمبر ٢٠٠٣ م بإعادة النظر في العقود الموقعة بحجة أنها لم تعالج المشاكل الاجتماعية والبيئة، ولا يمكن معالجة هذه النقاط بالإجراءات التفويضية ورأت الحركة الشعبية أنه تم التفاوض علي عقود النفط بدون مشاورة الجنوب ومشاركته ، وتعتبر هذه العقود غير قانونية لأن الأرض التي توجد بها حقول البترول في الجنوب تمتلكها المجتمعات ، بينما رأت الحكومة السودانية عدم ضرورة إلغاء العقود التي تم الاتفاق عليها مع شركات النفط بخصوص التنقيب ؛ لأن ذلك سيكون له آثار سلبية علي مناخ الاستثمار الأجنبي مستقبلاً وفي مفاوضات شهر يناير ٢٠٠٤ م وافقت الحركة الشعبية علي استمرار تلك العقود مقابل موافقة الحكومة السودانية علي الاعتراف بوجوب اتخاذ الإجراءات الضرورية للتعويض إذا وجد أنه يترتب علي العقود آثار سلبية من الناحية الاجتماعية والبيئية [2] .

وبعد دخول اتفاقية السلام الشامل للعام ٢٠٠٥م مرحلة التنفيذ وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية التي أمدها ست سنوات شهد إنتاج البترول طفرة ملحوظة إذ بلغت عائدات البترول خلال العام ٢٠٠٦ م ١,٥ مليار دولار بنسبة ٨٩,٩ % من إجمالي عائدات الصادرات السودانية [3] وخلال العامين ٢٠٠٧/٢٠٠٨م بلغ الإنتاج ٥٠٠ ألف برميل في اليوم من النفط ، وبلغت صادرات السودان منه إلي الصين في

---

(1) يعمل مساعداً لشئون البحوث في المعهد الدولي لبحوث السلام في أوسلو كما يعمل في مكتب المدقق العام في النرويج.
(2) وزارة النفط ، مجلة النفط والغاز ، العدد التاسع والعشرون ، المرجع السابق ، ص ٥٥-٥٦.
(3) آخر لحظة ، العدد ٣١٨ بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٥م.

الأشهر التسعة الأولي من العام ٢٠٠٨م نحو ٢٠٥ ألف برميل في اليوم من المواد الخام [١] ، وبلغ إجمالي الإنتاج للعام ٢٠٠٨م حتى شهر سبتمبر حوالي ١٢٤,٩ مليون برميل . وكان نصيب حكومة السودان ٧٧,٥ مليون دولار ونصيب حكومة الجنوب ٢,٣٤١,٥ مليون دولار[٢] وعلي الرغم من ذلك أشار وزير الطاقة [٣] أمام البرلمان إلي جملة تحديات تواجهه عمل الشركات العاملة في مجال النفط : [٤]

١- الاعتراضات والتهديدات و الإرهاب والملاحقة.

٢- المطالبات غير المبررة بالتعويض من قبل بعض المواطنين في مناطق الإنتاج.

٣- إيقاف أعمال المسح والحفر وما تنجم عنه من خسائر تفوق عشرات الملايين من الدولارات.

٤- خسائر مترتبة علي عنصر الزمن.

في عام ٢٠٠٨م أصدرت منظمة قلوبل ريتش GLOBAL . RICH تقريراً خاصاً عن البترول السوداني تناولت فيه عدم المصداقية في أرقام الإنتاج والحسابات وأن الجنوب فقد ست مليار دولار نتيجة لذلك ، وأن حكومة الجنوب طلبت بأن يكون لديها ممثلين في كل مراحل الإنتاج في الميدان وفي وزارة النفط وفي مجال التدريب وفي المصفاة في بورتسودان والخرطوم وهذه الآلية من الممكن أن تزيد من الشفافية والثقة بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية في مجال البترول [٥] ورغم تأكيدات الحكومة السودانية بعدم صحة هذا التقرير إلا أن بعض الجنوبيين

---

(1) الصحافة ، العدد ٥٥١٩ ، بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٨م.
(2) الصحافة ، العدد ٥٥٢٤ بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١٣م.
(3) وزير الطاقة في ذلك الوقت الزبير أحمد الحسن.
(4) الصحافة ، العدد ٥٥٢٤ بتاريخ ٢٠٠٨/٨/١٣م .
(5) الأيام العدد ٩٧٧٨ بتاريخ ٢٠١٠/٨/٥م .

طالبوا بعمل خط أنابيب يتجه جنوباً إلا أن تصريحات وزير النفط (١) أصابتهم بخيبة أمل عندما أشار إلي أن الدراسات أكدت أن إنشاء خط لأنابيب البترول من الجنوب إلي ممبسا غير مجدي من الناحية الاقتصادية وأنه مكلف (٢) .

وأيضاً من خلال لقاء وزير النفط مع وزير الخارجية المجري جانوس مارتوني الذي زار السودان في شهر مايو ٢٠١١م ، أشار وزير النفط د.لوال اشويك دينق بعدم الجدوى الاقتصادية لبناء خطوط أنابيب نفط بجنوب السودان لتصدير النفط عبر ميناء آخر وقدم له تنويراً شاملاً عن المربعات النفطية في شمال وجنوب السودان مبيناً أن كل المنشآت النفطية تقع في شمال السودان (٣) .

وأيضا كان النفط من ضمن القضايا التي وردت في تقرير المبعوث السلام الأمريكي للسودان السناتور دانفورث في عام ٢٠٠١م أشار إلي الأتي :

*التوزيع العادل للنفط المدخل لحل ألازمة بين الشمال والجنوب

* السودان يملك احتياطيا نفطيا يقدر بمليار برميل مع احتمال أربعة مليارات أخري .

* إقبال الشركات النفطية العالمية والمستثمرين الأجانب إذا ما توفر السلام.

* ضرورة الاستعانة بخبراء في توزيع العائد من النفط (٤)

في أغسطس ٢٠١٠م ظهرت في الأفق بوادر عدم الرضا من وزير مالية حكومة الجنوب (٥) تجاه الحكومة المركزية بسبب توقفها عن دفع نصيب الجنوب من إيرادات النفط بالعملة الأجنبية ((الدولار أو اليورو)) مما أوجد أزمة نقد أجنبي في

---

(1) د.لوال أشويل دينق هو وزير النفط في تلك الفترة.
(2) الأيام ، العدد ٩٧٧٨ بتاريخ ٢٠١٠/٨/٥م .
(3) السوداني ، العدد ١٦٣٧ بتاريخ ٢٠١١/٥/١٧م.
(4) عادل احمد ابراهيم ، تاج السر عثمان ، النفط والصراع السياسي في السودان ، مكتبة جرير ، ٢٠١١م ، ص ٤٤
(5) ديفيد دينق لثوري

جنوب السودان وأن قرار دفع إيرادات الجنوب النفطية بالجنيه السوداني حيلة شريرة لزعزعة اقتصاد الجنوب ، وأن احتياطي النقد الأجنبي شهد تدنياً كبيراً للغاية نتيجة لهذا القرار وأشار وزير مالية حكومة الجنوب بأن الحكومة المركزية كانت قد اتخذت قراراً مماثلاً في يونيو ٢٠٠٨م ، ولكن تجاوز الطرفان الخلاف عبر الحوار السياسي وأكد أن التحول إلي دفع نصيب الإقليم من عائدات النفط بالعملة المحلية يعني أن البنك المركزي لجنوب السودان لن يكون قادراً علي تزويد البنوك الحكومية ومكاتب الصرف الأجنبي بالعملة الصعبة وأن ثقة المستثمرين في جنوب السودان تراجعت [١] وقبل أشهر من إجراء الاستفتاء حول تقرير مصير جنوب السودان أي في ٢٠١٠/١٢/١٢م وصف وزير مجلس الوزراء [٢] ديون السودان البالغة ٤٠ مليون دولار بأنها ستكون لها تداعيات خطيرة ومؤثرة في الاقتصاد السوداني وتستحوذ مجموعة باريس علي حوالي ٣٠% من ديون السودان ، وما يتبقي منها فهو للصناديق الدولية و الإقليمية ويستحوذ البنك الدولي علي حوالي ١٦% وأن ٨٠% من الديون عبارة عن فوائد القروض [٣] وفي يناير ٢٠١١م أجري استفتاء لتقرير مصير جنوب السودان وفقاً لاتفاقية السلام الشامل لعم ٢٠٠٥م وجاءت نتيجة الاستفتاء لصالح انفصال جنوب السودان بنسبة تصل إلي ٩٩% وبعد إعلان النتيجة بعدة أسابيع كشف وزير المالية السوداني [٤] عن تلقيه تهديد من حكومة الجنوب تحذر الشمال من المساس بجالون واحد من البترول بعد التاسع من يوليو وتوعدت بمقاضاة الشمال بالمحكمة في حال التصرف فيه وأشار وزير المالية بأن الشمال سيأخذ نصيبه من النفط بالقانون وانتقد تصعيد لهجة

---

(1) الأيام ، العدد ٩٧٩٣ بتاريخ ٢٠١٠/٨/٢٤م.
(2) د.لوكا بيونق .
(3) الأيام ، العدد ٩٨٧٧ بتاريخ ٢٠١٠/١٢/١٣م .
(4) علي محمود.

الحوار من قبل حكومة الجنوب ، وأضاف باللهجة السودانية ((حيودوه وين ، حيجي بالأنابيب وحنأخد حقنا القانوني فيه)). [١]

في التاسع من يوليو ٢٠١١م احتفل جنوب السودان بإعلان دولته الجديدة بمشاركة عدداً من الرؤساء والقادة الأفارقة وممثلي عدداً من دول العالم والمنظمات.

بعد قيام دولة جنوب السودان فقد السودان ٣٦% من إيراد ميزانيته بعد ذهاب ٧٥% من إنتاج النفط إلي دولة الجنوب الذي ظل يتخذ أنابيب وموانئ السودان طريقاً لتصدير بتروله إلي الأسواق العالمية دون أن يدفع أي رسوم للسودان مستفيداً من عدم التوصل لاتفاق بين الجانبين وفي نهاية العام ٢٠١١م أصدر المجلس الوطني ((البرلمان)) قانوناً يعطي الحكومة السودانية الحق في أخذ رسوم عبور نفط الجنوب للأراضي السودانية .

وفي مطلع العام ٢٠١٢م أعلن السودان بأنه سيأخذ حقوقه من رسوم استخدام منشأته النفطية عيناً وحدد ذلك ب ٢٣% من إجمالي النفط المصدّر عبر الأراضي السودانية وقد أشار الرئيس السوداني عمر البشير [٢] أن طريقة حكومة جنوب السودان في التفاوض وحضور جلسات التفاوض حول النفط توضح أنهم لن يتوصلوا لاتفاق.

وكانت حكومة السودان قد قامت بتحميل السفينة ((راتنا شرادها)) بشحنة ٦٠٠ ألف برميل من شركة النيل الكبرى للبترول يومي ١٩ و ٢٠ يناير ٢٠١٢م ، وهو عبارة عن رسوم عبور يطالب به السودان دولة الجنوب مقابل نقل خام البترول إلي

---

(1) السوداني ، العدد ١٩٤٦ بتاريخ ٢٠١١/٥/٢٦م .
(2) كان ذلك في إجتماع مفتوح مع وفد البرلمان السوداني بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٧م .

ميناء بورتسودان ، وقد اتجهت السفينة المحملة بالنفط المتنازع عليه إلي الموانئ اليابانية بعد أن اشترته شركة ترافيجورا ثالث أكبر شركة لتجارة النفط في العالم[١]. وكان ردة فعل حكومة جنوب السودان بأن أصدرت مذكرة قانونية دولية اتهمت فيها السودان بسرقته [٢] فأصدرت محكمة بريطانية قراراً قضت بموجبه بوقف عمليات دفع الثمن كما أوقفت جنوب السودان إنتاجها النفطي وأكدت أنها لن تستأنف العمليات إلا بعد التوصل إلي اتفاق شامل مع السودان وقد حذرت صحيفة الفاينانشوال من أن دولة الجنوب تتعرض لكارثة حقيقية وشيكة بسبب تنفيذها قرار ضخ البترول وأن احتياطي الجنوب من العملات الحرة ١,٥ مليار دولار سينفذ خلال شهرين وأن كل شيء سينهار إذا لم تغير حكومة السودان قرارها بوقف ضخ البترول [٣].

وقد وصف الرئيس السوداني [٤] قرار إيقاف ضخ النفط من دولة الجنوب بأنه انتحار للدولة الجديدة كونه مصدر رزقها الوحيد نافياً تأثيره السلبي علي اقتصاد السودان الذي يمتلك ثروات بديلة يمكن أن تحل محل البترول من بينها الذهب . وسخر من أهداف حكومة الجنوب من إغلاق آبار البترول قائلاً : " ظنوا أنهم قادرون علي محاصرة السودان وأن الناس ستموت والحكومة ستسقط في أقل من شهرين " وأشار بأن حكومة السودان هي الجهة التي قامت باستكشاف البترول، وأشرفت علي استخراجه في أجواء الحرب و القتال مع الحركة الشعبية وأن ما يطلبه السودان من رسوم عبور ليس منحة من أحد إنما حق وواجب ، وأن السودان

---

(1) آخر لحظة ، العدد ١٩٧٩ بتاريخ ٢٠١٢/٢/١٢م .
(2) التيار ، العدد ٩٠٢ بتاريخ ٢٠١٢/٢/١٨م.
(3) التيار ، العدد ٩٠٥ بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٢م .
(4) القي هذا الخطاب بمناسبة افتتاح جسر عطبرة و ستيت بولاية القضارف في فبراير ٢٠١٢م .

ستظل يده العليا دائماً وأن السودان لديه حقوق إما أن يدفعوها أو نأخذها [1] .
وأشار الرئيس السوداني عمر البشير بأن الاتفاق حول قسمة الأصول أعطي البترول للجنوب علي أن تكون المنشآت ملكاً للسودان فيما يختص بالمعالجة و النقل والتصدير والصيانة ، وقال :" ظللنا نتفاوض من يناير ٢٠١١م بأن يعوض السودان جزءاً مما فقده خاصة أن السودان سيفقد خلال أربعة سنوات ٧,٥ مليار في ميزان المدفوعات ، ولكن دولة الجنوب ظلت تماطل حتى صدور قرار في التاسع من يوليو أن نأخذ حق السودان عيناً ، ولكن الوسطاء طلبوا من السودان مهلة ثلاثة أشهر، وظل الجنوب يصدر البترول إلي الثلاثين من نوفمبر ٢٠١١م حيث بدأ السودان أخذ رسوم العبور عيناً فبدأوا يتهموا السودان بالقرصنة ، وكانت الحكومة السودانية ترسل لهم فاتورة شهرية خاصة برسوم العبور بقيمة ٣٢ دولار في كل برميل ، ولم تعترض عليها حكومة دولة الجنوب .

وفي جولة المفاوضات التي عقدت في شهر فبراير ٢٠١٢م تقدمت الوساطة الإفريقية بمقترحات بأن يأخذ السودان ٣٤ ألف برميل يومياً للتكرير فضلاً عن ١٠ ألف برميل تصفي لصالح جنوب السودان، وبالرغم من أن السودان كان لديه تحفظات إلا أنه وافق عليها ولكن حكومة الجنوب نكصت ورفضت التوقيع علي هذه المقترحات ، ووضعت شروط تعجيزية [2] وكانت القمة الرباعية التي عقدت في أديس أبابا يوم الثامن والعشرون من يناير ٢٠١٢م . والتي ضمت الرئيس السوداني والرئيس الكيني ورئيس حكومة جنوب السودان ورئيس وزراء أثيوبيا بحضور ثامبو إمبيكي رئيس الآلية الإفريقية لفض النزاعات قد شهدت مداولات ساخنة حول ملف النفط بين السودان ودولة الجنوب ، وفي الجلسة الأولي تم

---

(1) الصحافة ، العدد ٦٦٦٠ بتاريخ ٢٠١٢/٢/١٣م .
(2) لقاء رئيس الجمهورية في تلفزيون السودان بتاريخ ٢٠١٢/٢/٣م.

الاتفاق علي أن يأخذ السودان حصته العينية من البترول ابتداءاً من شهر فبراير علي أن تبدأ المفاوضات بين السودان ودولة الجنوب في مارس وفي الجلسة الثانية، تلا رئيس الوزراء الإثيوبي [١] نص الاتفاقية تمهيداً للتوقيع عليها ولكن رئيس دولة الجنوب رفض التوقيع وقال أنه ناقش الاتفاق مع أعضاء وفده وأنهم يرفضونه [٢] علي ضوء ذلك كادت أن تنهار المفاوضات نهائياً بين الجانبين لولا نجاح رئيس الوزراء الأثيوبي في إقناع وفد السودان ، ووفد دولة الجنوب بالعودة إلي طاولة التفاوض، وقد أشار رئيس لجنة النفط و المفاوضات من جانب حكومة السودان الزبير أحمد الحسن أن حكومة الجنوب لا تريد الوصول إلي حل دائم أو مؤقت فيما يخص قضية النفط مشيراً إلي أن وفدها دفع بشروط تعجيزية خلال هذه الجولة تمثلت في إعلان السودان بأن أبيي جنوبية ١٠٠% ، وعدم المطالبة بها للأبد بجانب التنازل عن بعد نقاط الخلاف في قضية الحدود بين البلدين ، وأن وفد حكومة الجنوب اقترح دفع ٦٩ سنتاً مقابل نقل برميل النفط الواحد عبر الأنابيب في الشمال فيما اقترح الوسطاء ثلاثة دولارات للبرميل الواحد وأن هناك جيوباً داخل حكومة الجنوب لا تريد أن تصل إلي اتفاق مع السودان وأنهم دولة الجنوب بالسعي لإسقاط الحكومة السودانية عبر التضييق الاقتصادي ، ودعم الحركات المسلحة مشيراً إلي أن دعمها للتمرد أصبح ظاهراً للعيان وأن الاقتصاد السوداني لن يتأثر باتفاق ضخ بترول الجنوب وأن الحكومة السودانية اتخذت من الإجراءات ما يمكن البلاد من تخطي هذه الأزمة خلال الثلاث السنوات القادمة وأن الجنوب هو

---

(1) ملس زناوي.
(2) أخر لحظة ، العدد ١٩٥٥ ، بتاريخ ٢٠١٢/١/٢٨م.

المتضرر الأكبر من الخطوة مشيراً إلي أن السودان سوف يستمر في إنتاج ١١٥ ألف برميل يومياً من النفط [١].

وفي نفس الاتجاه أشار وزير خارجية السودان [٢] بأن الحكومة ستستخدم الخطة ((ب)) مع حكومة جنوب السودان في حالة تماديها في الوصول لاتفاق مع السودان حول عدد من القضايا العالقة بين الدولتين بعد أن قامت بخرق كافة الكروت التي كانت تمتلكها للضغط علي السودان وأن جنوب السودان إلي الآن يعتمد علي السودان في حياتهم المعيشية ولا يستطيعون نكران ذلك وعندما قررت الحكومة السودانية إغلاق الحدود مع جنوب السودان ومنعت تدفق المواد الغذائية إليه حتى عن طريق البيع و الشراء بدأت الصرخات حتى من الذين يقودون الآن التوتر من جنوب السودان مع الخرطوم وقالوا أن الخرطوم تمارس الحصار علي دولتهم وأعلن وزير الخارجية السوداني أن الحكومة تمتلك كروتاً كثيرة للضغط علي حكومة الجنوب من بينها الجنوبيين المتواجدين في السودان فضلاً عن البترول نفسه الذي يعد من أكبر الكروت والذي بداخله عدة وسائل للتعامل مع قضية الجنوب بالإضافة إلي الملف الأمني الذي لم تستخدمه الحكومة السودانية ولا واحد منه [٣].

وفي نشرة إعلامية للأمم المتحدة قالت أن قرار دولة جنوب السودان بوقف أنتاج النفط سيجعل المزيد من سكانه يعتمدون علي المساعدات الغذائية في واحدة من أقل الدول نمواً في العالم وحذر برنامج الأغذية التابع للأمم المتحدة من أن نحو ثلث سكان جنوب السودان سيحتاجون إلي مساعدات غذائية هذا العام وقالت وكيلة

---

(1) آخر لحظة ، العدد ١٩٥٦ بتاريخ ٢٠١٢/١/٢٩م .
(2) علي كرتي
(3) الإذاعة السودانية ، برنامج مؤتمر إذاعي بتاريخ ٢٠١٢/٢/٣م .

الأمين العام للشئون الإنسانية فاليرس اموس أن الوضع في جنوب السودان بالغ الخطورة واحتمال أن يشهد تراجعاً خطيراً وإذا تقف إنتاج النفط سيشهر كثيراً من الجنوبيين بالآثار وستزداد الاحتياجات الإنسانية حتماً والجهود المشتركة للحكومة ووكالات المعونة و المانحين لن تكفي و النفط هو شريان الحياة الاقتصادية للدولتين ولكن جنوب السودان أكثر تأثراً [١].

وفي خطاب له أمام الجماهير أقر سلفاكير ميارديت رئيس دولة الجنوب بأن بلاده تلقت نصائح من جهات أجنبية لم يسمها مفادها أن عدم تصدير النفط الجنوبي عبر السودان سيعرض بلاده إلي تداعيات سالبة علي شعبها ربما تصل إلي حد الموت [٢].

وخلال هذا الصراع حول النفط بين السودان ودولة الجنوب أقحمت الشركات العاملة في مجال النفط في هذا الصراع عندما اتهمت دولة الجنوب شركة بترودار مشغل حقول النفط الرئيسي في جنوب السودان في أنها ساعدت السودان في احتجاز نفط الجنوب وهددت بطردها و إنهاء عقودها إلا أن بترودار نفت هذا الاتهام وأصدرت بياناً أشارت فيه الشركة والتي كانت تضخ ٢٣٠ ألف برميل يومياً من ولاية أعالي النيل الجنوبية حتى إصدار وقف الإنتاج من قبل دولة الجنوب أنها التزمت علي الدوام بتعليمات الجنوب ولم يكن لها أي دور في احتجاز النفط الجنوبي بميناء بورتسودان وأفادت بأنها أمرت موظفيها بعدم التعاون أثناء احتجاز الشحنات وذكرت الشركة أنها قدمت دائماً تحديثات يومية للإنتاج والآبار العاملة بعدما شكك وزير النفط الجنوبي ديو داو [٣] في أرقام إنتاج بترودار وأشارت

(1) الاهرام اليوم ، العدد ٧٥٦ بتاريخ ٢٠١٢/٢/٥م .
(2) السوداني ، العدد ٢٢٤٢ بتاريخ ٢٠١٢/٣/١٧م.
(3) أثناء زيارة لوزير النفط الجنوبي لمنطقة انتاج البترول في بالوج لاحظ أن احدي حقول النفط نقص بمقدار ٤٠ ألف برميل يومياً.

الشركة بأن العدد اليومي للآبار يتفاوت من يوم لآخر بناء علي العمليات و صيانة الآبار وأنشطة تجديد الآبار ، وأشارت الشركة بأن استئناف إنتاج النفط بعد توقفه يستغرق ما بين ٤٠ يوماً إلي ستة أشهر (١).

وكانت وسائل الإعلام قد نشرت بعض التقارير اتهمت فيه شركة النيل للبترول بأنها أخفت بعض آبار النفط من منطقة امتيازها بجنوب السودان مما اضطر الشركة أن تصدر بياناً تنفي فيه هذه المزاعم وتؤكد بأنها شركة عالمية لها سمعتها وقد ظلت تدير ٣٢٠ بئراً في هذه المنطقة وأنها ظلت تحافظ علي شفافيتها ودقتها في التقارير التي تقدم لكل الأطراف علي أساس منتظم ومن ضمنهم السلطات في جنوب السودان (٢).

وفي الأسبوع الأول من شهر مارس ٢٠١٢م طلبت حكومة جنوب السودان من شركات النيل الكبرى وبترودار والنيل الأبيض النفطية بنقل مقر إدارتها من السودان إلي دولة جنوب السودان في فترة أقصاها ٢٠ مارس ٢٠١٢م محذرة من عواقب عدم تنفيذ هذا القرار ونتائجه التي قد تؤدي إلي طرد الشركة أو إلغاء عقودها إلا أن بعض العاملين في هذه الشركات يرفضون الانتقال إلي دولة الجنوب للأسباب التالية (٣) :

١- دواعي أمنية.

٢- انقسام ووجود بعض حقول النفط بين الدولتين .

وبدأت آثار إيقاف ضخ النفط تظهر سريعاً علي الشركات العاملة في هذا المجال فقد أعلنت الشركة الصينية لتنمية وتكنولوجيا البترول CPTDC بالخرطوم

---

(1) الصحافة ، العدد ٦٦٦٧ بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٠م.
(2) آخر لحظة ، العدد ١٩٧٣ بتاريخ ٢٠١٢/٢/١٥م.
(3) الصحافة ، العدد ٦٦٨٩ بتاريخ ٢٠١٢/٣/١٣م.

إنهاء خدمة ثمانية وثلاثون من منسوبيها بحجة أسباب تتعلق بتنظيم العمل وتوقفه في حقول النفط [١] وفي تقرير سياسي علي صدر صحيفة السوداني [٢] أثيرت عدة نقاط عندما تناول الأزمة المتصاعدة حول النفط في عدة جهات وتدويله في ظل صراع المصالح بين مختلف القوى العالمية ولا سيما بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية بل أن أطراف أخري دخلت الملعب لتضفي مزيداً من التعقيد علي المشهد خاصة بعد أن أوقف الجنوب إنتاج النفط والبالغ ٣٥٠ ألف برميل يومياً ويشكل النفط حوالي ٩٨% من إيرادات دولة الجنوب ، ويشعر السودان بالخديعة حيث أصبح الجنوب يريد الالتفاف عن عوائدها من تصدير النفط عبر أراضيها وميناءها بتخفيض الرسوم عن طريق جديد للتصدير تلغي الحاجة إلي المنفذ السوداني عن طريق خط قاري يتجه جنوباً ويتهم السودان إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية بالوقوف خلف هذا المخطط لمحاصرتها وتجفيف مصادر أموالها عبر دخولها في شراكة مع دولة الجنوب لإنشاء خط أنابيب ينقل النفط عبر كينيا إلي الساحل الشرقي وفي ظل الصراع الدائر بين الخرطوم وجوبا ظاهرياً، وبكين وواشنطون باطنياً ظهرت باريس علي الخط بعد أن دخلت شركة توتال الفرنسية للنفط عبر مفاوضات من أجل وضع القوانين التي تمكنها من تطوير الموارد في دولة جنوب السودان وقال مدير الشركة في كينيا السير الكسيس فوفك : "أن مسئولين من الشركة ذهبوا إلي جنوب السودان لتقييم الأوضاع وتطوير إطار للتصور الذي سيقدمونه للسلطات الجنوبية وأن الشركة لديها امتياز للتنقيب منذ عدة سنوات ولكنها لم تمارس ذلك الحق بسبب الأزمة السياسية التي كان يعاني منها الجنوب

---

(1) الجريدة ، العدد ٤٠١ بتاريخ ٢٠١٢/٣/١٦م.
(2) جريدة السوداني الالكترونية بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٣م.

وبعد أن وقع الانفصال تنوي شركة توتال استخدام ذلك الحق لاستئناف الأنشطة الاستكشافية"

وفي ظل حالة الشد والجذب والصراع بين مختلف الأطراف يري البعض أن ما يدور يهدف بشكل أساسي لإخراج الصين من دولة جنوب السودان لصالح الولايات المتحدة وحلفائها وذات الرأي يري أن جوبا تحمل ضغينة تجاه بكين باعتبارها الداعم الرئيسي للخرطوم في فترة الحرب الأهلية كما أنها تريد أن تسدد فواتير علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وأصدقائها.

وفي التاسع من مارس ٢٠١٢م قاد المبعوث الأمريكي للسودان برينستون ليمان اجتماعات مع وفدي المفاوضات بين السودان وجنوب السودان في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا حيث بحث مع الوفدين إمكانية معاودة إنتاج النفط وتصديره عبر السودان وتركزت جهود المبعوث الأمريكي حول السبيل لإيجاد حل لقضية النفط وقد اشترط وفد جنوب السودان التوصل لاتفاق تجاري يشمل رسوم العبور ومعالجة ترحيل النفط كما هو معمول به عالمياً [١].

ومن خلال زيارته للصين طالب وزير الخارجية السوداني الصين بالمساعدة في حل النزاع الدائر مع جنوب السودان حول عائدات النفط متهماً قوى دولية لم يسمها بتحريض جنوب السودان لوقف إمدادات النفط في وقت طالبت الصين السودان وجنوب السودان بحل خلافاتهما عبر التفاوض [٢].

وعقب عودة نائب رئيس حكومة جنوب السودان رياك مشار من الولايات المتحدة إلي جوبا أشار بأنهم يأملون في التوصل لاتفاق حول النفط وفقاً للقوانين

(1) السوداني ، العدد ٢٢٣٥ بتاريخ ٢٠١٢/٣/١٠م.
(2) السوداني ، العدد ٢٢٢٥ بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٩م.

الدولية ووصف موقف السودان بغير المشجع بينما رأي وزير الدولة بوزارة الخارجية السوداني اسحق آدم حجار أن الوصول إلي حل لن يكون سريعاً محملاً جنوب السودان المسئولية في إعاقة التوصل إلي حل ينعش الاقتصاد المتعثر في الدولتين (١).

وفي وسط هذه الأجواء التفاوضية ذات الضبابية وقع مدير عام جهاز الأمن والمخابرات الوطني لدولة السودان الفريق أول محمد عطا ونظيره بدولة جنوب السودان توماس دون علي مذكرة تفاهم يوم ٢٠١٢/٢/١٠م بأديس أبابا نصت بعدم الاعتداءات بين الدولتين مع التزام الطرفين باحترام سيادة وسلامة أراضي كل منهما والامتناع عن شن أي هجوم خصوصاً عمليات القصف وعدم التدخل في الشئون الداخلية ورفضت استخدام القوة والالتزام بالتعايش السلمي والمنفعة المتبادلة في حدود البلدين (٢).

وفي الثالث عشر من مارس ٢٠١٢م تم التوقيع علي الإتفاق الإطاري للحريات الأربع بين الدولتين (٣) ، وقد نص علي أنه وفقاً لقوانين وإجراءات كل دولة يتمتع مواطنو الدولة الأخرى بالحريات التالية:- (٤)

١- حرية الإقامة.
٢- حرية التنقل.
٣- حرية النشاط الاقتصادي.
٤- حرية التملك.

---

(1) الصحافة ، العدد ٦٦٩٨ بتاريخ ٢٠١٢/٣/١٣م.
(2) الأهرام اليوم ، العدد ٧٦٣ بتاريخ ٢٠١٢/٢/١٢م.
(3) وقع هذا الاتفاق في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا ، إدريس عبدا لقادر نيابة عن حكومة السودان وباقان أموم عن حكومة جنوب السودان بينما وقع بيير بويويا نيابة عن لجنة الاتحاد الافريقي رفيعة المستوي.
(4) صحيفة السودان الالكترونية ، بتاريخ ٢٠١٢/٣/١٨م.

وقد وجد هذا الاتفاق معارضة قوية من بعض السياسيين في السودان مما جعل وزير الدولة بوزارة رئاسة مجلس الوزراء الدكتور محمد مختار أن يصدر تصريحاً مشيراً فيه علي أن الاتفاق الإطاري هو اتفاق نوايا ويمكن التنصل منه خلال شهرين بنص الاتفاق نفسه ، وأشار بأن الجنوب تضرر من إيقاف إنتاج النفط أكثر من الشمال وفقد ٢,٥ مليار دولار، وأن قرار استئناف ضخ البترول ستحدده في هذه المرة الخرطوم وأن موقف الحكومة ثابت بدفع ٣٢ دولار أو وضع ترتيبات مالية انتقالية بدفع مبلغ محدد من المال يغطي الفجوة الناجمة عن خروج إيرادات النفط من السودان (١).

وكديدن سير التفاوض بين الشمال وجنوب السودان منذ أن كانوا في إطار الدولة الواحدة ولم يختلف الأمر بعد انفصال الجنوب إذ تسير المفاوضات ببطء يفوق سير السلحفاة في البطء ، ودائماً يهول المتابعين بأن المفاوضات في طريقها نحو الانهيار ثم فجأة تتحول إلي الانفراج وهذا ما تشير إليه المؤشرات والمعطيات في أرض الواقع . إذ وصل وفد دولة الجنوب المفاوض برئاسة باقان أموم إلى الخرطوم في الثاني والعشرين من مارس ٢٠١٢م ، وحصل الوفد الجنوبي علي موافقة الرئيس السوداني عبر الدعوة المقدمة له من رئيس دولة الجنوب، وعقد قمة ثنائية من أجل الوصول إلي حل للملفات العالقة بين الدولتين (٢).

وخلال الاجتماعات التحضيرية للقاء القمة الثنائي بين الرئيس السوداني ورئيس جنوب السودان المقرر عقده في الثالث من أبريل ٢٠١٢م في جوبا ، عمل الجانبين في تغيير التوجه العدائي الذي صاحب التفاوض إلي توجه أكثر مرونة

(1) الصحافة ، العدد ٦٦٩٦ بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٠م.
(2) إشارة جميع وسائل الإعلام خاصة الصحف السودانية الصادرة يوم ٢٠١٢/٣/٢٣م .

وإيجاد طريق آخر للابتعاد عن حالة فقدان الثقة وتغيير التعامل من الصراع والمواجهة إلي التعامل عبر الشراكة ومنافع الدولتين و، قال كبير مفاوضي السودان في محادثات أديس أبابا السيد/ محمد إدريس عبدا لقادر أن القمة مبادرة وتفاهم من الطرفين بعد أن شهرا يتباعد المواقف في المحادثات حول القضايا العالقة مشيراً إلي أن جولة أديس أبابا الأخيرة كانت اقرب للتوتر إلا أن الطرفين تقدما بروح جديدة وطريقة جديدة في هذه الجولة لترك بعض القضايا لتوفير مناخ أفضل مؤكداً أن قمة الرئيسين هي محاولة جادة لبناء الثقة و تحدي للطرفين لتحقيق تقدم في القضايا المطروحة وان القمة لن تكون قمة علاقات عامة وإنما قمة بحث مصالح شعبي البلدين واستقرار الأوضاع الأمنية في المنطقة.

وكشف أن لجنة التجارة بين البلدين شرعت في الحديث عن كيفية إجراء التجارة في حدود البلدين وأن الجهود مبذولة لتشكيل اللجنة الوزارية المشتركة برئاسة وزيري الداخلية في البلدين قبل انعقاد القمة الرئاسية وشروع البلدين في مناقشة القضايا الأمنية مشيراً أن وفد جنوب السودان عقد اجتماعا مع وزيري الدفاع والداخلية ومدير جهاز الأمن والمخابرات لمناقشة القضايا الأمنية بكل وضوح وماذا فعل كل طرف مع الطرف الآخر في هذا الملف وأن هذا الاجتماع بداية للآلية الأمنية التي ستقوم بوضع الرسالة السياسية لأعلي الجهات . وأشار إدريس محمد عبدا لقادر بأن اتفاق الحريات الأربع الذي تم التوقيع عليه مؤخراً يحقق الأمن المتبادل والمصالح المشتركة لأمني البلدين وان مفاوضات أديس أبابا الأخيرة التي تعسرت في نصفها الأول قد نجحت في تحقيق تقدم بفضل الدخول في أكثر الملفات التي كانت تعكر صفو العلاقات وهو الملف الأمني بعد تغيير روح ومنهج التفاوض مطالباً أجهزة الإعلام بعدم إثارة ما يعكر صفو الأجواء الإيجابية التي تسود حالياً بين الطرفين ومن جهته أقر كبير مفاوضي جنوب السودان باقان

أموم بأنهم كانوا في السابق يتفاوضون بروح العداء والتضاد ، وأن الطرفين في حالة صراع في ظل الدولة الواحدة إلا أنهم توصلوا إلي قناعة بأن القضايا الخلافية يصعب حلها بين الدولتين في ظل التضاد وأنهم تحولوا إلي فريق واحد بإقرار بأن هذه المصالح هي مصلحة البلدين المشتركة وأن التحول في التفكير في أسلوب التفاوض ساعد في تهيئة بناء الثقة وأن التغيير في منهج التفاوض في المصالح علي أنها مصالح مشتركة تقود إلي النجاح في التوصل إلي اتفاق حول القضايا العالقة وأن العقلية الأمنية تغيرت من المفهوم القديم إلي عقلية تصر علي أن أمن الجنوب مسؤولية وواجب جمهورية السودان مشيراً إلي أن العلاقة بين الدولتين علاقة متميزة في كافة الأصعدة وأنها علاقة تشابك وأن الحريات الأربعة تتيح لأكثر من مليون سوداني حرية التنقل في الجنوب ونصف مليون جنوبي في السودان ، وقال باقان اموم:" أن اللحظة التي بدأ فيها التفكير الجديد للطرفين صاحبته لحظة تحمل المسئولية وأن الطرفين ليسا في حاجة الي وساطة مما هما في حاجة إلي تحمل المسؤولية مؤكداً استعداد وفد بلاده لخلق أجواء مواتية لحلحلة كافة القضايا العالقة لعقلية تختلف عن العقلية السابقة لبلورة خارطة الطريق ، وبناء الثقة وتغيير المسار لحل القضايا بما فيها مسألة البترول [1].

---

(1) التيار ، العدد ٩١٩ بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٤م.

ولم يمضي علي هذا التفاؤل سواء ثلاثة أيام إلا وحدث ما يعكر صفو سير المفاوضات وأعادها إلي المربع الأول عندما تناقلت وسائل الإعلام المختلفة خبر إعلان سلفاكير رئيس حكومة الجنوب دخول الجيش الشعبي لجنوب السودان إلي منطقة هجليج [1] البترولية داخل الأراضي السودانية ، وان دخول الجيش الشعبي لهذه المنطقة تطلبه الوضع الحالي واتهم رئيس حكومة دولة جنوب السودان بقصف منطقة جاو فيما وصف الجيش السوداني الاشتباكات بأنها كانت علي الحدود بين الدولتين بولاية جنوب كردفان وكانت محدودة وان الهجوم قامت باستغلال مجموعة من متمردي حركة العدل والمساواة الدار فورية بعد إن تسللت إلي منطقة هجليج حيث استهدفت موقعا للقوات المسلحة خارج حقل البترول [2]

وأشار العقيد الصوارمي خالد سعد الناطق الرسمي باسم القوات المسلحة للجيش السوداني بان القوات التابعة للحركة الشعبية حاولت الهجوم علي منطقة تيوسنا التي تقع علي الحدود الدولية ما بين الدولتين الأمر الذي دفع الجيش السوداني للرد علي الهجوم وعن ربط الناطق الرسمي باسم الجيش الشعبي لجنوب السودان فيليب اقوير هذا الهجوم بمسالة ترسيم الحدود قال الصوارمي انه أمر مستغرب بان يتم ربط هجليج بذلك وهي أصلا لم تكن من المناطق الخمسة المختلف عليها في ترسيم الحدود ، وان هذا يكشف نية الحركة الشعبية لفعل السوء تجاه المنطقة التي تتمتع بمصالح اقتصادية يمكن إن يستفيد منها شعب البلدين

---

(1) -تقع منطقة هجليج ذات القيمة الاقتصادية البترولية بالقرب من حدود السودان مع دولة جنوب السودان داخل الأراضي السودانية تحد من الناحية الجنوب الغربي حقلي دفرة وأبيي علي بعد ١٠٠ كلم أما مدينة المجلد فتقع غربها علي بعد ٢٤٠كلم بينما من الشمال الغربي تجاد حقلي بليلة ونيم علي بعد ١٤٠ كلم ومن الناحية الشمالية تقع بحيرة كليك والخرسانة وبحيرة الأبيض ومن الشرق منطقة فاريوم وتبعد عن حدود دولة الجنوب حوالي ٩٠كلم من ولاية الوحدة التابعة لدولة الجنوب .

(2) الخرطوم ، العدد ٧٩٤٠ بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٧م

ومنطقة هجليج وفقا لاتفاقية نيفاشا هي تابعة لدولة السودان لأنها تقع شمال حدود ١٩٥٦/١/١م وليس لديها علاقة بالجنوب [١]

وفي جلسة البرلمان السوداني التي عقدت يوم ٢٠١٢/٣/٢٨م لمناقشة العلاقات مع دولة الجنوب وصف رئيس البرلمان احمد إبراهيم الطاهر الاعتداء علي منطقة هجليج بأنه غير مبرر رغم وجود مبادرات ايجابية وان الحكومة السودانية ستمارس المزيد من ضبط النفس وعدم التعامل برد الفعل وتجنب الحماس الزائد كما قطع رئيس وفد الحكومة السودانية للمفاوضات إدريس عبدا لقادر بان إرادة السلام لدي السودان لن تفتر لأنها إرادة إستراتيجية ولابد من السعي لوقف العدائيات بين الجانبين وخلق جوار امن وحسن جوار يمكن الدولتين من تحقيق مصالح الشعبين وان السودان سيظل أيدي تفاوض وأيدي تقاتل وفي نفس الإطار دعا الاتحاد الإفريقي الخرطوم وجوبا إلي سحب قواتهما إلي مسافة عشرة كيلومترات عن الحدود بينهما كما نصت علي ذلك وثيقة وقعها الطرفان في ٢٠١٢/٢/١٠م ولابد من نزع فتيل الأزمة ودعا الطرفين إلي تشكيل لجنة مشتركة للتحقيق ومراقبة الحدود التي ينص عليها هذا الاتفاق ووقف دعم الحركات المتمردة التي تنشط علي أراضي كل منهما وان هذه الأحداث المؤسفة والمقلقة تأتي في فترة من التفاؤل المتزايد ، من ناحيتها أعربت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون عن القلق الشديد حيال تصعيد المواجهات العسكرية بين شمال وجنوب السودان وحملت الخرطوم المسؤولية زاعمة إن الجزء الأكبر من المسئولية يقع عليها بسبب استخدامها الأسلحة الثقيلة والقصف الجوي وان واشنطون تبذل مساعي للتهدئة بين الجانين وإشارة إلي أهمية انعقاد اجتماع قمة ثنائية بين الرئيس

---

(1) التيار ،العدد ٩٢٣ بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٨م

السوداني ورئيس جنوب السودان لحسم الملفات المتنازع عليها خاصة ملفي النفط والمواطنة [١] .

وخلال جولة المفاوضات التي جرت عقب تلك الإحداث في الأسبوع الأول من شهر ابريل ٢٠١٢ فشلت الدولتين السودان وجنوب السودان في التوقيع علي اتفاق لوقف إطلاق النار بين الدولتين بعد احتدام الجدل حول المقترحات التي دفع بها السودان كشروط لوقف العدائيات علي رأسها تقديم دولة الجنوب لإقرار مكتوب بعدم إيواء الحركات المعارضة الشمالية وطرد زعماء الحركة الشعبية قطاع الشمال علي رأسهم مالك عقار وعبدالعزيز الحلو وياسر عرمان فورا بجانب اعتراف دولة الجنوب بمساعدة عبدالعزيز الحلو وملك عقار في حربهم علي السودان بولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق [٢]

وفي التحليل السياسي لصحيفة السوداني[٣] حول فشل هذه الجولة من المفاوضات أشارت بان تمسك الوفد الحكومي السوداني بضرورة إقرار دولة الجنوب بايواءها جماعات مسلحة معارضة للحكومة السودانية ربما أراد أن يضع الألغام السياسية في طريق المباحثات بغرض انتزاع إقرار من وفد حكومة جنوب السودان ليشكل دليل إدانة يمكن للسودان إن يقوم باستغلاله في مراحل لاحقة من المفاوضات وربما تتجه للقضاء الدولي ومجلس الأمن حال فشل الطرفين في التوصل لتسوية سياسية .

وتولت الإحداث عندما هاجم الجيش الشعبي لحكومة جنوب السودان منطقة هجليج البترولية داخل الحدود السودانية في العاشر من ابريل ٢٠١٢م وكان الهجوم

---

(1) الصحافة ، العدد ٦٧٠٥ بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٩م
(2) الصحافة، العدد٦٧١١ بتاريخ ٢٠١٢/٤/٤م
(3) السوداني ، العدد٢٢٦٢ بتاريخ ٢٠١٢/٤/٦ م

كبيرا مما أدي إلي إجلاء العاملين بحقول البترول وإغلاق الآبار تحسبا لأي إضرار قد تلحق بها [١]

وتولت الإحداث عندما هاجم الجيش الشعبي لحكومة جنوب السودان منطقة هجليج البترولية داخل الحدود السودانية في العاشر من ابريل ٢٠١٢م وكان الهجوم كبيرا مما أدي إلي إجلاء العاملين بحقول البترول وإغلاق الآبار تحسبا لأي إضرار قد تلحق بها [٢] وفي الحادي عشر من ابريل ٢٠١٢م قررت الهيئة التشريعية بمجلسيها (الوطني والولايات) إعلان التعبئة العامة لمجابهة الوضع الأمني وإيقاف التفاوض مع دولة الجنوب وسحب الوفد المفاوض وتقدمت الخارجية السودانية بشكوى لمجلس الأمن ضد حكومة الجنوب بينما تعهد وزير الدفاع السوداني باسترداد الأرض المغتصبة وتوعد برد الصاعة صاعين[٣] كما شن وزير النفط لحكومة السودان الدكتور عوض احمد الجاز هجوما لاذعا لدولة جنوب السودان وقال أنها مجرد أداة لتنفيذ سياسات عالمية تسعي لزعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة وان الحكومة السودانية علي علم بالجهات التي تقف خلف دولة الجنوب وتمدهم بالمال والسلاح وان سلام الجنوب كان الهم الأول للحكومة السودانية ورغم المحفزات التي أعطيت لحركة الشعبية إلا أنها اختارت الانفصال وأصبحت الدولة الوليدة تشكل مهددا امنيا للقارة الإفريقية والأمن العالمي وأعلن عدم تأثر الإمداد البترولي بالحرب الدائرة بمنطقة هجليج ، واصدر مجلس الأمن بيان مساء ١٢ابريل ٢٠١٢م طالب فيه حكومة جنوب السودان سحب قواتها إلي جنوبي حدود ١٩٥٦م وحث طرفي النزاع علي وقف العدائيات وسحب قواتهما إلي مسافة ١٦ كيلومتر عن الحدود التي

---

(1) التيار ،العدد٩٣٧بتاريخ ٢٠١٢/٤/١١م
(2) التيار ،العدد٩٣٧بتاريخ ٢٠١٢/٤/١١م
(3) الصحافة ، العدد ٦٧١٩بتاريخ ٢٠١٢/٤/١٢م

تم الاتفاق عليها في العام ٢٠١١م ودعا مجلس الأمن دولة الجنوب لسحب قواتها من منطقة هجليج ووقف السودان قصف دولة جنوب السودان وكانت جنوب السودان وضعت بعض الشروط لسحب قواتها من هجليج وقد حذر مندوب السودان في الأمم المتحدة دفع الله الحاج علي، من إن السودان سيرد في عمق دولة جنوب السودان حال رفضها سحب قواتها من هجليج [١] وهكذا بدأت نذر الحرب تتصاعد وأصبحت الحرب بين السودان وجنوب السودان تأخذ الطابع الاقتصادي أي صراع حول الثروة البترولية ولكن باستخدام الالة العسكرية وكأنما قدر الجانبين السودان وجنوب السودان أن يكونا في حالة صراع دائم إلي قيام الساعة.

وبعد بضعة أيام نجح الجيش السوداني في استعادة هجليج بالكامل بعد معارك ضاربة مع جيش دولة جنوب السودان وقد أشار الرئيس السوداني عمر حسن احمد البشير إن بلاده ستبعد الجزرة وتستخدم العصا لتأديب قادة حكومة جنوب السودان وان القوات المسلحة السودانية ستلف الافعي علي عنقها .بينما حذرت مجموعة الأزمات الدولية من حرب شاملة بين السودان ودولة جنوب السودان نتيجة تصاعد المواجهات بين دولتي الشمال والجنوب وان الخطابات العدائية من قبل الجانبين ستؤدي إلي مزيدا من التصعيد ولابد من بذل الجهود الدبلوماسية لوقف العدائيات وحث مجلس الأمن والإطراف الفاعلة كالولايات المتحدة الامريكية والصين ودول الخليج العربي بالضغط علي الدولتين للرجوع إلي طاولة المفاوضات .[٢]

وفي تقرير أمريكي نشر بموقع إذاعة ريديو الاخباري أثار عدة تساؤلات حول من يقف خلف دولة الجنوب ويدعمها في تحركاتها ضد السودان وماذا يخفي رئيس

---

(1) التيار ،العدد٩٣٩ بتاريخ ٢٠١٢/٤/١٣م
(2) السوداني، العدد ٢٢٧٦بتاريخ ٢٠١٢/٤/٢٠م

دولة الجنوب سلفاكير ميارديت تحت قبعة رعاة البقر التي ظل يرتديها منذ أن اهديت إليه من الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش معتبرا أن سيطرة دولة الجنوب علي منطقة هجليج ورفضها التراجع إلي حدودها رغم الاستنكار الدولي الواسع كان جراة لا تقدم عليها الدولة الأفقر في العالم أو يمكن تصورها دون التواطؤ مع الولايات المتحدة الامريكية خاصة وان أمريكا ظلت تدعم انفصال الجنوب لعقود من الزمان ورجح التقرير أن الغرب لا زال يرغب في السيطرة علي ما تبقي من نفط السودان وان هناك خطة لتقسيم السودان في طريقها للتنفيذ وان هناك حملة للسيطرة علي مزيدا من الأراضي السودانية خاصة الغنية بالنفط وان منطقة هجليج الغنية بالنفط تنتمي لدولة الشمال دون منازع الحقيقة التي أيدها قرار محكمة التحكيم الدولية في العام ٢٠٠٩م وأشار التقرير الذي كتبه الصحفي فورد بشيء من السخرية إلي أن اوباما و سلفاكير توصلا لاتفاق خاص بهما وهو الاستيلاء علي منطقة هجليج الغنية بالنفط لافتا إلي أن دولة الجنوب دولة عميلة لأمريكا تدين باستقلالها لها ولبعض الدول الأوربية وإسرائيل التي كانت متورطة بشدة خلال الحرب الأهلية السودانية .(١)

وفي الثاني من شهر مايو ٢٠١٢ م اصدر مجلس الأمن الدولي قرارا يطالب السودان وجنوب السودان بوقف العدائيات خلال ثمان واربعين ساعة واستئناف المفاوضات بدون شروط وحل خلافتهما ضمن مهلة ثلاثة أشهر ودعا مشروع القرار الذي تقدمت به الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا الدولتين إلي استئناف المفاوضات بدون شروط تحت رعاية الاتحاد الافريقي حول جميع النقاط الخلافية وخصوصا تقاسم العائدات النفطية ودعا الأمم المتحدة إلي دعم تحركه بموجب

---

(1) السوداني ، العدد ٢٢٧٨ بتاريخ ٢٠١٢/٤/٢٢م

الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يقضي بتدابير ردعية لتطبيق قرار في حال وجود تهديد السلام ويشير القرار علي الدولتين وقف العدائيات وكل الإعمال العسكرية فورا بما في ذلك عمليات القصف الجوي والالتزام بذلك رسميا لدي الاتحاد الافريقي والأمم المتحدة وعلي البلدين سحب قواتهما المسلحة إلي جانبهما من الحدود ووقف دعم المجموعات المتمردة الناشطة علي أراضي البلد الآخر بالاضافة إلي سحب قوات البلدين من منطقة أبيي خلال أسبوعين. (١)

وفي الثالث من شهر مايو ٢٠١٢م أعلنت حكومة الجنوب بأنها بدأت تنفيذ ما يليها من التزامات بسحب ما يقارب ٧٠٠ شرطي من أبيي بينما أعلن السودان وقف العدائيات مع دولة الجنوب ورحب بخارطة الطريق التي اقرها مجلس الأمن الدولي حول التفاوض مع جنوب السودان وأكد البيان الصادر من وزارة الخارجية السودانية ترحيبه بقرار مجلس الأمن وذكر البيان انه في ظل الهجمات والاعتداءات المتكررة التي يقوم بها جيش دولة جنوب السودان علي الأراضي السودانية والتي شملت مناطق أم دافوق و تلودي وسماحة أو هجماته واحتلاله للمناطق المتنازع عليها كما في كافيا كنجي وكافيا دبي أو تهديده بإعادة مهاجمة هجليج فان القوات المسلحة السودانية ستجد نفسها مضطرة لاستخدام حق الدفاع عن النفس. (٢)

وبحسب القراءة الواقعية تعود أسباب احتلال دولة الجنوب علي منطقة هجليج البترولية لسببين :

---

(1) السوداني ، العدد ٢٢٨٩ بتاريخ ٢٠١٢/٥/٣م
(2) الصحافة العدد ٦٧٤١بتاريخ ٢٠١٢/٥/٤م

أولا : أهداف بعيدة ألمدي والمتمثلة في مقايضة السودان وإجباره علي الاعتراف بان أبيي المتنازع عليها تابعة لدولة الجنوب مقابل اعتراف دولة الجنوب بأحقية السودان لمنطقة هجليج وهي في الأصل ليست من المناطق المتنازع عليها وتدخل ضمن حدود السودان التاريخية .

ثانيا: أهداف قريبة ألمدي وهي ألحاق الضرر الاقتصادي بدولة السودان خاصة أن منطقة هجليج أصبحت المورد البترولي الرئيسي للسودان بعد انفصال الجنوب وذهاب ٩٠% من أبار البترول إلي دولة الجنوب والتي أغلقت الآبار نكاية في السودان ونتيجة لذلك توقع تقرير سري للبنك الدولي أن دولة الجنوب الوليدة يتجه اقتصادها بشكل متسارع نحو الهاوية علي ضوء قرارها بإغلاق أبار إنتاج النفط منذ يناير ٢٠١٢م بسبب الخلاف مع السودان حول رسوم عبور وتكرير النفط عبر الأراضي السودانية وأصر مسئولوها علي إيقاف إنتاج النفط علي الرغم من انه يشكل ٩٨% من عائدات ميزانية دولة الجنوب مؤكدين قدرتهم علي الحياة وعلي مقدرة شعبهم الذي عاش حربا امتدت رحاها لعقدين من الزمان علي إدارة اقتصاده رغم الصعوبات وأشار مدير البنك الدولي للسياسة الاقتصادية وبرامج الحد من الفقر مارسيلو قبوقالي في تنويره لممثلي مجموعة الدول المانحة الرئيسية وهي الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة والاتحاد الأوربي والنرويج وصندوق النقد الدولي أنها المرة الاولي التي يشهد فيها البنك الدولي أزمة مثيرة كالتي تواجهها دولة الجنوب وان رئيس دولة جنوب السودان وأعضاء حكومته لم يكونوا علي علم بالآثار الاقتصادية المترتبة علي إيقاف إنتاج النفط وان القرار كان صادما وان مسئولي دولة الجنوب لا يفهمون أو يستوعبون العواقب المترتبة علي هذا القرار وان حالة فريدة من نوعها وغير مسبوقة علي الصعيد العالمي وذلك لان الدولة في أزمة تواجه عادة حدوث انهيار في النمو وليس في الناتج المحلي

الاجمالي ومن المتوقع تحول الانهيار الاقتصادي إلي حقيقة في يوليو ٢٠١٢م حتي وان نفذت سياسة التقشف التي أعدتها الحكومة ولكن إذا قامت حكومة جنوب السودان باتخاذ التدابير اللازمة وجذرية بخفض الإنفاق الشهري بنسبة ٧٧% ففي هذه الحالة يمكن أن يستمر احتياطيه حتي ديسمبر ٢٠١٣م فقط وان الآثار الاجتماعية المترتبة علي إغلاق النفط لا تقل صعوبة عن الآثار الاقتصادية فقد قفزت أرقام الذين يعيشون تحت خط الفقر عام ٢٠١٢م إلي ٥١% وان النسبة سترتفع إلي ٨٣% في عام ٢٠١٣م بإجمالي أرقام ٣،٦ مليون تحت خط الفقر وان نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة سترتفع من عام ٢٠١٢م بنسبة ١٠%إلي ٢٠% في العام ٢٠١٣م وسيرتفع نسبة الفاقد التربوي من ٢٠% إلي ٥٠% خلال نفس الفترة الزمنية [١]

وفي الثاني من مايو ٢٠١٢م تبنى مجلس الأمن الدولي قراراً بالإجماع يطالب السودان وجنوب السودان بوقف الأعمال العدائية في خلال ثمان وأربعين ساعة واستئناف المفاوضات بدون شروط وحل خلافاتهما ضمن مهلة ثلاثة أشهر ودعا القرار الذي تقدمت به الولايات المتحدة وفرنسا الدولتين إلى استمرار المفاوضات تحت رعاية الاتحاد الإفريقي حول جميع النقاط الخلافية وخصوصاً تقاسم العائدات النفطية.[٢]

وفي الخامس من مايو ٢٠١٢م ابلغ مندوبا السودان في كل من الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي كلا من رئيس مجلس الأمن ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي التزام السودان بما جاء في الفقرة (١) من قرار مجلس الأمن رقم ٢٠٤٦ لسنة

---

(1) السوداني ، العدد٢٢٩٤ بتاريخ ٢٠١٢/٥/٨م

(2) السوداني، العدد ٢٢٨٩ بتاريخ ٢٠١٢/٥/٣م.

٢٠١٢م بوقف العدائيات مع جمهورية جنوب السودان، إلا أن القوات المسلحة السودانية تمسكت بحقها في تحرير المناطق التي تحتلها دولة الجنوب شمال خط ٥٦ التي لا تدخل ضمن المناطق المختلف عليها[١].

وبعد مرور أسبوعين من صدور قرار مجلس الأمن الدولي اعلنت الولايات المتحدة الأمريكية بان معدلات العنف بين السودان ودولة الجنوب قد انخفضت.[٢]

استؤنفت المفاوضات بين السودان وجنوب السودان في شهر يونيو ٢٠١٢م باديس ابابا العاصمة الاثيوبية وسط أجواء متوترة حيث تقدم وفد الجنوب لخارطة إضافة ٦ مناطق جديدة ضمن المناطق الحدودية المختلفة حولها إضافة إلى ضمها لمراحيل الرعي الثلاثي لقبيلة المسيرية داخل حدود دولة الجنوب ومنطقة الزراعة الآلية غرب سنار والخرسانة وهجيليج والميرم وبحيرة ابيض لتصبح المناطق المختلف عليها بموجب الخارطة الجديدة عشرة مناطق بدلاً من أربعة (جودة، المقينص، كاكا التجارية، حفرة النحاس وكاف كنجي) بينما يرى السودان أن الخارطة الوحيدة الشرعية هي الموجودة في سجلات الأمم المتحدة والتي قامت على اساسها اتفاقية السلام الشامل لعام ٢٠٠٥م واجرى بموجبها الاستفتاء والفصل بين القوات وكل الإجراءات الخاصة بالاتفاقية الشاملة التي حصل بموجبها الجنوب على الانفصال.[٣]

وفي الثامن عشر من شهر يونيو ٢٠١٢م اصدر مجلس الأمن الدولي بياناً ابدى فيه قلقه من التأخير في تطبيق خارطة طريق الاتحاد الإفريقي لحل النزاعات بين السودان وجنوب السودان مؤكداً أن بنود مهمة في قراره الأخير ٢٠٤٦ مازالت

---

(1) التيار، العدد ٩٧١ بتاريخ ٢٠١٢/٥/٦م
(2) التيار، العدد ٩٦١ بتاريخ ٢٠١٢/٥/١٧م
(3) السوداني، العدد ٢٣٢٦ بتاريخ ٢٠١٢/٦/٩م

معلقة ولكن اشار البيان إلى تراجع أعمال العنف بين الدولتين ولابد من اتخاذ اجراءات ملموسة من السودان وجنوب السودان لحل خلافاتهما في إطار الجدول الزمني الذي ينص عليه القرار ٢٠٤٦ الدولي وخارطة الطريق التي وضعها الاتحاد الإفريقي.[١]

وخلال جولة المفاوضات التي انعقدت في يونيو ٢٠١٢م توصل وفد السودان وجنوب السودان إلى اتفاق حول انتشار اللجنة الخاصة بالتحقيق من ادعاءات أي طرف بحدوث خرق أو انتهاكات خارج المنطقة العازلة الممتدة عشرة كيلو مترات من كل جانب بالإضافة الوصول لاتفاق إلى التعريفات الخاصة بوقف العدائيات [2].

إلا أنهم فشلا في التوصل إلى نقاط مشتركة بشأن تحديد المناطق العازلة منزوعة السلاح حيث اعترض وفد السودان على تضمين منطقة الميل ١٤ ببحر العرب ضمن اراضي الجنوب.[٣]

وقد وصف زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي السيد محمد عثمان الميرغني المفاوضات بين وفد دولتي السودان وجنوب السودان بأنها مثيرة للقلق لان الجانب الجنوبي يأتي بمفاجات تربك المفاوضات واخرها تقديمه لخريطة جديدة للجنوب تضم مناطق داخل حدود السودان بحيث إذا اخذت الخريطة الجديدة بعمل الجد فإنها ستكون بمثابة اعلان حرب.[٤]

وفي الثالث عشر من يوليو ٢٠١٢م تواصلت المفاوضات بمدينة بحر دار الاثيوبية بعد أن كانت توقفت بسبب احتفالات الجنوب بالذكرى السنوية الانفصالية من

---

(1) آخر لحظة، العدد ٢٠٩٦ بتاريخ ٢٠١٢/٦/٢٠م.
(2) السودان، العدد ٢٣٤١ بتاريخ ٢٠١٢/٦/٢٤م
(3) الصحافة، العدد ٦٧٩٦ بتاريخ ٢٠١٢/٦/٢٨م
(4) الصحافة، العدد ٦٨٠٤ بتاريخ ٦ يوليو ٢٠١٢م

السودان وكانت هذه المفاوضات جرت جلساتها بشكل مباشر بعيداً عن الوساطة الإفريقية في احدى الجلسات حيث دار ا لنقاش حول مخرجات الجولة الماضية واتفق الوفدان على جدولة أعمالهم في الفترة المتبقية والتاكيد على المفهوم الاستراتيجي للحل الشامل للقضايا العالقة بين الطرفين.[١]

وخلال هذه الجولة من المفاوضات والذي تزامن مع انعقاد قمة الاتحاد الإفريقي باديس ابابا التقى رئيس السودان مع رئيس جنوب السودان في محاولة لكسر جمود العلاقة بين الدولتين.

حيث بحث اللقاء كيفية الدفع بالمفاوضات وفقاً للاطار الاستراتيجي التفاوضي حول القضايا العالقة بجانب التزام البلدين على كافة الاتفاقيات الموقعة سابقاً.[٢]

وقد رحب المبعوث النرويجي الخاص إلى السودان وجنوب السودان اندرية بالمشاركة النشطة للاتحاد الإفريقي في تشجيع البلدين على مواصلة المحادثات وتجنب أي عودة للصراع وقد اقتربت نهاية مجلس الأمن الدولي ولهذا فان من الضروري الحفاظ على ممارسة الضغط على الجانبين ولابد من أن يتمكن الجانبان من تسوية خلافاتهما بشان حدودهما والمبلغ الذي يتعين على جنوب السودان أن يدفعه لنقل بتروله عبر السودان وتقسيم الدين الوطني قبل الثاني من اغسطس ٢٠١٢م وهو الموعد النهائي الذي حدده مجلس الأمن الدولي لانتهاء المفاوضات بين الدولتين.[٣]

---

(1) الرأي العام، العدد ٥٣٠٤ بتاريخ ٢٠١٢/٧/١٤م
(2) السوداني، العدد ٢٣٦٢ بتاريخ ٢٠١٢/٧/١٥م
(3) الصحافة، العدد ٦٨١٤ بتاريخ ٢٠١٢/٧/١٦م

وفي جولة المفاوضات التي حدثت خلال شهر يوليو ٢٠١٢م تقدمت حكومة دولة جنوب السودان بعرض إلى حكومة السودانية يتضمن تقديم مساهمة مالية مباشرة تقضي بتحويل مبلغ ٨,٢١٣ مليار دولار إلى السودان مقابل الآتي:

١. إجراء استفتاء دولي لمنطقة ابيي برعاية الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي قبل نهاية العام الجاري.
٢. اللجوء إلى التحكيم الدولي لحسم المناطق الحدودية المختلف حولها بين الدولتين.[١]

ومع انتهاء المهلة المحددة من قبل مجلس الأمن الدولي للدولتين السودان وجنوب السودان بالوصول إلى اتفاق إلا أنهم فشلوا في معالجة القضايا العالقة فيما بينهم والتوصل لحلول توافقية وبعد قضاء يوم من انتهاء المهلة اتفق وفد حكومة السودان مع دولة الجنوب على رسوم عبور النفط وهو الملف الأساسي في هذه المفاوضات بجانب الملف الامني.

فقد تم الاتفاق على مبلغ ٢٥ دولار و٨٠ منشأ لبرميل النفط كرسوم عبور ومعالجة لنفط دولة جنوب السودان الذي يمر عبر الانبوب والاراضي السودانية وصولاً للتصدير[٢].

وفي مطلع سبتمبر ٢٠١٢م قدم وفد السودان في المفاوضات بمقترح لتجاوز الخلافات حول خارطة الوسيط الإفريقي تامبو امبيكي الخاص بالحدود اشترط فيه الموافقة على ابقاء الميل ١٤ ضمن خريطة الاتحاد الإفريقي بسحب الجيش الشعبي

(1) الاهرام، العدد ٩٢٥ بتاريخ ٢٠١٢/٧/٢٤م
(2) تم الاتفاق بعد اجتماع استمر أربعة ساعات في اديس ابابا ضم رئيس الآلية الإفريقية تابومبيكي ورئيس الوفد السوداني إدريس عبد القادر ورئيس وفد دولة جنوب السودان باقان اموم.

منها واتباع اداراتها للسودان وقد رفض وفد دولة جنوب السودان المقترح ووصفه بالتعجيزي في وقت تباعدت فيه مواقف الطرفين بشأن قضية ابيي وقرر الطرفان اغلاق الملف واحالته لاجتماع القمة بين الرئيسين عمر البشير وسلفاكير مليارديت باعتبار أن حسمه يتطلب قراراً سياسياً.(١)

وقد استطاعت القمة الرابعة بين الرئيس السوداني عمر احمد البشير والرئيس جنوب السودان سلفاكير ميارديت والتي عقدت في العاصمة الاثيوبية اديس ابابا بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٥م احداث اختراقاً وافقت دولة الجنوب على أثره المنطقة المنزوعة السلاح في نزاع ١٤ ميل وبالانسحاب من شمال بحر العرب وأصبح الخلاف محصوراً في اقل من ٨ كيلو مترات فقط.(٢)

وخلال المفاوضات بين رئيسا وفدي السودان وجنوب السودان (إدريس عبد القادر وباقان اموم) حول تفاصيل انسحاب قوات الدولتين من منطقة الميل ١٤ المتنازع عليها بعدما اقر الجانبان تجاوز ما حددته الخريطة الإفريقية حول المنطقة العازلة تمسك السودان بان تكون كل منطقة الميل ١٤ منزوعة السلاح وان تدار عبر النظام القبلي مما يقتضي سحب الجيش الجنوبي من المنطقة جنوباً ٢٣ كيلو مترات ثم ١٠ كيلو مترات أخرى لتكون ضمن المنطقة العازلة واخلاء ست مناطق يسيطر عليها حالياً حتى تكون المنطقة خط الصفر وان ينسحب الجيشان السوداني شمالها ١٠ كيلو مترات والجنوبي ١٠ كيلو مترات جنوبها غير أن الوفد الجنوبي عرض الانسحاب ١٥ كيلو متراً جنوب بحر العرب باعتباره خط الصفر الذي حددته الخريطة الإفريقية للمنطقة العازلة وعمقها ١٠ كيلو مترات على جانبي الحدود

(1) الصحافة، العدد ٦٨٦٤ بتاريخ ٢٠١٢/٩/٩م
(2) السوداني، العدد ٢٤٢٤ بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٥م

واخلاء المناطق التي يسيطر عليها وانسحاب القوات السودانية ١٥ كيلو متراً شمالاً.[١]

وفي يوم ٢٠١٢/٩/٢٧م وقع الرئيس السوداني عمر البشير ورئيس دولة الجنوب سلفاكير ميارديت على بروتكول تعاون يتضمن ٩ اتفاقيات اشتملت على ملف الترتيات الامنية وقع عليه من جانب الحكومة السودانية وزير الدفاع الفريق عبد الرحيم محمد حسين ومن جانب حكومة جنوب السودان جون كونغ نيون، كما وقع البلدان على عدد من الاتفاقيات تمثلت في اوضاع المواطنين، التجارة والموضوعات ذات الصلة، الحدود بجانب اتفاقية حول القضايا الاقتصادية الأخرى التي تضم الأصول والديون والمتاخرات والمطالبات كما وقعا على اتفاقية حول التعاون بين البنوك المركزية والمعاشات بجانب اتفاقية حول النفط.[٢]

وقد اشار وزير النفط لدولة جنوب السودان اسيتفن ضيو أن الاتفاق الذي ابرم حول النفط والمسائل المتعلقة به بما يصب في صالح شعبي البلدين وسيتم إعادة إنتاج نفط الجنوب خلال الأشهر الثلاثة أو الأربعة المقبلة وهي عملية تتوقف على الاستعدادات الفنية ولا توجد الحواجز وقد بدأت الاستعدادات والتجهيزات لإعادة الإنتاج.[٣]

وفي يوم ٢٠١٢/١٠/١٩م صادق البرلمان السوداني على اتفاق التعاون الثنائي بين حكومتي السودان وجنوب السودان ودعا رئيس المجلس الوطني المناهضين للاتفاقية بان يغفر لهم الله المناهضة واعتبر أن تحقير الآخرين غير مرغوب ومناف للأخلاق وطالب بضرورة التواصل مع الجنوب وتناسي مرحلة الاحتقان

---

(1) الصحافة، العدد ٦٨٨١ بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٦م
(2) السودان، العدد ٢٤٣٦ بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٨م
(3) السوداني، العدد ٢٤٣٧ بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٩م

والكراهية وان يتوقف الإعلام التناول السلبي حول الاتفاق وأعلن رئيس وفد التفاوض السوداني إدريس عبد القادر عن توقعات بان يتم التوصل بين الوساطة من الطرفين والتوصل لتسوية نهائية للقضية خلال الفترة القادمة وأشار بعدم التنازل عن حدود ١٩٥٦م وان بروتوكول ابيي سيظل هو المرجع الأخير لحسم قضية ابيي حال لم يتوصل الطرفان لاتفاق وان مقترح امبيكي بإجراء استفتاء بالمخالف للدستور وان الحل السياسي هو الأسلم للقضية.(١)

وخلال جولة المفاوضات التي عقدت في ديسمبر ٢٠١٢م أعلن باقان اموم كبير مفاوضي جنوب السودان انهيار المفاوضات بشان القضايا العالقة بين الطرفين على رأسها القضايا الأمنية والحدود ومنطقة أبيي وان المفاوضات حول امن الحدود وصلت طريقاً مسدوداً ما قد يؤدي انه بقليل أمد تعطل صادرات النفط ويدفع اقتصاد كلا البلدين أي شفا الانهيار.(٢)

وفي يوم ٢٠١٣/١/٢٥م عقد لقاء قمة في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا بين الرئيس السوداني ورئيس جنوب السودان إلا انه لم تخرج بأي نتائج حول القضايا العالقة بين البلدين بل تم تبادل الاتهامات حيث أشار السودان بان جنوب السودان لم يلتزم بالاتفاقيات السابقة حول الفقرة المتعلقة بالميل ١٤ بالإصرار على الانسحاب الجزئي فقط لقواتها من المنطقة مما أدى للفشل في تفعيل المنطقة الحدودية الامنة منزوعة السلام بالإضافة إلى عرقلة اتفاق تشكيل إدارية ابيي بإصرار دولة الجنوب أن تكون لها الأغلبية في مجلس تشريعي المنطقة بحوالي اثنا عشر عضواً مقابل

---

(1) السوداني، العدد ٢٤٥٧ بتاريخ ٢٠١٢/١٠/١٨م
(2) المجهر السياسي، العدد ٢٤٠ بتاريخ ٢٠١٢/١٢/١٩م

ثمانية للسودان بدلاً من أن تكون مناصفة للبلدين عشرة أعضاء لكل دولة وفقاً للاتفاق. واتهمت دولة الجنوب السودان بأنه كان متعنتاً في المفاوضات.[1]

وبعد مرور حوالي شهرين من لقاء الرئيسين تم توقيع اتفاق[2] بين البلدين على تنفيذ البروتوكول الأمني وذلك يوم ٢٠١٣/٣/٨م والذي حدد ما بين ١٠، ١٤ مارس بداية لصدور الأوامر الأولية من قيادة البلدين بانسحاب القوات من المنطقة منزوعة السلاح وتم تحديد ما بين ١٤، ٢١ مارس الانسحاب الفعلي لقوات البلدين وعلى قائد البعثة الاممية بأبيي (يونسفا) مراجعة ومراقبة عملية انسحاب الجيشين بعد ٣٣ يوماً من بداية صدور الأوامر الأولية المحدودة في العاشر من مارس ٢٠١٣م.[3]

وفي يوم الثلاثاء ٢٠١٣/٣/١٢م تم التوقيع بين البلدين على مصفوفة شاملة لتنفيذ اتفاق التعاون وبدا الرئيسان السوداني وجنوب السودان أكثر تفائلاً بهذه الاتفاقية من خلال الاتصال الهاتفي الذي جرى بينهم وتبادلا التهنئة بتوقيع المصفوفة على أن ما تم يمثل الوضع الطبيعي للعلاقة بين البلدين وان مصلحة الشعبين تقتضي توثيق العلاقة بين البلدين بما يخدم المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة وعلى المضي بإخلاص وصدق وجدية في إنفاذ المصفوفة وتسوية القضايا العالقة التي تعوق تعزيز التعاون بين البلدين.

وفي ذات السياق أصدرت الحكومة السودانية أوامر للشركات المختصة بتصدير النفط باعادة تشغيل خطوط النقل خلال أسبوعين وإعادة العمل بكل المنشآت

---

(1) السوداني، العدد ٢٥٥٤ بتاريخ ٢٠١٣/١/٢٦م

(2) وقع من الجانب السوداني الفريق عبد الرحيم محمد حسين وزير الدفاع ومن الجانب جنوب السودان جون كونق وزير الدفاع

(3) الصحافة، العدد ٧٠٤١ بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٩م

النفطية[١] كما تم الاتفاق بين الدولتين على معالجة الديون الخارجية المقدرة بما يزيد عن الـــ٤٥ مليار دولار بنهاية العام عن طريق بحث إعفائها مع الجهات المانحة في غضون عامين أو اقتسامها بين البلدين.[٢]

وعلى الرغم من الأجواء المتفائلة بعد اتفاقية المصفوفة التسعة بين السودان وجنوب السودان إلا أن السفير البريطاني في جنوب السودان مكفيل أشار بان وجود المتمردين على حدود السودان يمكن أن يؤدي إلى انهيار هذه الاتفاقيات ويهدد الاستئناف المتوقع لتدفق النفط من جنوب السودان عبر أراضي السودان.

وفي يوم ٢٠١٣/٣/١٩م اتفقت دولتا السودان وجنوب السودان على إنشاء آلية جديدة مشتركة للمراقبة والتحقق من فك لارتباط وعدم إيواء أي طرف للحركات المتمردة والجماعات المسلحة والسالبة تجاه الطرف الآخر بجانب لجان لتلقي الشكاوي بشأن أي تحركات مناوئة للبلدين.[٣]

وفي يوم ٢٠١٣/٣/٢١م اصدر وزير النفط السوداني د. عوض احمد الجاز الأوامر لشركات البترول العاملة في السودان لاتخاذ كل الإجراءات والتدابير المطلوبة لإعادة معالجة ونقل تصدير النفط المنتج في دولة الجنوب وطالب وزير النفط السماح بعمليات المعالجة والنقل والتصدير عبر منشآت السودان التي تشمل مراكز المعالجة المركزية وخطي الأنابيب ومينائي التصدير على البحر الأحمر[٤].

وفي مطلع الاسبوع الأول من شهر ابريل أعلن السودان وجنوب السودان اتفاقهما على بدء ضخ النفط بمعدل ١٥٠ إلى ٢٠٠ ألف برميل يومياً اعتبارا من منتصف

---

(1) السوداني، العدد ٢٥٩٣ بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٣م
(2) السوداني، العدد ٢٥٩٤ بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٤م
(3) آخر لحظة، العدد ٢٣٥٧ بتاريخ ٢٠١٣/٣/٢٠م
(4) السوداني، ا لعدد ٢٦٠٢ بتاريخ ٢٠١٣/٣/٢٢م

شهر ابريل ٢٠١٣م واتفقا على تشكيل أربعة لجان فرعية مشتركة لمتابعة عمليات ضخ وتصدير النفط.(١)

في الحادي عشر من ابريل قام الرئيس السوداني عمر احمد البشير بزيارة إلى دولة الجنوب تعتبر الأولى بعد الانفصال حيث أشار بأنه يرغب في تطبيع العلاقات بين البلدين وامر بفتح حدود السودان مع الجنوب امام حركة النقل والمسافرين بينما أشار رئيس جنوب السودان سلفاكير ميارديت انه اتفق مع البشير على حل كل النزاعات العالقة وتطبيق جميع اتفاقيات التعاون الموقعة بين البلدين.(٢)

ورحب الأمين العام لامم المتحدة بان كي مون بالتطورات الايجابية التي حدثت بين البلدين من خلال مباحثات الرئيسين ودعا البلدين لتسوية ملف النزاع بشأن منطقة ابيي الغنية بالنفط ولابد من البلدين المحافظة على هذا الزخم الايجابي مرحباً باستئناف عمليات إنتاج النفط حيث تعتبر علامة مهمة للتقدم نحو تطبيق العلاقات.(٣)

وفي الرابع عشر من ابريل ٢٠١٣م وصل خام جنوب السودان من النفط إلى الأراضي السودانية في مدنية بورتسودان هي كمية قليلة للتجربة وقد تم ضخ النفط من مربع A5 إلى صهريج داخل الأراضي السودانية وتدير هذا المربع شركة سبوك وهي استثمار مشترك بين حكومة جنوب السودان وشركة بتروناس الماليزية ويقع المربع في ولاية الوحدة.(٤)

---

(1) آخر لحظة، العدد ٢٣٧٤ بتاريخ ٢٠١٣/٤/٦م
(2) الصحافة، العدد ٧٠٧٥، بتاريخ ٢٠١٣/٤/١٢م
(3) السوداني، العدد ٢٦٢٥ بتاريخ ٢٠١٣/٤/١٤م.
(4) اليوم التالي، العدد ٧٥ بتاريخ ٢٠١٣/٤/١٥

وفي يوم ٢٣ ابريل ٢٠١٣م وقعت حكومتا السودان ودولة الجنوب بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا اتفاقاً بشأن تشكيل آلية جديدة تتعلق بعملية المراقبة والتحقق من انتشار قوات الدولتين ما بعدا لمنطقة العازلة بين البلدين وفتح عشرة معابر على حدودهما وتتضمن الاتفاق بشان المعابر إقامة نقاط حدودية على جانبي هذه المعابر العشرة يشمل إدارات للجمارك والجوازات والهجرة وان يقع مقر المسئولين عنها على بعد ٥٠٠ متر من كل جانب من الحدود وان تقدم بعثة اليونيسفا الدعم اللوجستي لإتمام فتح هذه المعابر.

وتضمن الاتفاق فتح عشرة معابر حدودية لتيسير التنقلات بين البلدين على أن تفتح ثمانية منها فوراً ويتضمن الاتفاق أيضا تشكيل آلية مراقبة حدودية جديدة لمراقبة كافة المناطق الحدودية بين البلدين فيما بعد اربعين كيلو متراً من حدود الجانبين ويرأسها رئيسا جهازي الاستخبارات في البلدين. حيث أن هناك اليتين قائمتين بالفعل لمراقبة الحدود بين الجانبين على بعد ١٠ كيلو مترات من الخط الفاصل وقبل ٤٠ كيلو متراً من الخط الفاصل والالية الجديدة ستختص بالمناطق التي تبعد ٤٠ كيلو متراً من الخط الحدودي الفاصل.(١)

وفي يوم ٢٠١٣/٤/٢٥م وقعت حكومتا السودان عالية المستوى حول وضع مواطني كل دولة في الدولة الأخرى وكذلك الحريات المتعلقة بالاقامة والتنقل والعمل والتملك.(٢)

وفي مطلع شهر مايو قتل ناظر دينكا نقوك بابيي السلطان كوال دينق مجوك وثلاثة من أفراد قوة اليونيسفا تلقى علي اثرهم الرئيس السوداني اتصالاً من رئيس دولة

(1) اليوم التالي، العدد ٨٤ بتاريخ ٢٠١٣/٤/٢٤م
(2) السوداني، العدد ٢٦٣٧ بتاريخ ٢٠١٣/٤/٢٦م

الجنوب حيث اكد على ضرورة الهدوء وضبط النفس وإلا تؤثر هذه الحادثة على التطورات الايجابية بين البلدين.[١]

إلا أن هذه الحادثة كانت بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير حيث دعا رئيس دولة جنوب السودان سلفاكير ميارديت ومن خلال حفل تابين السلطان كوال دينق دعا الرئيس السوداني إلى إجراء تحقيق عاجل بجانب تقديم الجناة المتورطين في الحادث إلى المحاكمة وبالقبول بمقترح الوسيط الإفريقي تامبو امبيكي بشأن منطقة ابيي والعمل على إجراء استفتاء المنطقة في أكتوبر المقبل[٢] وفي السياق ذاته حذرت مصادر سياسية سودانية من استمرار دعم دولة الجنوب لمتمردي الجبهة الثورية وحركات دارفور داخل الأراضي السودانية رغم اتفاقية التعاون ومصفوفة تجاوز العقبات العالقة بين البلدين بينما اكد جهاز الأمن أن جوبا دعت المتمردين ضد الخرطوم باعداد من سيارات الدفع الرباعي سلمت لحركة مناوي ومتمردي قطاع الشمال بالإضافة إلى توفير كميات من الأسلحة والذخائر واستمرار عمليات التدريب العسكري بمعسكرات راجا، طمبرة ومناطق نيم وقارينق بولاية الوحدة في مسعى لتكوين قوة أخرى والدفع بها الى داخل السودان وشمل الدعم توفير الوقود وفتح مستشفيات عسكرية داخل دولة الجنوب لاستقبال جرحى المتمردين وأيضا استخرجت دولة الجنوب وثائق سفر اضطرارية لعدد من جرحى حركات التمرد ممن تم اخلاؤهم من جنوب كردفان ونقلتهم إلى مستشفيات بعض الدول الإفريقية وخصصت منازل ببعض احياء جوبا لاستضافة قادة ميدانين وعسكريين من الجبهة الثورية والسماح لقادة التمرد بالتحرك والوجود في منطقة الجاو على الحدود بين

---

(1) السوداني، العدد ٢٦٤٧ بتاريخ ٢٠١٣/٥/٦م
(2) السوداني، العدد ٢٦١٥ بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٠م

ولايتي الوحدة وجنوب كردفان لتتحرك قيادات التمرد بين مناطق بانتيو وربكونا وفارينق وفنجق ونيم.[1]

بينما اتهمت حكومة دول جنوب السودان بأن السودان اغلق انابيب النفط بحقل سار جاس بولاية الوحدة ومنع النفط من المرور عبر منطقة هجليج ولكن وزير النفط السوداني دكتور عوض الجاز نفى توقف انسياب النفط مؤكداً انه يسير بصورة طبيعية أي موانئ التصدير من حقول النفط الثلاثة التابعة للجنوب (تابحاس، فولوج، ملوط).[2]

ولتجاوز هذه الأزمة عقد الرئيسان السوداني وجنوب السودان لقاءاً في أديس أبابا يوم ٢٠١٣/٥/٢٤م بحثا قضية اتهامات الخرطوم لجوبا بدعم المتمردين في الهجوم على شمال وجنوب كردفان والمشاكل التي تعترض تنفيذ اتفاق التعاون وتم الاتفاق على تشكيل الاجهزة الانتقالية لابيي.وتشكيل لجنة رباعية للتحقيق في مقتل ناظر دينكا نقوك والالتزام بتنفيذ اتفاقية التعاون الشامل كحزمة واحدة.[3]

وخلال اللقاء الجماهيري امام القيادة العامة السودانية بتاريخ ٢٠١٣/٥/٢٧م أعلن الرئيس السوداني عمر البشير بأنه سيغلق انبوب النفط نهائياً امام بترول دولة الجنوب إذا واصلت دعمها لمتمردي الجبهة الثورية ومتمردي دارفور.[4]

---

(1) اليوم التالي، العدد ١٠٢ بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٢م
(2) السوداني، العدد ٢٦٦٣ بتاريخ ٢٠١٣/٥/٢٢م
(3) شارك في الاجتماع من الجانب السوداني رئيس الجمهورية عمر البشير ومساعد الرئيس د نافع علي نافع، وزير الخارجية على كرتي، وزير رئاسة الجمهورية بكري حسن صالح، سفير السودان باثيوبيا عبد الرحمن سر الختم، مدير مكتب الرئيس الفريق طه عثمان، ومن جانب دولة جنوب السودان (الرئيس سلفاكير ميارديت، ووزير الخارجية نيال دينق، وزير رئاسة مجلس الوزراء دينق الور)
(4) السوداني، العدد ٢٦٦٩ بتاريخ ٢٠١٣/٥/٢٨م

وفي محاولة من السودان لتدارك الموقف الحرج بين البلدين والذي يسير في اتجاه الانهيار سافر وفد من السودان ضم كل من وزير الخارجية علي كرتي ومحمد عطا مدير الأمن والمخابرات إلى جوبا حيث سلموا الرئيس جنوب السودان سلفاكير ميارديت أدلة في تورط بعض الشخصيات الجنوبية المقربة من الرئيس الجنوبي في دعم الجبهة الثورية.[1]

وفي اجتماعه الدوري الذي عقد يوم الخميس ٢٠١٣/٦/٦م وجه مجلس الوزراء السوداني برئاسة عمر البشير رئيس الجمهورية بتنفيذ حملة اعلامية دبلوماسية واسعة لشرح موف السودان والتعريف بما سيتم اتخاذه من إجراءات ودواعيها جراء عدم تنفيذ حكومة الجنوب لواجباتها في مصفوفة اتفاق التعاون المشترك باستمرار دعمها التمرد عسكرياً وتوفير الاسناد للحركات وان الوقائع اثبتت على الأرض أن حكومة الجنوب لم تنفذ ما وجب عليها في الجوانب المتصلة بالترتيبات الأمنية وانسحاب قواتها من المناطق المتفق عليها.[2]

وتسارعت الأحداث بشكل مذهل ومتوقع للعالمين ببواطن الأمور حول العلاقة بين البلدين، ففي يوم ٢٠١٣/٦/٨م وجه الرئيس السوداني عمر البشير باغلاق انابيب بترول الجنوب وامر بفتح معسكرات الدفاع الشعبي داعياً الشباب إلى الانخراط فيها وقال (ادينا حكومة الجنوب أسبوعين عشان يبطلوا خجمهم البسووا فيهو وما بطولوهو) ووجه وزير النفط الدكتور عوض الجاز بان يعلن جميع شركات البترول باغلاق انابيب بترول الجنوب واضاف (خليهم يودوها بي كينيا أو جيبوتي ومبروك

---

(1) اليوم التالي، العدد ١٢٤ بتاريخ ٢٠١٣/٦/٣م
(2) اليوم التالي، العدد ١٢٨ بتاريخ ٢٠١٣/٦/٧م

عليهم ولكن بترول عشان يمر بالسودان لشراء اسلحة للخونة والمرتزقة ما يمر بالسودان).(١)

بينما كشف جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني معلومات تؤكد اصرار حكومة جنوب السودان في دعم حركات التمرد بتوفير العربات والذخائر والوقود وقطع الغيار وكميات متنوعة من الأسلحة بالإضافة إلى عمليات التشويش عبر الحدود مع السودان وتحت إشراف مباشر من استخبارات الجيش الشعبي بدولة الجنوب.(٢)

وفي يوم الأحد الموافق ٢٠١٣/٦/١٠م تسلمت الشركات النفطية العاملة في نقل وتصدير نفط جنوب السودان العابر للاراضي السودانية خطابات رسمية من وزارة النفط لايقاف نفط جنوب السودان خلال ستين يوماً وتضم الشركات العاملة في نقل وتصدير نفط جنوب السودان كل من:

١. شركات النيل الكبرى

٢. شركة بترودار لعمليات البترول وتضم كل من مجموعات شركات اجنبية CNPC الصينية وبتروناس الماليزية والهندية ONGC[3]

وكان رد جنوب السودان أن تقدمت بشكوى[4] لمفوضية حقوق الإنسان بجنيف ضد قرار الحكومة السودانية باغلاق انابيب النفط وان هذا القرار سيتسبب في التأثير

(1) اليوم التالي، العدد ١٣٠ بتاريخ ٢٠١٣/٦/٩م
(2) السوداني، العدد ٢٦٨١ بتاريخ ٢٠١٣/٦/٩م.
(3) اليوم التالي، العدد ١٣٣ بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٢م
(4) قدم الشكو وزير العدل الجنوبي جون لوك جون

على اقتصاد دولة جنوب السودان والذي سيؤثر بدوره على تقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين.(١)

وللخروج من هذه الأزمة تقدمت الآلية الإفريقية ببعض المقترحات تمثلت في الآتي:

١. تكليف مفوضية الاتحاد الإفريقي ورئيس الايقاد رئيس الوزراء الاثيوبي هالي مريام لاتخاذ الخطوات اللازمة عن حقيقة مزاعم الدعم والايواء من قبل أي طرف لمتمردين المسلحين للاخر.
٢. تقدم كل حكومة كافة المعلومات اللازمة للالية رفيعة المستوى بتاريخ اقصاه ٢٠١٣/٦/٢٠م.
٣. التعامل الجاد من قبل الآلية الإفريقية ومفوضية الاتحاد الإفريقي مع المعلومات التي يقدمها الطرفين فيما تتوصل إليه من نتائج بتاريخ لا يتجاوز ٢٠١٣/٧/٢٥م.

وكان المبعوث الصيني للشئون الافريقية قد رفض طلباً لحكومة الجنوب بمساعدتها في بناء خط انابيب لتصدير البترول عبر كينيا وطلب من حكومة دولة جنوب السودان بتحسين علاقاتها مع السودان والبحث عن اصدقاء وتجنب التركيز على صناعة الاعداء خاصة إنها دولة تكونت حديثاً.(٢)

وفي تطور اقليمي اعلنت يوغندا في يوم ٢٠١٣/٦/٢٥م اتفاق ثلاثة رؤساء وهم (يوغندا، كينيا، رواندا) على انهاء اعتماد دولة جنوب السودان على السودان في

(1) السوداني، العدد ٢٦٨٥ بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٣م
(2) اليوم التالي العدد ١٤٦ بتاريخ ٢٠١٣/٦/٢٥م

تصدير نفطه واتفقوا على بناء انبوبين نفطيين يمتد احداهما من جنوب السودان إلى مدينة لامو الكينية ويمتد الآخر من رواندا إلى ميناء ممبسا الكيني.[1]

ولم تشكل الزيارة التي قام بها نائب رئيس دولة الجنوب د. رياك مشار إلى السودان في مطلع يوليو ٢٠١٣م أي إضافة جديدة من اجل نزع فتيل الأزمة القائمة بين الدولتين.

وفي خطابه بذكرى استقلال بلاده الثاني أعلن رئيس دولة جنوب السودان سلفاكير ميارديت بان دولته عانت الكثير بعد أن قررت ايقاف النفط في شهر فبراير ٢٠١٢م لكون عائدات النفط تمثل ٩٨% من ايرادات الميزانية وأشار إلى أن استئناف النفط مجدداً ستدخل عائداته في الميزانية الجديدة بشفافية ونزاهة وانهم لا يعرفون أن كان النفط يستمر في التدفق أي التصدير عبر السودان أو تتخذ الحكومة السودانية قراراً آخر بايقافه.[2]

وقبل انتهاء المهلة التي حددها السودان بـــ٦٠ يوماً والتي تنتهي في السابع من اغسطس لايقاف نفط الجنوب عبر الأراضي السودانية اعلنت دولة جنوب السودان قراراً بخفض انتاجها من النفط تدريجياً تفادياً للخسائر المادية والكوارث البيئية التي تنجم إذا اصر السودان لتنفيذ قراره ولوحت حكومة الجنوب باللجوء إلى المحاكم الدولية لتعويض الأضرار الاقتصادية.[3]

وفي ذات السياق تم تشكيل لجنة من الاتحاد الإفريقي ومجموعة الايقاد باقتراح من ثابومبيكي وذلك للتحقيق في اتهامات السوداني لجنوب السودان بدعم المتمردين وما

---

(1) المجهر السياسي، العدد ٤١٤ بتاريخ ٢٠١٣/٦/٢٦م
(2) اليوم التالي، العدد ١٦١ بتاريخ ٢٠١٣/٧/١٠م
(3) السوداني، العدد ٢٧٢١ بتاريخ ٢٠١٣/٧/١٩م

ترتب إليه من قرار ايقاف تصدير نفط دولة جنوب السودان عبر الأراضي السوداني.[١]

وفي الاسبوع الأخير من شهر يوليو تقدمت الآلية الإفريقية رفيعة المستوى بمقترح للسودان يقضي بتمديد الفترة الممنوحة لحكومة جنوب السودان لاغلاق انابيب البترول والذي حددته الحكومة السودانية بــ٦٠ يوماً تفادياً للاضرار الناجمة عن عمليات الإيقاف.[٢] وفي يوم الخميس الموافق ٢٠١٣/٥/٢٦م أعلن وزير الخارجية الاثيوبي تادروس ادهانوم أن السودان وافق على طلب الوساطة الإفريقية بتمديد المهلة الخاصة بايقاف اغلاق انابيب النفط حتى الثاني والعشرين من اغسطس ٢٠١٣م حتى يتسنى للجنة التحقيق التحقق من اتهامات دعم الحركات بالإضافة إلى انجاز لجنة الحدود والمناطق الامنة الأعمال المكلفة بها.[٣]

ووسط هذه الأجواء القاتمة أعلن سلفاكير ميارديت رئيس دولة جنوب السودان حل حكومته واعفاء نائبه الدكتور رياك مشار من منصبه وكان موقف الحكومة السودانية من هذه القرارات بأنها شأن داخلي وان المشكلة التي تواجههم في التعامل مع دولة جنوب السودان تتمثل في تعدد مراكز اتخاذ القرار.

وفي التحليل السياسي لصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٣/٧/٢٥م والذي اعدته الأستاذة سحر احمد من خلال متابعتها لوسائل الإعلام العالمية حيث ذكرت صحيفة القارديان أن انهيار حكومة سلفاكير يثير شبح تصاعد العنف خلال مفاوضات النفط والقضايا الأمنية مع الخرطوم وأشار الكاتب البريطاني سيمون بتسدال إلى أن سلفاكير اقال كل حكومته بما فيها نائبه ومنافسه السياسي رياك مشار وهي الخطوة

---

(1) السوداني، العدد ٢٧٢٥ بتاريخ ٢٠١٣/٧/٢٣م
(2) السوداني، العدد ٢٧٢٧ بتاريخ ٢٠١٣/٧/٢٥م
(3) المجهر السياسي، العدد ٤٤٤ بتاريخ٢٠١٣/٧/٢٦م

التي وصفها المحللون بأنها ذروة الصراع على السلطة بما يهدد بوضع كارثي لافتا إلى انه في تطورات دراماتيكية بجوبا احال سلفاكير الأمين العام للحركة الشعبية وكبير مفاوضي حكومة الجنوب باقان امون للتحقيق ويرى سيمون أن الأزمة لا تهدد دولة الجنوب وشعبها فحسب ولكنها تهدد العلاقة الهشة بين الخرطوم وجوبا.

فى ٢٦اغسطس ٢٠١٣م اعلن بنك السودان المركزى ان حكومة دولة الجنوب دفعت مستحقات حكومة ذالسودان من رسوم عبور النفط لحساب البنك الذى بدأ تصديره عبر الموانى السودانية منذ يوليو ٢٠١٣م حيث بلغ قيمة المستندات المستلمة سابقاً حوالى ٢٣٦مليون دولار وهى تمثل قيمة رسوم النقل بالإضافة للترتيبات المالية الانتقالية التى تم الاتفاق عليها بين الدولتين .

وفى تطور اكثر ايجابياً قام رئيس دولة جنوب السودان بزيارة الى السودان يوم الثلاثاء الموافق ٣سبتمبر ٢٠١٣م حيث التقى الرئيس السودانى عمر حسن البشير الذى اعلن استمرار تدفق نفط الجنوب عبر الموانى والانابيب السودانية دون تحديد سقف زمنى مع نظيره الجنوبى سلفاكير ميارديت حيث تم مناقشة تنفيذ المصفوفة التى اتفق عليها فى وقت سابق لانهاء القضايا العالقة بين البلدين خاصة ابيى والحدود دون الخوض فى تفاصيل واشار الرئيس السودانى بان العلاقة بين السودان وجنوب السودان شهدت عقبات وتحديات كبيرة بينما وصف سلفاكير ميارديت اللقاء مع البشير بالمثمر وان بلاده ترغب فى فتح صفحه جديده وانه يتخذ الاجراءات التى تم الاتفاق عليها لحسم ملف ايواء ودعم جنوب السودان للمتمردين وان ملف ابيى محسوماً وفقاً لما جاء فى بروتكول الاتفاقية بالإضافة الى مقترحات الخبراء الافارقة .

وقد رحبت المنسقية العليا للسياسة الخارجية والامن بالاتحاد الاوربى بنتائج واجتماع رئيسى السودان عمر البشير وجنوب السودان سلفاكير ميارديت وان المنسقية العليا تأمل ان تتم ترجمة تلك الالتزامات الى تحرك ملموس دون المزيد من الارجاء .

الخاتمه : ـ

يعتبر النزاع الذي ظل قائم بين السودان وجنوب السودان يحمل جميع أنواع النزاعات أي ممتداً وعميقاً متجذرا وصعب الحل وقد استمر لعشرات السنين وعلى الرغم من الحلول المختلفة التي وضعت من اجل إنهاء هذا النزاع وكان أخرها انفصال الجنوب وقيام دولة جديدة باعتراف جميع دول العالم والمؤسسات الدولية إلا أن الصراع السياسي بين الدولتين بدا مبكراُ حول العديد من الملفات كان من ضمنها الصراع حول البترول الذي تم استخراجه وتسويقه في إطار الدولة الواحدة ولكن بعد قيام دولة الجنوب ومعظم البترول المستخرج يوجد في الجنوب بينما موانئ التصدير ومناطق المعالجات البترولية يوجد في شمال السودان استخدمت السلطات الحاكمة في الجنوب ملف النفط للضغط على حكومة السودان من الناحية الاقتصادية وبأنها ستدفع رسوم عبور البترول للأراضي السودانية بحسب الرسوم العالمية متجاهلة الدور الذي قام به السودان في استخراج البترول بل تكاد تكون كل الأعمال من الألف إلى الياء في العمليات البترولية يعود الفضل فيه إلى الحكومة السودانية التي طالبت بحقوقها المشروعة في النفط ما بين (٣٦-٣٢) دولار للبرميل الواحد إلا أن الجنوب اصدر قراراُ بتجميد إنتاج النفط من أباره وبدا يدرس في عدة خيارات من اجل تصدير بتروله ولم يكن بالتأكيد السودان إحدى الخيارات على الرغم أن معظم حقول البترول توجد بالقرب من الحدود مع السودان وان انحدار الأراضي يتجه شمالاً كما هو في جريان النيل الأبيض وفروعه بالإضافة إلى الصعوبات التي ستواجه دولة الجنوب عند تنفيذ أي مشاريع جديدة لتحويل مسار ضخ النفط المتمثلة في مناطق السدود التي تعيق الحركة في هذه المنطقة بالإضافة إلى ارتفاع الأراضي المتجه جنوبا وشرقا بالإضافة لعدم استقرارا الأمن في الجنوب والمطالبات بالتعويض من قبل القبائل القاطنة في المناطق التي ستتأثر بعبور أنابيب البترول على أراضيها وكيف رأينا كانت بمثابة خميرة عكننة للسودان في إطار الدولة الواحدة وقد تعاملت معها الحكومة ومع مطالبها بكل حنكة

ودراية إلا أن الوضع سيختلف مع حكومة الجنوب التي تفتقد الخبرة في مثل هذه الحالات مما قد يؤدى إلى مواجهات مسلحة مع الأهالي مما يعنى دخول أسباب جديدة تمنع دولة الجنوب من الاستفادة من موردها الرئيسي للبترول والذي يشكل ٩٨% من دخلها القومي .

يبقى السؤال المهم ما هو الحل من اجل الخروج من هذه الأزمة ؟ أزمة الصراع حول أبار النفط بين دولة الجنوب المنفصلة حديثاً مع الدولة الأم السودان .

أولا / إن تنسى دولة الجنوب عداؤها التاريخي لدولة السودان وتبعد عن الضبابية السياسية التي تتعامل بها مع السودان .

ثانياً / الوصول إلى اتفاق بين الدولتين في المواضيع المختلف عليها بكل شفافية واحترام العهود والمواثيق بينها .

ثالثا/ النظر إلي مصالح الشعبين الاقتصادية واستغلال البترول من اجل التنمية وتطوير المناطق التي دمرتها الحرب الأهلية خلال الخمسين عاما والتي دار رحاها وعدم تقديم دعم معنوي أو مادي أو إيواء الحركات المعارضة للحكومتين.

المصادر والمراجع : ـ

أولا /الوثائق :

١) دار الوثائق القومية Dakhilia(5) 67/13/107 the Addis Ababa Agreement on the problem of South Sudan.

٢) دار الوثائق القومية الحركة المتحدة للتحرير الكامل لجنوب السودان منفستو رقم (١) فبراير ١٩٨٣

٣) دستور جمهورية السودان الانتقالي ٢٠٠٥ م

٤) القناة الفضائية السودانية ، لقاء مع رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠١٢/٢/٣م

٥) الإذاعة السودانية ، برنامج مؤتمر إذاعي بتاريخ ٢٠١٢/٢/٣م

ثانياً / المراجع الأولية

٦) وزارة الطاقة ، وحدة الاستثمار ، دليل المستثمر في مجالات الطاقة والتعدين ، الخرطوم ٢٠٠٦

٧) وزارة الطاقة ، الكتاب الإحصائي لقطاع النفط

٨) وزارة الطاقة ، دليل النفط.

ثالثاً /المجلات

٩) مجلة النفط والغاز ، العدد الرابع عشر ٢٠٠٧م

١٠) مجلة النفط والغاز ،العدد السابع والعشرون أكتوبر ٢٠١٠م

١١) مجلة النفط والغاز ، العدد التاسع والعشرون ابريل ٢٠١١م

رابعاً /الرسائل الجامعية

١٢) عادل الفكي الشيخ ، وسائل واليات فض النزاعات في إطار الاتحاد الإفريقي " دراسة حالة دارفور " دكتوراه جامعة جوبا ٢٠٠٢م

١٣) عبد العزيز محمد موسى اسحق " جنوب السودان في الفترة الديمقراطية الثانية الخطط والنتائج" ١٩٦٤– ١٩٦٩ جامعة النيلين ٢٠٠٧م

١٤) محمد مكي احمد ، التفاوض وأثره في فض النزاعات " دراسة حاله حول مشكلة جنوب السودان " ١٩٥٥-٢٠٠٥م ماجستير جامعة جوبا
١٥) هويدا صلاح الدين العتباني ، الهوية والتعدد الإثني الصراع بين شمال وجنوب السودان "دراسة حالة اتفاقية السلام الشامل CPA ١٩٥٦-٢٠٠٥م دكتوراه جامعة جوبا ٢٠١٠م

خامساً /الصحف:

١٦) الأيام ، العدد٩٧٧٨ بتاريخ ٢٠١٠/٨/٥م
١٧) الأيام ، العدد ٩٧٩٣ بتاريخ ٢٠١٠/٨/٢٤م
١٨) الأيام ، العدد ٩٨٧٧ بتاريخ ٢٠١٠/١٢/١٣م
١٩) الأهرام اليوم ، العدد ٧٥٦ بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٢٥م
٢٠) الأهرام اليوم ، العدد ٧٦٣ بتاريخ ٢٠١٢/١٢/١٢م
٢١) الإنباء ، العدد ٢٥٩٦ بتاريخ ٢٠٠٥/١/١٠م
٢٢) التيار ، العدد ٩٠٢ بتاريخ ٢٠١٢/٢/١٨م
٢٣) التيار ، العدد ٩٠٥ بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٢م
٢٤) التيار ، العدد ٩١٩ بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٤م
٢٥) التيار،العدد،٩٢٣بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٨م
٢٦) التيار ،العدد ٩٣٧ بتاريخ ٢٠١٢/٤/١١م
٢٧) التيار ، العدد٩٣٩بتاريخ ٢٠١٢/٤/١٣م
٢٨) الجريدة ، العدد ٣١٨ بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٥م
٢٩) أخر لحظة ، العدد ٣١٨ بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٥م
٣٠) أخر لحظة ، العدد ١٩٥٥ بتاريخ٢٠١٢/١/٢٨م
٣١) أخر لحظة ، العدد ١٩٥٦ بتاريخ ٢٠١٢/١/٢٩م
٣٢) أخر لحظة ، العدد ١٩٧٩ بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢م
٣٣) أخر لحظة ، العدد ١٩٨٣ بتاريخ ٢٠١٢/٢/١٥م

٣٤) الخرطوم، العدد ٧٩٤٠ بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٧م

٣٥) الرأي العام ، العدد٢٦٥٢ بتاريخ ٢٠٠٥/١/١٠م

٣٦) السوداني ، العدد ١٩٣٧ بتاريخ ٢٠١١/٥/١٧م

٣٧) السوداني ، العدد ١٩٤٦ بتاريخ ٢٠١١/٥/٢٦م

٣٨) السوداني الالكترونية، بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٣م

٣٩) السوداني ، العدد ٢٢٢٥ بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٩م

٤٠) السوداني ، العدد ٢٢٣٥ بتاريخ ٢٠١٢/٣/١٠م

٤١) السوداني ، العدد ٢٢٤٢ بتاريخ ٢٠١٢/٣/١٧م

٤٢) السوداني الالكترونية، بتاريخ ٢٠١٢/٣/١٨م

٤٣) الصحافة ،العدد ٥٥١٩ بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٨م

٤٤) الصحافة ،العدد ٥٥٤٢ بتاريخ ٢٠١٢/١١/١٣م

٤٥) الصحافة ،العدد ٦٦٦٠ بتاريخ ٢٠٠٨/٢/١٣م

٤٦) الصحافة ،العدد ٦٦٦٧ بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٠م

٤٧) الصحافة ،العدد ٦٦٨٩ بتاريخ ٢٠١٢/٣/١٣م

٤٨) الصحافة ،العدد ٦٦٩٦ بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٠م

٤٩) الصحافة ، العدد٦٧٠٥ بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٩م

٥٠) الصحافة ، العدد ٦٧١٩ بتاريخ ٢٠١٢/٤/١٢م

٥١) الصحافة ، العدد ٦٧١٩ بتاريخ ٢٠١٢/٤/١٢م

سادساً /الكتب:ـــ

٥٢) تيم نيلوك ، صراع السلطة والثروة في السودان ،ترجمة الفاتح ألتيجاني ومحمد على جادين ،دار الخرطوم للطباعة والتوزيع.

٥٣) سيف الدين حسن صالح ،البترول السوداني ، قصة كفاح،شركة مطابع العملة.

٥٤) عبد العزيز محمد موسى ،صفحات من تاريخ السودان (غير منشور).

٥٥) عبد العزيز محمد موسى ،جنوب السودان ــ أجندة حوار (١٩٤٧م ــ٢٠٠٥م) ،جائزة المشير الزبير محمد صالح ،الدورة التاسعة ٢٠٠٨م

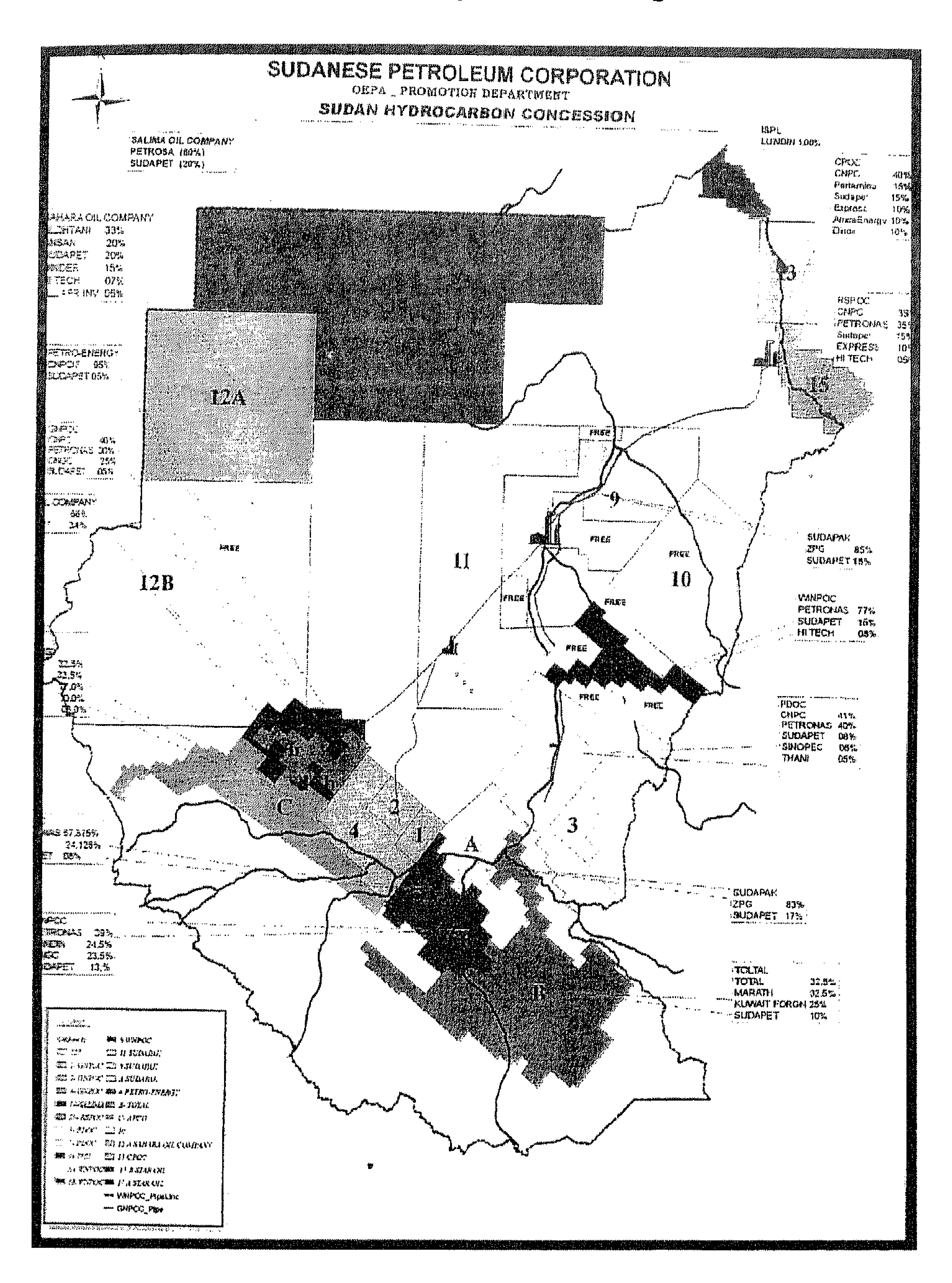
٥٦) عادل احمد إبراهيم ، تاج السر عثمان ، النفط والصراع السياسي في السودان ، مكتبة جرير الورد، الطبعة الاولي ٢٠١١م

٥٧) عمر محمد عبد الرحيم باسان ،البترول في السودان التحدي والإنجاز ،المركز القومي للإنتاج الإعلامى٢٠٠٥م

٥٨) محمد بدرالدين مصطفي زايد ،المفاوضات الدولية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩١م

الملاحق

خريطة توضح المربعات النفطية في السودان قبل انفصال الجنوب



الشركة	المربع	الشركات المساهمة				ملاحظات
		الشركاء	جنسيتها	نسبة المساهمة	تاريخ توقيع الاتفاقية	
شركة النيل الكبرى GNPOC	1.2.4	CNPC	صينية	%40	1997/3/1م	بدأت الشركة نشاطها في يوليو من عام 1997م وتعمل الشركة في ولاية جنوب كردفان في مساحة تقدر بحوالي 12.2 مليون فدان. وبالإضافة للعمليات الرئيسية لإنتاج النفط فقد ساهمت الشركة في مشروعات التنمية والخدمات الاجتماعية بمناطق امتيازها وذلك بإنشاء المدارس والمراكز الصحية وحفر آبار مياه الشرب بالإضافة إلى إنشاء الطرق التي تربط بين الولايات التي تقع في أراضيها المشروعات النفطية المختلفة وتساهم الشركة في نقل الخبرات لتأهيل الكادر السوداني لتحقيق مستوى إداري متقدم وذلك حسب نصوص اتفاقيات الشراكة مع الحكومة
		PETRONAS	ماليزية	%30		
		ONGC.OVL	هندية	%25		
		SUDAPET	سودانية	% 5		
شركة بترودار PDOC	3.7	CNPC	صينية	%41	2000/3/12م	شركة بترودار لعمليات البترول هي شركة تشغيل تقوم بعمليات التنقيب والاستكشاف والتطوير والإنتاج في السودان.
		PETRONAS	ماليزية	%40		
		SINOPEC	صينية	% 6		
		TRI OCEAN	كويتية سودانية	% 5		
		SUDAPET	سودانية	% 8		
الشركة الصينية الوطنية العالمية للبترول Petro . Energy	6	CNPC	صينية	%95	1995/9/23م	بدأ سريان الاتفاقية في بداية العام 1996م، وتم تعديلها في عام 2002م حيث شمل التعديل دخول الشركة الوطنية السودانية سودابت كشريك في الامتياز
		SUDAPET	سودانية	% 5		

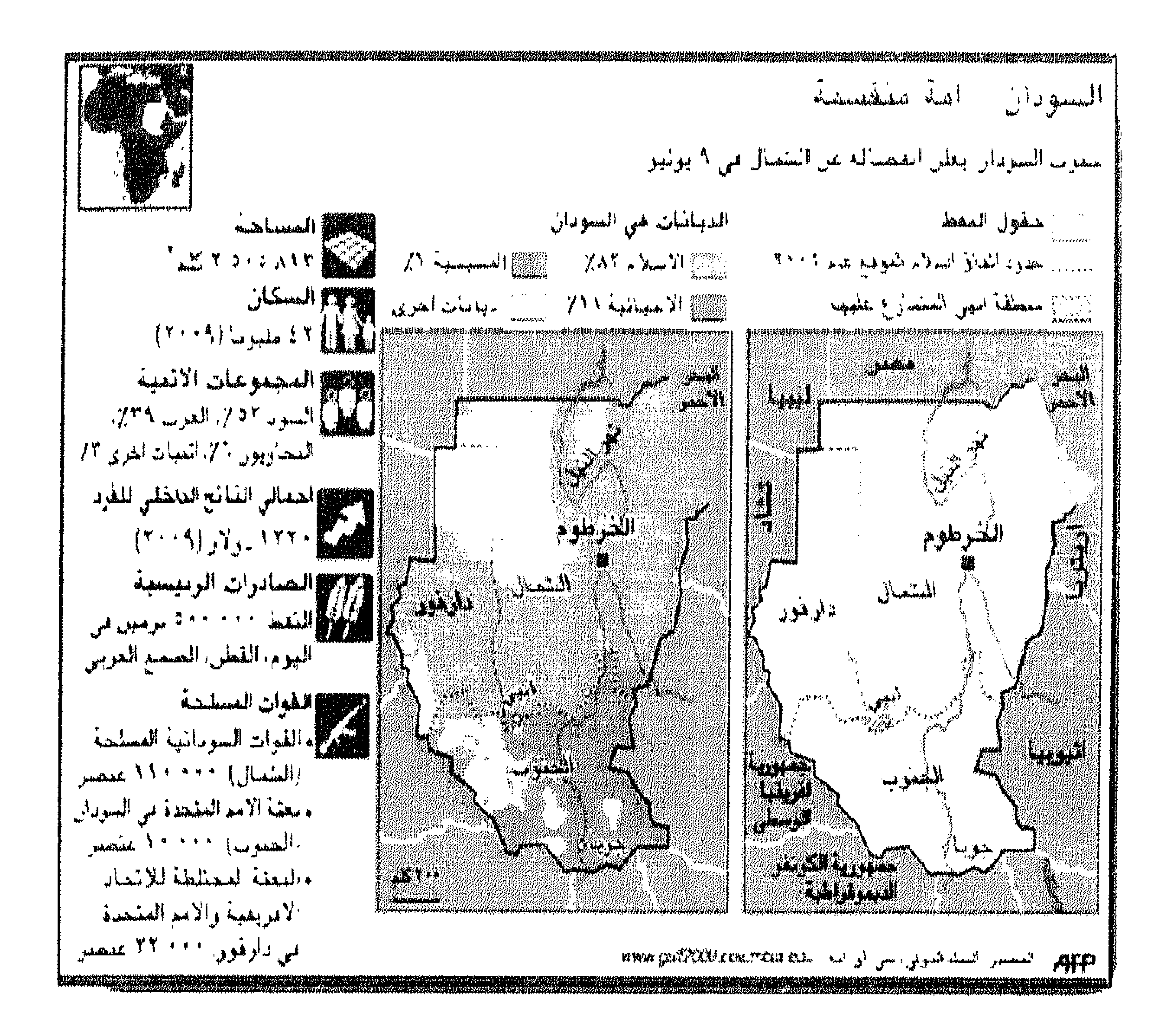
19

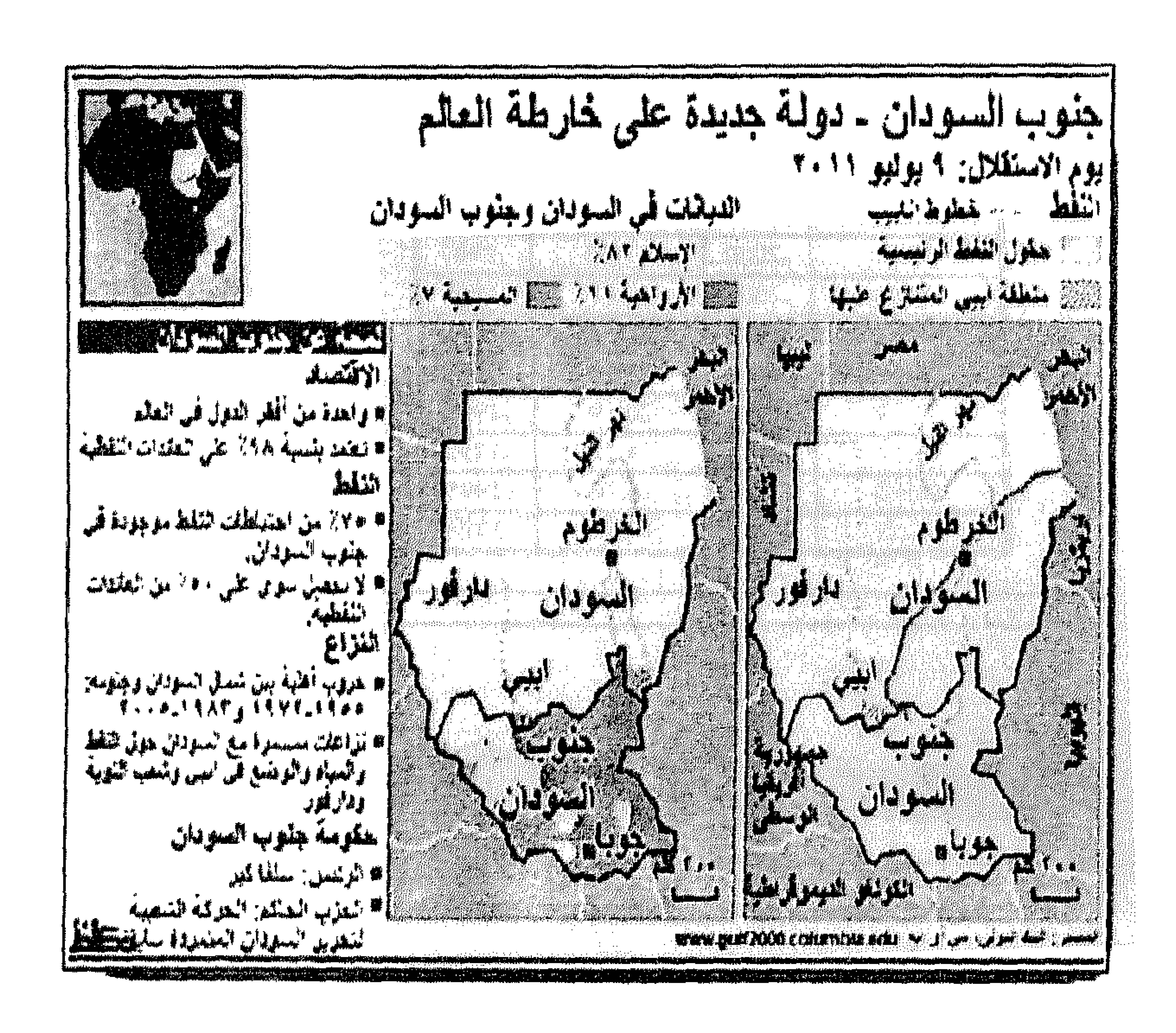
المربع	الشركات المساهمة		
	الشركاء	جنسيتها	نسبة المساهمة
1.2.4	CNPC	صينية	%40
	PETRONAS	ماليزية	%30
	ONGC-OVL	هندية	%25
	SUDAPET	سودانية	% 5
3.7	CNPC	صينية	%41
	PETRONAS	ماليزية	%40
	SINOPEC	صينية	% 6
	TRI-OCEAN	كويتية سودانية	% 5
	SUDAPET	سودانية	% 8

الشركة	المربع	الشركات المساهمة				ملاحظات
		الشركاء	جنسيتها	نسبة المساهمة	تاريخ توقيع الاتفاقية	
شركة النيل الأبيض WNPOC	5.A	PETRONAS	ماليزية	%68.875	1997/2/6م	بدأت العمل في أغسطس 2006م ، أنجزت خط أنبوب يربط بين حقلي ثارجات وهجليج ، تساهم في مجال تنمية وتطوير المناطق عبر الخدمات الاجتماعية المتعددة .
شركة النيل الأبيض WNPOC	5.A	ONGC	هندية	%24.125	1997/2/6م	بدأت العمل في أغسطس 2006م ، أنجزت خط أنبوب يربط بين حقلي ثارجات وهجليج ، تساهم في مجال تنمية وتطوير المناطق عبر الخدمات الاجتماعية المتعددة .
شركة النيل الأبيض WNPOC	5.A	SUDAPET	سودانية	% 7	1997/2/6م	بدأت العمل في أغسطس 2006م ، أنجزت خط أنبوب يربط بين حقلي ثارجات وهجليج ، تساهم في مجال تنمية وتطوير المناطق عبر الخدمات الاجتماعية المتعددة .
شركة النيل الأبيض WNPOC	5.B	PETRONAS	ماليزية	%41	2001/5/2م	بدأت العمل في أغسطس 2006م ، أنجزت خط أنبوب يربط بين حقلي ثارجات وهجليج ، تساهم في مجال تنمية وتطوير المناطق عبر الخدمات الاجتماعية المتعددة .
شركة النيل الأبيض WNPOC	5.B	IPC	سويسرية	%24.5	2001/5/2م	بدأت العمل في أغسطس 2006م ، أنجزت خط أنبوب يربط بين حقلي ثارجات وهجليج ، تساهم في مجال تنمية وتطوير المناطق عبر الخدمات الاجتماعية المتعددة .
شركة النيل الأبيض WNPOC	5.B	ONGC	هندية	%23.5	2001/5/2م	بدأت العمل في أغسطس 2006م ، أنجزت خط أنبوب يربط بين حقلي ثارجات وهجليج ، تساهم في مجال تنمية وتطوير المناطق عبر الخدمات الاجتماعية المتعددة .
شركة النيل الأبيض WNPOC	5.B	SUDAPET	سودانية	% 11	2001/5/2م	بدأت العمل في أغسطس 2006م ، أنجزت خط أنبوب يربط بين حقلي ثارجات وهجليج ، تساهم في مجال تنمية وتطوير المناطق عبر الخدمات الاجتماعية المتعددة .
شركة النيل الأبيض WNPOC	8	PETRONAS	ماليزية	%77	2003/3/28م	بدأت العمل في أغسطس 2006م ، أنجزت خط أنبوب يربط بين حقلي ثارجات وهجليج ، تساهم في مجال تنمية وتطوير المناطق عبر الخدمات الاجتماعية المتعددة .
شركة النيل الأبيض WNPOC	8	SUDAPET	سودانية	%15	2003/3/28م	بدأت العمل في أغسطس 2006م ، أنجزت خط أنبوب يربط بين حقلي ثارجات وهجليج ، تساهم في مجال تنمية وتطوير المناطق عبر الخدمات الاجتماعية المتعددة .
شركة النيل الأبيض WNPOC	8	HI TECH	سودانية	% 8	2003/3/28م	بدأت العمل في أغسطس 2006م ، أنجزت خط أنبوب يربط بين حقلي ثارجات وهجليج ، تساهم في مجال تنمية وتطوير المناطق عبر الخدمات الاجتماعية المتعددة .
شركة سودابك SUDAPAK	11.9	ZPG	باكستانية	%85	2003/8/24م (مربع9) 2004/8/24م (مربع 11) 2004/11/29م	تم إنشاؤها في عام 2004م وتعمل الشركة بموجب اتفاقية قسمة الإنتاج .
شركة سودابك SUDAPAK	11.9	SUDAPET	سودانية	%15	2003/8/24م (مربع9) 2004/8/24م (مربع 11) 2004/11/29م	تم إنشاؤها في عام 2004م وتعمل الشركة بموجب اتفاقية قسمة الإنتاج .
شركة سودابك SUDAPAK	A	ZPG	باكستانية	%83	2003/8/24م (مربع9) 2004/8/24م (مربع 11) 2004/11/29م	تم إنشاؤها في عام 2004م وتعمل الشركة بموجب اتفاقية قسمة الإنتاج .
شركة سودابك SUDAPAK	A	SUDAPET	سودانية	%17	2003/8/24م (مربع9) 2004/8/24م (مربع 11) 2004/11/29م	تم إنشاؤها في عام 2004م وتعمل الشركة بموجب اتفاقية قسمة الإنتاج .
شركة أبكو (APCO)	C	PAN-ENERGY	أندونيسية	% 32.5	2003/10/21م	بدأت العمل في أواخر عام 2003م ومازالت في طور البحث والإستكشاف.
شركة أبكو (APCO)	C	HI TECH	سودانية	%32.5	2003/10/21م	بدأت العمل في أواخر عام 2003م ومازالت في طور البحث والإستكشاف.
شركة أبكو (APCO)	C	SUDAPET	سودانية	%17	2003/10/21م	بدأت العمل في أواخر عام 2003م ومازالت في طور البحث والإستكشاف.
شركة أبكو (APCO)	C	KH-STATE	سودانية	%10	2003/10/21م	بدأت العمل في أواخر عام 2003م ومازالت في طور البحث والإستكشاف.
شركة أبكو (APCO)	C	HEGLIG	سودانية	% 8	2003/10/21م	بدأت العمل في أواخر عام 2003م ومازالت في طور البحث والإستكشاف.
شركة توتال الفرنسية TOTAL	B	TOTAL	فرنسية	%32.5	1980/11/5م 2004/12/21م	متوقع أن يبدأ العمل في بداية العام 2008م .
شركة توتال الفرنسية TOTAL	B	MRTH	أمريكية	%32.5	1980/11/5م 2004/12/21م	متوقع أن يبدأ العمل في بداية العام 2008م .
شركة توتال الفرنسية TOTAL	B	KUFPEC	كويتية	%25	1980/11/5م 2004/12/21م	متوقع أن يبدأ العمل في بداية العام 2008م .
شركة توتال الفرنسية TOTAL	B	SUDAPET	سودانية	%10	1980/11/5م 2004/12/21م	متوقع أن يبدأ العمل في بداية العام 2008م .

الشركة	المربع	الشركات المساهمة				ملاحظات
		الشركاء	جنسيتها	نسبة المساهمة	تاريخ توقيع الاتفاقية	
سليمة SALIMA	14	PETRO-SA	جنوب افريقيه	%80	21 نوفمبر 2006م	انجزت عمل دراسات زلزالية عام 2007م.
		SUDAPET	سودانية	%20		
صحاري SAHARA	12-A	ALQAHTANI	سعودية	% 33	11 نوفمبر 2006م	متوقع أن تبدأ العمل في بداية العام 2008م
		ANSAN	يمنية	% 20		
		SUDAPET	سودانية	% 20		
		DINDER	سودانية	% 15		
		HI TECH	سودانية	%7		
		ALL AFR INV	ليبيه	%5		
البحر الأحمر RSFOC	15	CNPC	صينية	%35	يناير 2006م	بدأت الدراسات الزلزالية عام 2007م
		PETRONAS	ماليزية	%35		
		SUDAPET	سودانية	%15		
		EXPRESS Petroleum	نيجيرية	%10		
		HI TECH	سودانيه	%5		
مجموعة شركات CORAL	• 13	SUDAPET	سودانية	%15	يوليو 2007م	بدأت عمل دراسات جاذبية
		DINDER	سودانية	%10		
		EXPRESS	نيجيرية	%10		
		AFRIC ENERGY	ليبية	%10		
		PERTAMINA	اندونيسية	%15		
		CNPC	صينية	% 40		
STAR	17	ANSAN	يمنية	% 66	نوفمبر 2006م	بدأت المسوحات الجيوفيزيائية .
		SUDAPET	سودانية	% 34		
مربع حر	10					تحت الترويج
مربع حر	13.B					تحت الترويج

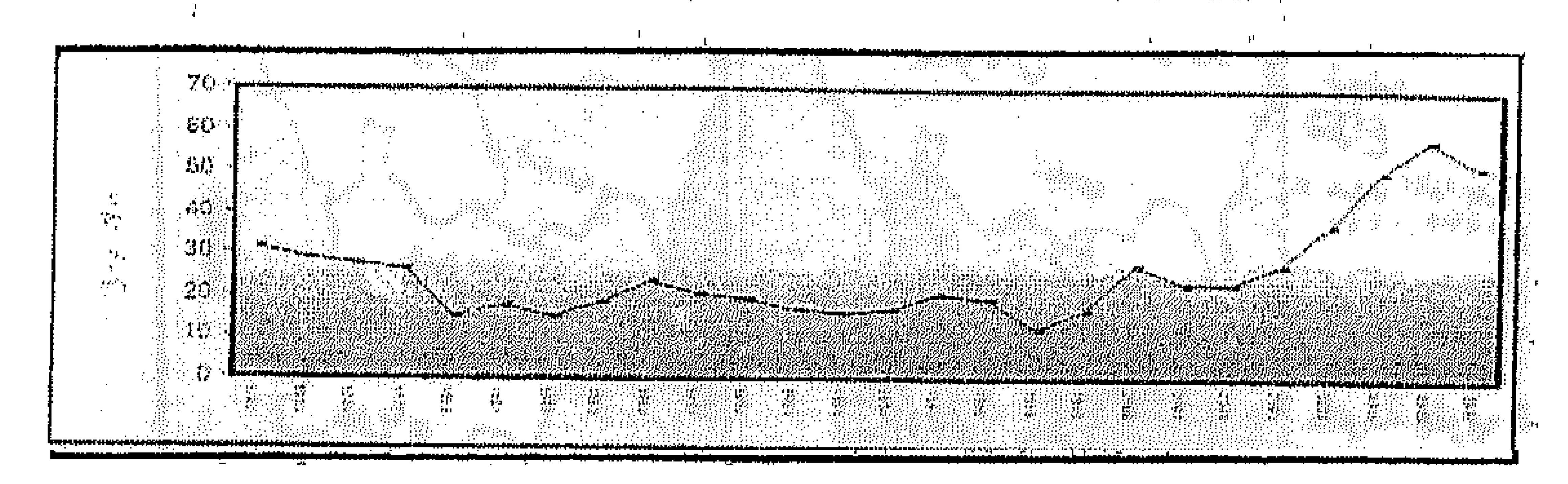
الشركة	المربع	الشركات المساهمة				ملاحظات
		الشركاء	جنسيتها	نسبة المساهمة	تاريخ توقيع الاتفاقية	
سليمة SALIMA	14	PETRO-SA	جنوب أفريقيه	%80	21 نوفمبر 2006م	أنجزت عمل دراسات زلزاليه عام 2007م.
		SUDAPET	سودانية	%20		
صحارى SAHARA	12-A	ALQAHTANI	سعودية	% 33	11 نوفمبر 2006م	متوقع أن تبدأ العمل في بداية العام 2008م.
		ANSAN	يمنية	% 20		
		SUDAPET	سودانية	% 20		
		DINDER	سودانية	% 15		
		HI TECH	سودانية	%7		
		ALL AFR. INV	ليبيه	% 5		
البحر الأحمر RSPOC	15	CNPC	صينية	%35	يناير 2006م	بدأت الدراسات الزلزالية عام 2007م.
		PETRONAS	ماليزية	%35		
		SUDAPET	سودانية	%15		
		EXPRESS Petroleum	نيجيرية	%10		
		HI TECH	سودانية	%5		
مجموعة شركات CORAL	13	SUDAPET	سودانية	%15	يوليو 2007م	بدأت عمل دراسات جاذبية
		DINDER	سودانية	%10		
		EXPRESS	نيجيرية	%10		
		AFRIC ENERGY	ليبية	%10.		
		PERTAMINA	اندونيسية	%15		
		CNPC	صينية	% 40		
STAR	17	ANSAN	يمنية	% 66	نوفمبر 2006م	بدأت المسوحات الجيوفيزيائية.
		SUDAPET	سودانية	% 34		
مربع حر	10					تحت الترويج.
مربع حر	12-B					تحت الترويج.

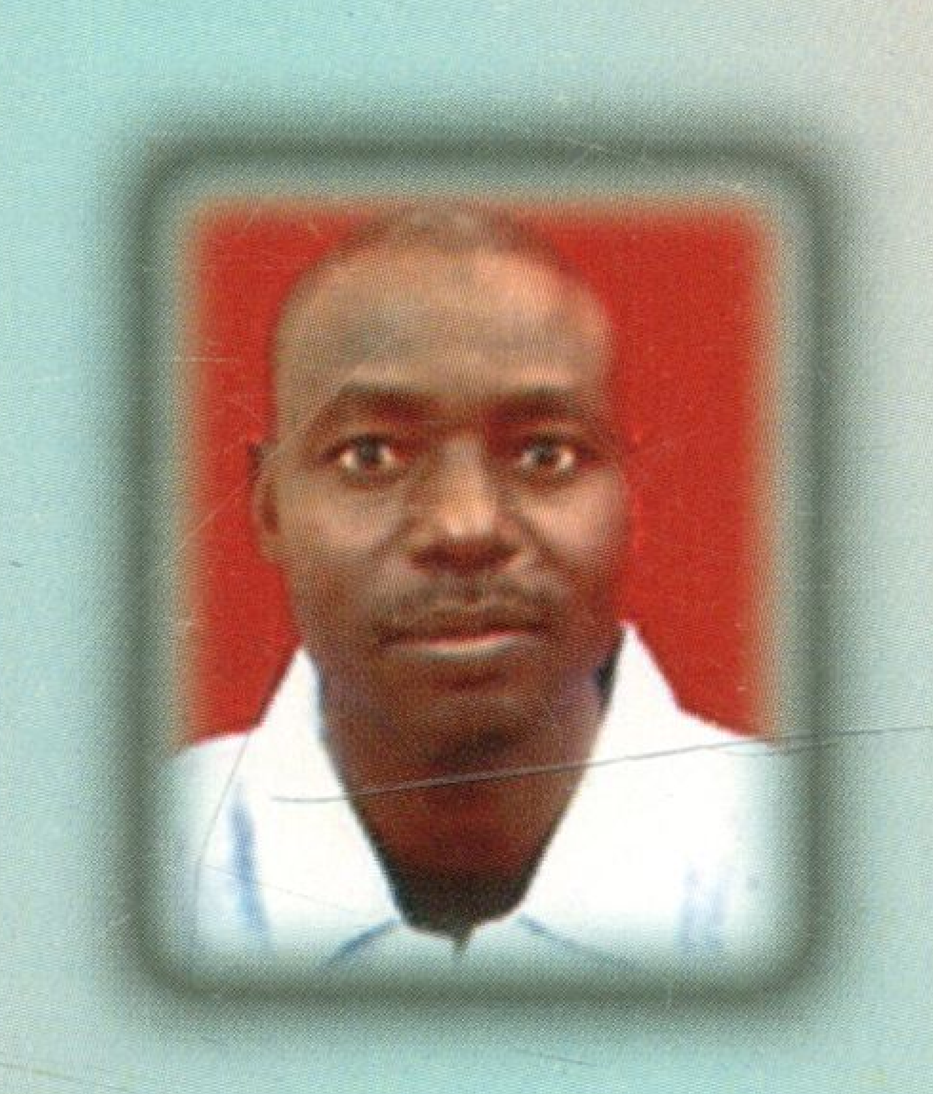

السودان امة منقسمة
جنوب السودان يعلن انفصاله عن الشمال في ٩ يوليو
حقول النفط
الديانات في السودان
الاسلام ٨٢٪
المسيحية ٦٪
الاحيائية ١١٪
ديانات اخرى
المساحة
٢٥٠٥٨١٣ كلم٢
السكان
٤٢ مليونا (٢٠٠٩)
المجموعات الاتنية
السود ٥٢٪، العرب ٣٩٪،
البجاويون ٦٪، اتنيات اخرى ٣٪
اجمالي الناتج الداخلي للفرد
١٢٢٠ دولار (٢٠٠٩)
الصادرات الرئيسية
النفط ٥٠٠٠٠٠ برميل في
اليوم، القطن، الصمغ العربي
القوات المسلحة
• القوات السودانية المسلحة
(الشمال) ١١٠٠٠٠ عنصر
• بعثة الامم المتحدة في السودان
(الجنوب) ١٠٠٠٠ عنصر
• البعثة المختلطة للاتحاد
الافريقي والامم المتحدة
في دارفور ٢٢٠٠٠ عنصر
مصر
ليبيا
البحر الأحمر
نهر النيل
الخرطوم
الشمال
دارفور
أبيي
الجنوب
جوبا
تشاد
اثيوبيا
جمهورية افريقيا الوسطى
جمهورية الكونغو الديموقراطية
www.pdf2000.com
AFP


جنوب السودان - دولة جديدة على خارطة العالم
يوم الاستقلال: ٩ يوليو ٢٠١١
النفط
خطوط انابيب
حقول النفط الرئيسية
منطقة ابيي المتنازع عليها
الديانات في السودان وجنوب السودان
الإسلام ٨٢٪
الأرواحية ١١٪
المسيحية ٧٪
ليبيا
مصر
البحر الأحمر
الخرطوم
السودان
دارفور
ابيي
جنوب السودان
جوبا
الكونغو الديموقراطية
الاقتصاد
واحدة من أفقر الدول في العالم
تعتمد بنسبة ٩٨٪ على العائدات النفطية
النفط
٧٥٪ من احتياطات النفط موجودة في جنوب السودان.
لا تحصل سوى على ٥٠٪ من العائدات النفطية
النزاع
حروب أهلية بين شمال السودان وجنوبه: ١٩٥٥-١٩٧٢ و١٩٨٣-٢٠٠٥
نزاعات مستمرة مع السودان حول النفط والمياه والوضع في ابيي وجنوب النوبة ودارفور
حكومة جنوب السودان
الرئيس: سلفا كير
الحزب الحاكم: الحركة الشعبية لتحرير السودان المتمردة سابقاً
www.gulf2000.columbia.edu

الأسعار العالمية للنفط الخام في الفترة من 1982 م ـ 2007م
(دولار/برميل)

السنة	متوسط السعر	السنة	متوسط السعر
1982م	31.55	1995م	16.75
1983م	29.00	1996م	20.46
1984م	27.50	1997م	18.97
1985م	26.50	1998م	12.91
1986م	14.64	1999م	16.55
1987م	17.50	2000م	27.40
1988م	14.87	2001م	23.00
1989م	18.33	2002م	22.81
1990م	23.19	2003م	27.69
1991م	20.19	2004م	37.41
1992م	19.25	2005م	50.04
1993م	16.74	2006م	58.30
1994م	15.66	2007م	51.65





الدكتور/ عبدالعزيزمحمد موسي اسحق

الميلاد: الخرطوم ١٩٦٥م

المؤهلات

ليسانس اداب تخصص تاريخ جامعة القاهرة فرع الخرطوم ١٩٩٠م .

ماجستير ودكتوراة في التاريخ الحديث والمعاصر من جامعة النيلتن .

بدا حياته العملية بدار الوثائق القومية ثم استاذا بجامعة اعالي النيل .

ويعمل حاليا استاذا في جامعة بحري.

الجوائز

حائز علي جائزة الزبير للابداع العلمي الدورة التاسعة ٢٠٠٨م

عضو اتحاد المؤرختن العرب بالقاهرة .

شارك في العديد من المؤتمرات الداخلية والخارجية .

له العديد من البحوث والمقالات المنشورة .

١١١ ش الملك فيصل/ برج مصر الخليج ناصية ش المستشفى
ت: ٣٧٤٤٦٤٣٨ - ٣٧٤٤٦٣٢٤ ف: ٣٧٧١٩٨٩٩
e-mail: daralamiya@hotmail.com